

Distr.
GENERAL

A/53/136
3 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٨٥ من القائمة الأولى*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات
الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الدوري المرفق الذي يغطي الفترة من ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، والذي قدمته إليه اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وفقا للفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٦٤/٥٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٤	كتاب الإحالة
٥	أولا - مقدمة ١-٧
٦	ثانيا - المعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة ٨-٣٦٣
٦	ألف - الحالة العامة ٨-١٤٤
٦	١ - التطورات العامة وبيانات السياسة ٨-٨١
٢٦	٢ - الحوادث الناتجة عن الاحتلال ٨٢
٢٦	(أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الإسرائيليين
٢٧	(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة للاحتلال ..
٢٧	(ج) حوادث أخرى ٨٣-١٤٤
٤٠	باء - إقامة العدل بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة ١٤٥-١٦٠
٤٠	١ - السكان الفلسطينيون ١٤٥-١٥٠
٤١	٢ - الإسرائيليون ١٥١-١٦٠
٤٤	جيم - معاملة المدنيين ١٦١-٢٦٧
٤٤	١ - التطورات العامة ١٦١-٢٢٣
٤٤	(أ) المضايقة والإيذاء البدني ١٦١-١٦٩
٤٦	(ب) العقاب الجماعي ١٧٠-٢٠٠
٤٦	١٠ - المنازل أو الغرف التي هُدمت أو خُتِمت ١٧٠-١٨٢
٤٨	١١ - فرض حظر التجول أو عزل المناطق أو إغلاقها ١٨٣-١٩٧
٥٠	١٢ - أشكال العقاب الجماعي الأخرى ١٩٨-٢٠٠
٥١	(ج) عمليات الطرد ٢٠١
٥١	(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٢-٢٠٩
٥٣	(هـ) حالة الأطفال ٢١٠-٢١٢
٥٣	(و) التطورات الأخرى ٢١٣-٢٢٣
٥٥	٢ - التدابير التي تمس بعض الحريات الأساسية ٢٢٤-٢٥٠
٥٥	(أ) حرية التنقل ٢٢٤-٢٣٠
٥٧	(ب) حرية التعليم ٢٣١-٢٣٣

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٥٧	(ج) حرية العبادة ٢٤٤-٢٣٤
٥٩	(د) حرية التعبير ٢٥٠-٢٤٥
٦٠	٣ - معلومات عن أنشطة المستوطنين التي تؤثر على السكان المدنيين ٢٦٧-٢٥١
٦٤	دال - معاملة المحتجزين ٣٠٢-٢٦٨
٦٤	(أ) التدابير المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين ٢٧٤-٢٦٨
٦٥	(ب) معلومات أخرى تتعلق بالمحتجزين ٣٠٢-٢٧٥
٧١	هاء - الضم والاستيطان ٣٥٢-٣٠٣
٨٢	واو - المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل ٣٦٣-٣٥٣

كتاب الإحالة

٤ آذار/ مارس ١٩٩٨

سيدي،

تتشرف اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بأن تحيل طيه، بموجب الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من قرار الجمعية العامة ٦٤/٥٢ المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، تقريراً دورياً يستكمل المعلومات الواردة في تقريرها التاسع والعشرين الذي كانت اللجنة قد اعتمدته وقدمته إليكم في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ (A/52/131/Add.2). وقد أعد هذا التقرير الدوري من أجل إحاطتكم، وإحاطة الجمعية العامة، علماً بمعلومات مستكملة عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ويغطي هذا التقرير الدوري الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وهو يستند إلى معلومات كتابية جُمعت من مصادر مختلفة اختارت اللجنة الخاصة من بينها مقتطفات وملخصات ذات صلة ترد في هذا التقرير.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) جاناكا ناكاوينا

رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق
في الممارسات الإسرائيلية التي تمس
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره
من السكان العرب في الأراضي المحتلة

صاحب السعادة السيد كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

أولا - مقدمة

١ - إن الجمعية العامة، في قرارها ٦٤/٥٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧:

"٥ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبخاصة عدم امتثال إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، وأن تتشاور حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وفقا لأنظمتها لضمان حماية الرفاه وحقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، وأن تقدم تقريرا إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك فيما بعد؛

"٦ - تطلب أيضا إلى اللجنة الخاصة أن تقدم إلى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛

"٧ - تطلب كذلك إلى اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧."

٢ - وواصلت اللجنة الخاصة أعمالها بمقتضى النظام الداخلي الوارد في تقريرها الأول المقدم إلى الأمين العام وعقدت أول اجتماع في سلسلة اجتماعاتها في الفترة من ٢ إلى ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨ في جنيف. وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨، أبلغت البعثة الدائمة لسري لانكا لدى الأمم المتحدة الأمانة العامة للمنظمة (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) بأن حكومة سري لانكا عينت السيد جانانكا ناكاوينا الممثل الدائم بالنيابة لسري لانكا لدى الأمم المتحدة، ممثلا عنها للعمل في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، ليبدأ عمله على الفور بدلا من السيد هيرمان ليونارد دي سيلفا. ومن ثم، حضر سلسلة الاجتماعات الأولى السيد جانانكا ناكاوينا (سري لانكا) بوصفه رئيسا، والسيدة عبسه كلود ديالو (السنغال) وداتو عبد المجيد محمد (ماليزيا).

٣ - وقررت اللجنة الخاصة الاستمرار في نظامها لرصد المعلومات عن الأراضي المحتلة، والقيام، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٦٤/٥٢، بإيلاء اهتمام خاص للمعلومات عن معاملة السجناء. ودرست اللجنة الخاصة المعلومات التي نشرت في الصحافة الإسرائيلية والصحف الصادرة باللغة العربية في الأراضي المحتلة بشأن التطورات التي حصلت في الأراضي المحتلة بين ٣٠ آب/أغسطس و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وأتيحت لها أيضا مواد أخرى ذات صلة بولايتها.

٤ - وبتت اللجنة الخاصة أيضا في تنظيم أعمالها للسنة. واتفقت على أن تتوجه إلى حكومات الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر التماسا لتعاونها معها في اضطلاعها بولايتها. واتفقت اللجنة الخاصة أيضا على الاتصال بالمراقب الدائم لفلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وأخيرا، قررت اللجنة الخاصة عقد جلسات استماع في المنطقة في سلسلة اجتماعاتها المقبلة بغرض تسجيل المعلومات أو الأدلة ذات الصلة.

٥ - وفي ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨، وجهت اللجنة الخاصة رسالة الى الأمين العام ملتمسة تدخله في محاولة لكفالة تعاون حكومة إسرائيل. كما اتصلت اللجنة الخاصة بحكومة إسرائيل مباشرة.

٦ - ونظرت اللجنة الخاصة كذلك في هذا التقرير، الذي اعتمد في ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٧ - وتعكس الأسماء الجغرافية والمصطلحات المستخدمة في هذا التقرير الأسماء والمصطلحات المستخدمة في المصادر الأصلية، ولا تعبر ضمنا عن أي رأي للجنة الخاصة أو للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأنها.

ثانيا - المعلومات التي تلقتها اللجنة الخاصة

ألف - الحالة العامة

١ - التطورات العامة وبيانات السياسة

٨ - في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اتهم مدير عام مكتب رئيس الوزراء، أفيغدور ليبرمان، بعض العرب "بسلب" ٢,٨ مليون دونم من "الأراضي المملوكة للدولة" في النقب والجليل بطول الخط الأخضر وفي المنطقة "جيم". ووفقا لخطة حكومية مصممة "لوضع حد لسلب الأراضي المملوكة للدولة" سوف تتخذ خطوات قانونية فورية ضد الأشخاص المتهمين بالبناء "غير القانوني". وسوف تبحث أيضا إمكانية إعلان بعض الأراضي "مناطق تدريب على الرماية" لحظر دخولها. وستجري إعادة اللجنة الوزارية لشؤون المستوطنات، التي لم تجتمع منذ انتهاء عهد إسحاق شامير كرئيس للوزراء، وستقدم للوزراء خطة لتشجيع إقامة المستوطنات متجانسة في المناطق الملتهبة من أجل "حماية الأرض". وستقدم وكالات الاستيطان المساعدة لليهود الذين ستختارهم إدارة الأراضي الإسرائيلية عن طريق العطاءات لإنشاء مزارع شاسعة على "الأراضي المملوكة للدولة" بغية منع العرب من الاستيلاء عليها. (هآرتس، ٢ أيلول/سبتمبر)

٩ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، ألقى الجيش الإسرائيلي القبض على وزير الزراعة للسلطة الفلسطينية، صالح عبد الجواد، في أعقاب مصادمات وقعت بين مزارعين فلسطينيين وبعض الجنود في محطة جفتلك الزراعية بالقرب من أريحا. وبعد ذلك بساعة أفرج عن الوزير بعد تفتيشه. وقد بدأت المصادمات عندما

تجمع عشرات من المزارعين الفلسطينيين ومن موظفي وزارة الزراعة التابعة للسلطة الفلسطينية في محطة جفتلك الزراعية لمنع مجموعة من المستوطنين، يؤازرهم الجيش الإسرائيلي، من الاستيلاء على المحطة التجريبية. وقال عبد الجواد، إنه كان يجب إعادة تلك المحطة للفلسطينيين في آب/أغسطس ١٩٩٥ وفقا لاتفاقات أوسلو. (جروسالم تايمز، ٥ أيلول/سبتمبر)

١٠ - في ٢ أيلول/سبتمبر، وافقت اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية على خريطة جديدة للمناطق ذات الأولوية الوطنية صنفت جل المستوطنات بما في ذلك مستوطنات الجولان بأنها مناطق ذات أولوية وطنية عليا. وبذلك أصبحت تلك المستوطنات تتمتع بمزايا عديدة في مجالات الإسكان والضرائب والتعليم، وذلك في بعض الأحيان على حساب مجتمعات محلية داخل إسرائيل. (هآرتس، ٣ أيلول/سبتمبر)

١١ - في ٥ أيلول/سبتمبر، أعلن مجلس الوزراء المصغر لشؤون الأمن الذي اجتمع بعد عملية التفجير الانتحارية في بن يهودا أنه لن تسلّم أراض أخرى إلى السلطة الفلسطينية ما لم تستأصل هياكل "الإرهاب" في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وفي حديث أجراه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع المراسلين الصحفيين بعيد اجتماع المجلس، قال إن السلطة الفلسطينية لم تفعل شيئا، خلال السنوات الأربع التي مرت على توقيع اتفاقات أوسلو، للوفاء بتعهداتها الرئيسية - المتمثلة في التصدي لهياكل "الإرهاب" في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، بل إن قادة "الإرهاب" يقابلون حسب ادعائه بالعناق والتقبيل في مظاهرات تضامن عامة. وقال السيد نتنياهو إن المجلس سيتخذ مزيدا من القرارات ذات الطابع العسكري، لكن تلك القرارات لن تعلن. ومع ذلك فقد كشف عن إعطاء تعليمات لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن لخفض اعتمادها على التعاون مع السلطة الفلسطينية إلى الحد الأدنى. (جروسالم بوست، ٧ أيلول/سبتمبر)

١٢ - في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر، ألقت السلطة الفلسطينية القبض على ٣٥ عضوا من حركة المقاومة الإسلامية في مدن نابلس ورام الله وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية. واستنادا إلى مصدر من جهاز الأمن الفلسطيني، كان جميع الأشخاص المقبوض عليهم هم أعضاء في كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحماس، الذي أعلن مسؤوليته عن العمليات المناهضة لإسرائيل. (جروسالم تايمز، ١٢ أيلول/سبتمبر)

١٣ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، وبالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر والقاضي بتأجيل إعادة الانتشار في الضفة الغربية حتى يتخذ الفلسطينيون إجراءات صارمة تتعلق "بالإرهاب"، اتهم ياسر عبد ربه، وزير الاتصالات في السلطة الفلسطينية، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بافتعال الذرائع لتجنب إجراء مزيد من الانسحابات. واتهم السيد عبد ربه السيد نتنياهو، بأنه يريد القضاء على عملية السلام، من خلال قيام إسرائيل مؤخرا بهدم البيوت الفلسطينية ومواصلة مصادرة الأراضي. ومن ردود الفعل الفلسطينية الأخرى، قيام فيصل الحسيني، وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية باتهام السيد نتنياهو بتقويض أساس اتفاقيات أوسلو لعام ١٩٩٣، مضيفا أنه ينبغي ألا تتوقع إسرائيل من السلطة الفلسطينية أن تقوم بعمليات اعتقال جماعية للناشطين في حماس. (جروسالم بوست، ٨ أيلول/سبتمبر)

١٤ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، ذكر بأن حركة حماس هددت بالقيام بهجوم آخر في ١٤ أيلول/سبتمبر ما لم يطلق سراح جميع المحتجزين الفلسطينيين في إسرائيل. وقيل إنه يوجد في السجون الإسرائيلية زهاء ٨٠٠ ٢ فلسطيني، ٤٠٠ منهم محتجزين إدارياً. ومن بين المحتجزين، ينتمي قرابة ١٠٠٠ محتجز إلى حماس، وعدد مماثل إلى فتح، وينتمي ٣٠٠ محتجز إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقرابة ٧٠ محتجزاً ينتمون إلى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين و ٤٥ مواطناً إسرائيلياً. وكانت قد أجريت محاكمة الأغلبية الساحقة من الـ ٤٠٠ ٢ محتجز قبل توقيع اتفاقات أوسلو. واستناداً إلى ما صرح به هشام عبد الرزاق، أحد كبار مسؤولي فتح، وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ورئيس اللجنة الفلسطينية لشؤون السجناء، كان من المفروض أن يكون قد أطلق سراح ما لا يقل عن ١٧٠٠ محتجز، لو أن إسرائيل التزمت بالمادة الواردة في اتفاق طابا، المتعلقة بإطلاق سراح السجناء. وبموجب الاتفاق، وفيما عدا النساء اللواتي كان يتعين إطلاق سراحهن عند توقيع الاتفاق، فإنه كان من المفروض أيضاً إطلاق سراح السجناء الذين أمضوا أكثر من ثلثي مدة حكمهم، والمدانين بجرائم لا تشمل على قتل أو إلحاق إصابات خطيرة. علاوة على ذلك، كان من المفروض، حتى قبل توقيع الاتفاق في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أن تنظر إسرائيل جدياً في إطلاق سراح السجناء، الذين تتجاوز أعمارهم الخمسين أو تقل عن الثامنة عشرة، والذين سجنوا لمدة عشر سنوات على الأقل أو كانوا مرضى وإن كانت المعايير المذكورة آنفاً لا تنطبق عليهم. وكان يتعين أن يتم إطلاق سراحهم في إطار لجنة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة. ووفقاً لما قاله السيد عبد الرزاق، لم تجر محادثات بشأن هذا الموضوع منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. (هآرتس، ٧ أيلول/سبتمبر)

١٥ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، وقع وزير العدل الإسرائيلي، مذكرة توقيف للقبض على رئيس الشرطة غازي جبالي وتسليمه. وتعليقاً على هذا النبأ، أفاد المدعي العام أن السلطة الفلسطينية لم تتلق أي طلب رسمي يتعلق بالعميد جبالي، وأكد على أنه، في حال حدوث ذلك، فإنه سيتم رفض الطلب. (جروسالم تايمز، ١٢ أيلول/سبتمبر)

١٦ - وفي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر، ألقت إسرائيل القبض على ما يقدر بـ ٤٠٠ فلسطيني في المنطقتين باء وجيم (فيما يتصل) بعملية التفجير الانتحاري الثلاثي في القدس الغربية. (جروسالم تايمز، ١٢ أيلول/سبتمبر)

١٧ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، ذكر أنه منذ العملية التفجيرية الانتحارية الثلاثية في شارع بن يهودا بالقدس في ٤ أيلول/سبتمبر، ألقي جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن القبض على ١٦٩ فلسطينياً في الضفة الغربية للاشتباه في انتمائهم إلى حماس. وقد ذكر أن دائرة الأمن العام تقوم باستجواب الذين ألقي القبض عليهم. (جروسالم بوست، ٨ أيلول/سبتمبر)

١٨ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدر المكتب الصحفي للحكومة قائمة بالالتزامات الأمنية الفلسطينية التي كان من المزمع تقديمها إلى وزيرة خارجية الولايات المتحدة، مادلين أولبرايت، خلال زيارتها إلى إسرائيل في اليوم التالي. وقد شملت القائمة النقاط التالية:

(أ) وافق الفلسطينيون على التعاون على نحو كامل وغير مشروط في مجال الأمن: القيام باحتجاز وتوقيف وسجن جميع "الإرهابيين" الذين أطلقت السلطة الفلسطينية سراحهم سابقا، استنادا إلى قوائم قدمتها إسرائيل؛ وفصل الموظفين في السلطة الفلسطينية المتورطين في الإرهاب أو في أعمال عنف ترتكب ضد إسرائيل؛

(ب) يجب أن تنفذ السلطة الفلسطينية الالتزامات الأمنية المحددة في اتفاق الخليل، مثل منع مسيبي الشغب الفلسطينيين من دخول المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، أو مهاجمة جيش الدفاع الإسرائيلي المرابط في المنطقة العازلة التي تفصل المنطقتين خ-١ و خ-٢؛

(ج) يجب جمع ومصادرة الأسلحة غير المشروعة. ويجب وقف جميع أشكال التحريض ضد إسرائيل من قبل موظفي السلطة الفلسطينية، ويجب طرد الذين يلغون مواعظ تحريضية في المساجد وإحالتهم إلى القضاء؛

(د) يجب أن تمثل السلطة الفلسطينية لطلبات تسليم الـ ٣٣ شخصا المقدمة إليها؛

(هـ) يجب تقليص قوام قوة الشرطة الفلسطينية، البالغ حاليا ٢٥ ٥٠٠ فرد ليصبح ٢٤ ٠٠٠ فرد، وهو العدد المتفق عليه؛

(و) يجب أن تقدم السلطة الفلسطينية قائمة كاملة بجميع المجندين لاستعراضها والموافقة عليها. (جروسالم بوست، ١٠ أيلول/سبتمبر)

١٩ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، وردا على القائمة التي قدمتها إسرائيل بشأن الطلبات المتصلة بالأمن، قدم الفلسطينيون طلباتهم، على النحو التالي:

(أ) ينبغي لإسرائيل أن تحول على الفور إلى السلطة الفلسطينية ١٠٠ مليون دولار من الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية والمحتجزة لديها؛

(ب) يجب وقف الإغلاق الداخلي للضفة الغربية؛

(ج) يجب السماح باستيراد المواد الخام إلى قطاع غزة والضفة الغربية، وبتصدير المنتجات الزراعية الموسمية القابلة للتلف بشكل خاص؛

(د) يجب السماح لعدد محدود من العمال الذين يحملون تصاريح عمل في إسرائيل مغادرة الأراضي حتى خلال فترات الإغلاق المحكم؛

(هـ) يجب أن تستأنف أعمال اللجان الثماني بهدف تنفيذ المواد الهامة من الاتفاق المؤقت بما فيها إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين، وفتح مطار، وبناء ميناء بحري، وفتح ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية؛

(و) يجب وقف بناء المستوطنات وتجميد خطط التوسع فيها في الأراضي المتاخمة؛

(ز) يجب وقف إبطال بطاقات الهوية التي يحملها سكان القدس الفلسطينيون الذين، استنادا إلى وزير الداخلية "نقلوا مكان إقامتهم بعيدا عن المدينة"؛

(ح) يجب وقف هدم المنازل التي بنيت بدون تراخيص في الضفة الغربية؛

(ط) يجب وقف طرد البدو من كل أنحاء الضفة الغربية ونقلهم إلى منطقتي "باء" و "ألف". (هآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٢٠ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، ذكر أن إسرائيل صادرت أكثر من ٦٧٠ ٠٠٠ دونم من الأرض منذ توقيع اتفاقات أوسلو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وذلك حسب دراسة نشرتها "مؤسسة المجتمع للحقوق المدنية والقانونية". وأضافت الدراسة أنه تم اقتلاع ٢١٠ ٠٠٠ شجرة وهدم ١ ٥٩٩ منزلا. وأكد التقرير أن إسرائيل لا تزال تسيطر على ٩٧ في المائة من الضفة الغربية وعلى ٤٠ في المائة من قطاع غزة. (جروسالم تايمز، ١٢ أيلول/سبتمبر)

٢١ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، كشف بعض كبار المسؤولين الأمريكيين أن وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت أعربت عن خيبة أملها إزاء رفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الالتزام بالحد من بناء المستوطنات، حتى لو ربحت السلطة الفلسطينية المعركة ضد "الإرهاب". وفي مقابلة مع شبكة (CNN) بثت في ١٢ أيلول/سبتمبر، أعلنت وزيرة الخارجية أيضا أنها لن تعود إلى المنطقة إلا عندما يكون الإسرائيليون والفلسطينيون مستعدين لاتخاذ قرارات صعبة، نظرا إلى أنها لا ترى أي فائدة من أن تعود لكي "تحرث في البحر". وكشف بعض من كبار المسؤولين الأمريكيين أن تصريحات وزيرة الخارجية اللاذعة تعود في جزء كبير منها إلى عدم التزام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بفرض قيود على بناء المستوطنات. (هآرتس، ١٤ أيلول/سبتمبر)

٢٢ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، كشفت مصادر عسكرية أن جيش الدفاع الإسرائيلي يستعد لمناوشات محتملة مع مقاتلي السلطة الفلسطينية في حال حدوث مزيد من التدهور في الوضع السياسي. وحذرت المصادر من اندلاع حرب عصابات ومن حدوث تصعيد في استعمال الأسلحة في الأراضي، إذا استمر جمود العملية السلمية، وتزايد الارتياح بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وذكرت المصادر أن الوضع الراهن حمل السلطة الفلسطينية على إضفاء طابع شرعي على الأنشطة "الإرهابية"، مما قد يسفر عن مواجهات عنيفة

بين الجانبين. وزعمت المصادر أن الفلسطينيين عززوا قواتهم الأمنية الموضوعة في حالة تأهب، خشية دخول قوات الأمن الإسرائيلية إلى المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون. وذكر أحد المصادر أن الفلسطينيين يعتقدون أن الحكومة الإسرائيلية ليست مهتمة باستئناف عملية السلام، وإنها تفعل كل ما هو ممكن لمنع إنشاء دولة فلسطينية. ولاحظ المصدر أن هذا النوع من التفكير قد لا يؤدي إلا إلى تجدد أعمال عنف وشغب محدودة، قد تستمر فترة طويلة من الزمن. (جروسالم بوست، ١٦ أيلول/سبتمبر)

٢٣ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أبلغ أنه منذ الهجوم الانتحاري بالمتفجرات الذي وقع في القدس يوم ٤ أيلول/سبتمبر اعتقلت قوات الأمن ٢٥٠ فلسطينياً بتهمة الانتماء إلى منظمات "إرهابية". (جروسالم بوست، ١٦ أيلول/سبتمبر)

٢٤ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، حذر عضو المجلس التشريعي الفلسطيني صلاح التعمري أن الإسرائيليين والفلسطينيين يتجهون نحو صدام عنيف بسبب الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية واستمرار إغلاق الأراضي. (جروسالم بوست، ١٧ أيلول/سبتمبر)

٢٥ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر أبلغ بات وزير البنية الأساسية الإسرائيلي إرييل شارون أفاد، معلقاً على استيلاء مستوطنين على منزلين في حي رأس العمود في القدس، أن تلك العملية تكتسي أهمية قصوى لأنها ستوقف خطط الفلسطينيين الرامية إلى إيجاد منطقة مأهولة بالفلسطينيين تمتد دون انقطاع من أبو ديس إلى البلدة القديمة في القدس. (جروسالم تايمز، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، كشفت إسرائيل عن هوية أربعة من مرتكبي التفجيرات الانتحارية الخمسة، الذين فجروا أنفسهم في القدس الغربية خلال الشهرين الأخيرين. والأشخاص الأربعة جميعهم من قرية عصيرة الشمالية في الجزء الشمالي من الضفة الغربية هم معاوية محمود أحمد جرعة (١٩٧٤) وبشار محمود أسد الصوالحة (١٩٩٣) وتوفيق على محمود ياسين (١٩٧٢) ويوسف أحمد شولي (١٩٧٤). وكان الأربعة مطلوبين لجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشن بت) للتحقيق معهم بخصوص تورطهم المزعوم في إطلاق النار على مركبة عسكرية إسرائيلية في وادي البيدان بالقرب من نابلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. كما كانت السلطة الفلسطينية قد اعتقلت الأربعة جميعهم إثر عمليات الاعتقال التي أعقبت سلسلة الهجمات الانتحارية في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٦. وقد تمكنوا من الهرب من السجن الفلسطيني في نابلس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. (جروسالم تايمز، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٢٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، ذكرت مصادر حركة حماس، أنه أُلقي القبض على عشرين عضواً في حركة المقاومة الإسلامية في نابلس. ويعتقد أن للاعتقالات صلة بالهجمات الانتحارية بالقنابل التي ارتكبت في القدس. (جروسالم تايمز، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٢٨ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعلن سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل، مارتن أنديك، في الخطاب الأخير الذي ألقاه قبل ترك منصبه أن عملية السلام التي بوشرت في أوسلو في عام ١٩٩٢ تتحول، على ما يبدو، إلى كابوس في بعض الأيام. وأفاد السيد أنديك أن عملية السلام أصابت الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء بخيبة كبيرة، وأشار إلى أن أسباب الأزمة تكمن في "الهجمات" الإرهابية للمناضلين الإسلاميين والإجراءات الأحادية الجانب للحكومة الإسرائيلية. ودعا كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين إلى التخلي عن عقلية المعادلات الصفرية التي يعتبر بموجبها كل جانب خسارة الجانب الآخر كسبا له، حاثا إياهما على إنهاء الحرب الكلامية ومعركة تسجيل النقاط اللتين يخوضانهما. (جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

٢٩ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، رفض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو النداء الذي وجهته إليه الولايات المتحدة مجددا بتجميد عملية توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، قائلا إن سياسته "الحذرة" لا تشجع سوى النمو الطبيعي. وقال السيد نتنياهو، في مؤتمر صحفي عقد في القدس، أنه لا يعتقد أنه من الممكن واقعا اقتراح تجميد الحياة في المستوطنات كما أنه لا يرى أنه من الممكن اقتراح إيقاف البناء في المجتمعات المحلية العربية التي تشهد كذلك نموا طبيعيا. (جروسالم بوست، ٢٨ أيلول/سبتمبر)

٣٠ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن السلطات الإسرائيلية هدمت ما يزيد على ٨٠٠ منزل فلسطيني، على مدى السنوات العشر الأخيرة. وجاء في التقرير الذي نشرته جماعة بتسليم أن ١٠٩ منازل هدمت خلال عام ١٩٩٧ وحده، منها ٢٩ منزلا هدمت منذ الهجمات الانتحارية بالقنابل التي وقعت في القدس في ٣٠ تموز/يوليه. (جروسالم تايمز، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٣١ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، أفيد أن جيش الدفاع الإسرائيلي أجرى خلال الأسبوع السابق، سلسلة من المناورات العسكرية بالقرب من جنين للتدريب على إعادة احتلال المناطق الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية ومواجهة مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الذين يهاجمون المستوطنات اليهودية. وحسب الإذاعة الإسرائيلية، تدرّب الجنود على استرداد مستوطنة يهودية اجتاحتها الشرطة الفلسطينية. وفي التدريب نجح جيش الدفاع الإسرائيلي في مهمته ولكنه تكبد عددا كبيرا من الإصابات. وأفادت وكالة رويترز للأنباء، حسب قول أحد كبار مسؤولي الأمن الفلسطينيين، أن جيش الدفاع الإسرائيلي أجرى مناوراته مستخدما طائرات هليكوبتر ودبابات وجنودا بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بحنيش. وقد جرت المناورات بعد مرور سنة على أعمال الشغب الدامية التي أعقبت فتح ممر إلى نفق الحائط الغربي، وكان الغرض منها، حسبما قيل، إفهام السلطة الفلسطينية أن جيش الدفاع الإسرائيلي استخلص الدروس من أحداث السنة السابقة ويستعد لمواجهة احتمالات حرب شاملة. وقد رفض جيش الدفاع الإسرائيلي، الذي كان قد اعترف في السابق بأنه أعد خطط طوارئ بشأن مواجهة كبرى مع الفلسطينيين في الأراضي، رفض التعليق على المناورات المبلغ عنها، مفيدا أنه لا يناقش أنشطته الخاصة بالعمليات والتدريبات العسكرية. (جروسالم بوست، ٢٨ أيلول/سبتمبر)

٣٢ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أفرجت الحكومة الإسرائيلية عن مبلغ ١٧ مليون دولار مستحق للسلطة الفلسطينية في شكل تحويلات ضريبية. ويمثل ذلك نصف المبلغ الذي لا يزال مستحقا للسلطة الفلسطينية. (جروسالم تايمز، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٣ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، أطلقت السلطات الإسرائيلية سراح مؤسس حركة حماس وقائدها الروحي الشيخ أحمد ياسين. وقد نقل الشيخ ياسين من إسرائيل إلى الأردن على متن طائرة هيلكوبتر طبية أردنية. ويعتقد أنه تم اتخاذ تلك الخطوة على إثر تدخل الملك حسين عاهل الأردن الذي أدان بشدة الهجوم الذي كان قد قام به، داخل أراضي الأردن عملاء الموساد منذ أسبوع. وكان رئيس الدائرة السياسية لحركة حماس خالد مشعل قد أصيب إصابات بالغة يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر على إثر تعرضه لهجوم خارج مكتبه في عمان، على يد شخصين يعتقد أنهما من عملاء الموساد تقمصا هوية سائحين كنديين. (جروسالم تايمز، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٤ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أن السلطة الفلسطينية ألقت القبض على ٩٠ من نشطاء حركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأسبوع المنصرم، وأغلقت عددا من المؤسسات الإسلامية. (جروسالم تايمز، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٥ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ بأن أجهزة المخابرات الإسرائيلية هي الوحيدة ضمن مخابرات العالم الديمقراطي الغربي التي لا تزال تعتبر تصفية شخصيات بارزة أداة عمل مشروعة لتحقيق أهداف الأمن الوطني. وقد طبقت هذا المبدأ لمدة تزيد على ٥٠ سنة في عمليات لم تسفر سوى عن نتائج محدودة جدا في مكافحة "الإرهاب" وغالبا ما ألحقت، عوض ذلك، أضرارا سياسية بليغة بإسرائيل. إضافة إلى الموساد، وهو الجهاز الوحيد المأذون له بالعمل خارج إسرائيل، تورطت دائرة الأمن العام، وجهاز المخابرات والوحدات الخاصة التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في مهمات من ذلك النوع استهدفت في المقام الأول "إرهابيين" فلسطينيين أو علماء أجانب ممن عملوا في مشاريع تسليح مصرية وعراقية في الستينات والسبعينات على التوالي. (هآرتس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٦ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عاد إلى غزة الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، بعد أن قضى حوالي ٩ سنوات في السجون الإسرائيلية حيث كان من المفروض أنه يقضي حكما بالسجن مدى الحياة بسبب إصداره أوامر بقتل جنود إسرائيليين ومتعاونين فلسطينيين مع العدو. وقد استقبل الشيخ ياسين في ملعب غزة المحلي جمهور قوامه ٢٠ ٠٠٠ نسمة كانوا يهتفون "الله أكبر" وينادونه "ملك الانتفاضة". وقد خاطب الشيخ ياسين الجماهير داعيا إلى الوحدة ومعربا عن أمله في أن يحقق ياسر عرفات الحرية لوطنه (هآرتس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر؛ جروسالم بوست، ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٧ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر عاد الشيخ أحمد ياسين إلى قطاع غزة. وكانت البيانات التي أدلى بها الشيخ ياسين تعكس اتجاهها جديدا في سياسة حماس والتزامها بالعمل من أجل توحيد صفوف الشعب الفلسطيني في سعيه إلى السلام. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٨ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر صرح مؤسس حركة حماس، الشيخ أحمد ياسين، لمراسلي وسائط الإعلام في غزة بأن حماس سوف تتوقف عن استهداف المدنيين الإسرائيليين إذا توقفت إسرائيل عن قتل الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم وهدم منازلهم وبناء المستوطنات وما إلى ذلك. وأوضح أحد كبار مسؤولي حماس، في غزة، السيد عبد العزيز الرنتيسي أن الهدنة تعني إيقاف إطلاق النار لمدة سنتين أو ثلاث سنوات إذا ما استجيب للطلبات الفلسطينية بما في ذلك انسحاب القوات الإسرائيلية وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين. وصرح المستشار السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ديفيد بار إيلان أن إسرائيل لن تسعى إلى التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار ما دامت حركة حماس كمجموعة لم تتخل رسميا عن سياسة مهاجمة الإسرائيليين التي تنتهجها. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٩ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أعلن أن الحكومة ستسمح ببناء ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة إفرات، جنوب بيت لحم، الواقعة قرب مخيم العروب للاجئين. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٤٠ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، زعم مجلس المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة أن بناء منازل عربية يتزايد في اثنتي عشرة قرية تحيط بالقدس وحذر من أن ذلك سوف يهدد مركز القدس. وذكر المجلس أنه قام باستطلاعات جوية للقري واكتشف أن الفلسطينيين بنوا ١٩ ٠٠٠ وحدة سكنية في منطقة القدس منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣. واتهم المدير العام للمجلس، السيد أهارون دومب الفلسطينيين بفرض واقع على الميدان قبل المفاوضات المتعلقة بالمركز النهائي. وأفاد ديفيد بار غيلان المستشار السياسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن عمليات البناء تشكل عملا انفراديا صارخا. (جروسالم بوست، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٤١ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفاد المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية إياكيم روبنشتاين أنه قلق إزاء التطورات الجديدة في الجامع المرواني في المسجد الأقصى. وأشار السيد روبنشتاين إلى أن الأوقاف الإسلامية لا تعمل على ترميم المكان فحسب وإنما تعترض أيضا توسيعه. (جروسالم تايمز، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٤٢ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، رفض السيد عدنان الحسيني، مدير الأوقاف الإسلامية، مزاعم إياكيم روبنشتاين بشأن الجامع المرواني وقال إن توسيعه يستلزم هدم جدران القدس. (جروسالم تايمز، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٤٣ - في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أنكر مسؤول من حماس في غزة أنباء عرض منظمته هدنة على إسرائيل. وأضاف المسؤول أنه إذا قبلت إسرائيل وقفًا لإطلاق النار، ستكون السلطة الفلسطينية هي المسؤولة عن التفاوض على التفاصيل. (جروسالم تايمز، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٤٤ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدان الشيخ محمد ياسين، مدير المسجد الأقصى، الحكومة الإسرائيلية لتحريضها المتطرفين اليهود في مطالباتهم بإنهاء أعمال التصليح والترميم في ساحة المسجد الأقصى. وأشار الشيخ ياسين إلى أن أعمال الترميم نشاط تضطلع به الأوقاف الإسلامية على أساس سنوي. (جروسالم تايمز، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

٤٥ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اتفقت السلطة الفلسطينية وإسرائيل على أن تناقشا سبل ووسائل تحسين أحوال السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. وستجتمع اللجنة التي أنشئت لهذا الغرض شهرياً. (جروسالم تايمز، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

٤٦ - في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، صرح الياكيم روبنشتاين، النائب العام الإسرائيلي، بأن أعمال الترميم في الجامع المرواني في مجمع المسجد الأقصى لم تخل بالوضع الراهن ولم تسبب أضراراً لأي آثار يهودية. ورفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماساً مقدماً من جماعة "هاي فكايام" اليهودية اليمينية المتطرفة لحظر المزيد من أعمال الترميم في الموقع. (جروسالم تايمز، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٤٧ - في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن لجنة الشكاوى العسكرية الإسرائيلية قد قررت تأجيل جلسات الاستماع المتعلقة بمصادرة الأراضي الواقعة على المشارف الشرقية للقدس. وكان الغرض من تلك الجلسات إعطاء الفرصة لملاك الأراضي الفلسطينيين لتقديم إثباتات لسندات ملكيتهم للأرض التي تزعم الحكومة الإسرائيلية مصادرتها من أجل توسيع مستوطنة معاليه أدوميم. وهذا التوسيع جزء من خطة تسمى "البوابة الشرقية" ويؤثر على الملاك الفلسطينيين الذين يمتلكون ٤٤٣ ١٢ دونماً من الأراضي في خمس قرى. (جروسالم تايمز، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

٤٨ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن محمد زهدي النشاشيبي، وزير المالية في السلطة الفلسطينية صرح بأن إسرائيل لم تفرج عن مبلغ ٣٥ مليون دولار تحتجزه من الإيرادات المستحقة للسلطة الفلسطينية. (جروسالم تايمز، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٤٩ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن السيد ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، أن السلطة ستعلن قيام الدولة في عام ١٩٩٩، بعد انقضاء فترة الحكم الذاتي الانتقالية ومدتها خمس سنوات، وذلك من جانب واحد إذا اقتضى الأمر. واتهم السيد عرفات، الذي كان يتحدث إلى الصحفيين في غزة، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالتباطؤ في المفاوضات مع الفلسطينيين وحذر من أن سياساته من شأنها أن تجلب كارثة لا لإسرائيليين فحسب وإنما لشعوب المنطقة بكاملها أيضاً. وعلّق دافيد بار إيلان، مستشار رئيس

الوزراء للاتصالات، على ما أعلنه السيد عرفات بشأن قيام دولة فلسطينية بقوله إن إعلان ذلك من جانب واحد سينتهك الاتفاقات السابقة لأنه سيضر المفاوضات بشأن تسوية الوضع النهائي. (جروسالم بوست، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٠ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت الجمعية العامة، التي اجتمعت في دورة استثنائية طارئة، بأغلبية ١٣٩ صوتاً مقابل ٣ أصوات (إسرائيل، وولايات ميكرونيزيا الموحدة والولايات المتحدة الأمريكية) مع امتناع ١٣ عضواً عن التصويت، القرار دإط - ٤/١٠، الذي أدانت فيه إسرائيل لانتهاكها القرارات السابقة لمجلس الأمن، وطالبتها بأن توقف أعمال البناء في جبل أبو غنيم (حار حوما) فوراً والكف عن الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. كما دعت الجمعية الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة إلى الاجتماع في موعد أقصاه شباط/فبراير ١٩٩٨ من أجل إنفاذ القواعد الدولية لحماية المدنيين وقت الحرب. وكانت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة هي ثالث دورة من نوعها تعقدها الجمعية العامة بشأن مسألة حار حوما. واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض مرتين في مجلس الأمن ضد إجرائين كانا سيدينان لإنشاء المستوطنة. (هآرتس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، جروسالم بوست، ١٣ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥١ - في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب موت صبي فلسطيني أصابه جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بطلقة في رأسه أثناء الاضطرابات التي وقعت في مخيم عيادة للاجئين، أصدرت منظمة بتسليم لحقوق الإنسان بياناً تضمن اتهاماً بأن إجراءات إطلاق النيران من جانب الجيش الإسرائيلي أدت إلى إزهاق أرواح فلسطينيين أبرياء. وأشارت إلى أن ٢٧٥ صبياً فلسطينياً دون سن السادسة عشرة قد قتلوا بنيران القوات الإسرائيلية على مدى الأعوام العشرة الأخيرة، منهم ٦٩ طفلاً دون سن الثانية عشرة. وأضافت أن ٢٨ صبياً دون سن الـ ١٦ قد قتلوا منذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، منهم ٥ أطفال دون سن الـ ١٢. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٢ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عارضت إسرائيل اتخاذ قرار أدرج في البلاغ الختامي لمؤتمر الشرق الأوسط الاقتصادي الذي عقد في قطر، ودعا إلى تحقيق "السلام الشامل في الشرق الأوسط على أساس مبدأ الأرض في مقابل السلام". (جروسالم بوست، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٣ - في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم وزير الهياكل الأساسية، آرييل شارون، إلى الولايات المتحدة خرائط تحدد شواغل إسرائيل الأمنية والاستيطانية في ترتيب مع الفلسطينيين بشأن الوضع النهائي. وقال السيد شارون لمستشار الأمن القومي بالولايات المتحدة، ساندي برغر أثناء اجتماع معه في البيت الأبيض أن "إسرائيل لا بد أن تحتفظ بعدة مناطق أمنية في الأراضي في أية تسوية بشأن الوضع النهائي". وفيما بعد حدد مسؤول إسرائيلي من بين المناطق التي سيحتفظ بها، وادي نهر الأردن، والطرق المارة من الشرق إلى الغرب عبر الأراضي فضلاً عن مصادر المياه. (جروسالم بوست، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٤ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، صرح شاي بازاك، المتحدث باسم رئيس الوزراء نتنياهو، بأن رئيس الوزراء لم يعد أحداً بتجميد النشاط الاستيطاني، وأنكر ما جاء في تقرير صحفي من أن تعهداً بهذا الشأن قدم إلى الرئيس بيل كلينتون. وقد تعارض إنكار السيد بازاك مع نبأ أذيع على القناة التلفزيونية الأولى أفاد بأن عضو الكنيست السيد شيمون بيريز نقل عن السيد كلينتون قوله له إن رئيس الوزراء قد وعده بتجميد النشاط الاستيطاني. (جروسالم بوست، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٥ - في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في التاريخ الذي اختارته حماس للاحتفال بالذكرى العاشرة للانتفاضة، صرح هاني الحوراني، أحد مستشاري السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية لصحيفة البلاد بقوله إن عملية أوصلو تعتبر مئة عمليا. وأضاف أن العملية لم تمت بسبب سياسات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فحسب، "وإنما بالأحرى بسبب عناصر مكرسة في الاتفاق نفسه". (جروسالم بوست، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٦ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن رئيس الوزراء نتنياهو أن إسرائيل سترد على الحادث الذي وقع في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر وقتل فيه طالب من مدرسة دينية يهودية يبلغ من العمر ٢٦ عاما نتيجة إطلاق النار عليه في مدينة القدس القديمة بزيادة الوجود اليهودي فيها. وتعهد نتنياهو الذي كان يخاطب ١٥٠ طالبا من مدرسة عتيريت كوهانيم الدينية، التي كان الطالب الضحية يدرس فيها، بأن إسرائيل ستتمسك بالقدس كلها وستبذل جميع الجهود الضرورية لتحقيق ذلك. وأعلن "إننا ننوي مواصلة أمور أخرى ستتيح لنا فرض سيادتنا على كل أجزاء القدس وتيسير استيطان اليهود في كل مكان". (جروسالم بوست، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٧ - في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء نتنياهو عقب زيارة قام بها للبلدة القديمة بالقدس أن حكومته ملتزمة بزيادة وجود المستوطنين في القدس العربية والخليل. كما أمر نتنياهو بإقامة مخفري شرطة جديدين بالإضافة إلى مخفر الشرطة الذي أقيم في منزل عربي فور قتل مستوطن في الحي الإسلامي قبل ذلك بيومين. وهذا هو أول مخفر شرطة يقام في شارع الواد، الشريان الرئيسي الذي يربط بين باب الساحرة والحائط الغربي. وهو أيضا رابع مخفر شرطة إسرائيلي يقام داخل البلدة القديمة. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٨ - في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهد رئيس الوزراء نتنياهو بأن إسرائيل لن تتخلى أبداً عن مجمع مستوطنة غوش ائزيون. وتعهد نتنياهو الذي كان يتكلم في جلسة عامة للكنيست بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإعادة إنشاء المستوطنات في غوش ائزيون، بمواصلة تطوير وتحسين المجمع الاستيطاني الذي يضم ٢٠ ٠٠٠ وحدة سكنية ويمتد "من النبي دانييل في الشمال إلى كارمي تسور في الجنوب؛ ومن بيطار في الغرب إلى تيكوا وبوكديم في الشرق". كما أعرب رئيس حزب العمل، عضو الكنيست إهود باراك عن تأييده لمستوطني غوش ائزيون، ووصفهم بأنهم "الأبناء العائدون إلى أرضهم، بوصفهم ورثة تراث نضالي

وإرثي الرواد، ورمز الصهيونية المعاصرة الذين يواصلون استيطان غوش ائزيون الذي لن يتوقف أبداً".
(هآرتس، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٥٩ - في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، حذر فيصل الحسيني، الوزير الفلسطيني بلا وزارة، من احتمال اندلاع العنف إذا مضت الحكومة الإسرائيلية في خططها لتوسيع المستوطنات القائمة الآن في البلدة القديمة من القدس. وقال السيد الحسيني إن التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء نتنياهو أعلنت صراحة دعم الحكومة الإسرائيلية للتوسع الاستيطاني داخل البلدة القديمة. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٦٠ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن ثمة خطة حكومية جديدة تقترح تحويل نسبة إضافية تتراوح بين ٦ و ٨ في المائة من المنطقة "جيم" من الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية. وبموجب هذه الخطة، سوف يجري، في غضون خمسة أشهر، إعادة نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على أن يتوقف هذا على موافقة السلطة الفلسطينية على تعليق الاضطلاع بإعادة نشر ثالثة إلى أن تختتم محادثات الوضع النهائي. ولدى اكتمال إعادة النشر، تصبح السلطة الفلسطينية مسيطرة على ما يتراوح بين ٣٥ و ٣٧ في المائة من الضفة الغربية، حيث سيشمل نطاق ولايتها المنطقتين ألف وباء بأسرهما، فضلاً عن نسبة تتراوح ما بين ستة وثمانية في المائة من المنطقة جيم. وقد لقي اقتراح الحكومة إجراء إعادة نشر محدودة رفضاً فوراً من المسؤولين الفلسطينيين، ولا سيما من جانب وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، الذي رفض الاقتراح واصفاً إياه بأنه "سخيف". (جروسالم بوست، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، هآرتس، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

٦١ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وضع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خريطة جديدة لإسرائيل و "الكيان" الفلسطيني المجاور لها، تَبَقِي وادي الأردن وغوش ائزيون وغيرهما من "مناطق الأمن" تحت السيادة الإسرائيلية. وبموجب هذه الخطة، تسيطر إسرائيل أيضاً على الخط الساحلي لقطاع غزة. وذكر السيد نتنياهو أن الدور الذي يؤديه وادي الأردن هو أن يكون حاجزاً ضد أي هجوم عسكري من الشرق، وفضلاً عن ذلك، احتج بأنه لا بد لإسرائيل من الاحتفاظ أيضاً بخط دفاع على امتداد جانبها الغربي، مما يبرر ضرورة أن تسيطر إسرائيل على الخط الساحلي لغزة. وبالإضافة إلى إبقاء القدس داخل حدودها البلدية الموسعة، وداخل تجمع مستوطنات ائزيون، نادى رئيس الوزراء أيضاً بإيجاد "منطقة أمنية" ضيقة شرقي الخط الأخضر، موضحاً أن معظم المناطق الأمنية لا تضم سوى القليل من السكان العرب. وأعرب السيد نتنياهو من جديد عن معارضته لقيام دولة فلسطينية، محذراً من أن إسرائيل ستتخذ تدابير مضادة سريعة إذا أعلنت السلطة الفلسطينية قيام دولة مستقلة كاملة السيادة. بيد أنه ذكر، من ناحية أخرى، أنه ينبغي السماح للفلسطينيين بإدارة شؤون حياتهم، واصفاً هذا الأمر بأنه "تقسيم وظيفي للسلطة"، تظل فيه مسألة الأمن العام في أيدي الإسرائيليين وحدهم. وسئل السيد نتنياهو عما إذا كانت صفقته للسلام ستشمل اللاجئين الفلسطينيين، أجاب بأنه ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تتولى حل مشكلتهم. بيد أنه استبعد إجراء عملية إعادة توطين واسعة النطاق في إسرائيل، بحجة وجود توافق آراء معارض لذلك يشمل نطاق السياسة الداخلية بأكمله. وحذر من أن تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة إلى داخل مناطق الحكم الذاتي سيعترب

عليه توقيع "ضغط صوب التحرير الوحدوي" على إسرائيل. وعرض السيد نتنياهو مقترحاته هذه بشأن الأراضي خلال مأدبة غذاء نظمتها لجنة محرري الصحف احتفالاً بالذكرى الخمسين لتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح تقسيم فلسطين، للسماح بإنشاء دولة يهودية وأخرى عربية. (جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٦٢ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن السلطة الفلسطينية أرسلت احتجاجاً إلى إسرائيل تطلب فيه إعادة ٩ دونمات من الأراضي في منطقة المماسي الواقعة غربي خان يونس استولى عليها مستوطنون من مستوطنة نيف ديكايم، وهي أكبر المستوطنات في قطاع غزة. وذكر رئيس الفريق الفلسطيني في مكتب الاتصال المشترك أن إسرائيل قد ارتكبت ٣٢٠ انتهاكاً لاتفاقات أوصلو في منطقة المماسي منذ التوقيع على هذه الاتفاقات. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٦٣ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بقيام السلطات الإسرائيلية ببناء جدار حول قبة راحيل في بيت لحم، شغل نصف الطريق الرئيسي بين القدس وبيت لحم. ووفقاً لما ذكره منذر إرشيد، نائب محافظ بيت لحم، يجري إعلان المنطقة منطقة عسكرية مغلقة مرة كل أسبوع على الأقل. وقال السيد إرشيد إن هذه التدابير ترمي إلى إعادة رسم الحدود البلدية لمدينة القدس. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٦٤ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أوضح الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان في كلمة ألقيت خلال الاحتفالات التي أقيمت في تل أبيب بمناسبة الذكرى الخمسين لقرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، أن أصعب القرارات المنبثقة عن قرار التقسيم لم تتخذ بعد، وحث على بذل جهود جديدة لبلوغ هدف السلام. وأشار المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، فلاديمير بتروفسكي في الكلمة التي ألقاها نيابة عن الأمين العام، إلى أن التصويت على خطة التقسيم، الذي تم في أعقاب مناقشة حامية، كان من أشد الأمور إيلافا في تاريخ الأمم المتحدة. "ولكن الخطة لم تحظ بموافقة الفلسطينيين والعرب والدول العربية، وصارت المنطقة طوال العقود اللاحقة مسرحاً لعدة حروب كبرى، ناهيك عن عدد لا حصر له من أعمال العنف والحوادث المأساوية التي ولدت المعاناة والغضب والمرارة لدى جميع الأطراف". وذكر السيد عنان أن كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين قد أبدوا شجاعة جديدة بالإعجاب باشتراكهم في المفاوضات التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، وبتوقيعهم فيما بعد على اتفاقات أوصلو. وقال إن "من دواعي الأسف أن التطورات الأخيرة قد أثارت القلق من أن تكون عملية السلام في خطر. فقد ارتكبت أعمال عنف مفرقة ضد المدنيين الأبرياء، بما في ذلك داخل تل أبيب ... وما زال الواقع اليومي للكثيرين جداً من سكان المنطقة يتسم بانعدام الأمن وبالفاقة واليأس". واستطرد قائلاً "إن أعباء الليلة تمثل وقتاً للاحتفال والجزم بالنسبة لدولة إسرائيل وللإسرائيليين في كل مكان ... وينبغي أن تكون أيضاً تذكيراً بأن الغالبية العظمى من الإسرائيليين والفلسطينيين يتطلعون إلى حل شامل وعادل ودائم يمكنهم من التعايش في سلام". وفي نفس الوقت، دعا رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، الأمم المتحدة إلى منح السلطة الفلسطينية العضوية الكاملة فيها (ليس للفلسطينيين في الوقت الراهن سوى مركز

مراقب لدى الأمم المتحدة). وقال السيد عرفات في رسالة نقلتها وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) بمناسبة ذكرى قرار التقسيم واليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني: "إننا نأمل في مساعدتكم لمطالبة الفلسطينيين العادلة بالمشاركة الكاملة في أعمال الأمم المتحدة". (جروسالم بوست، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

٦٥ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة في إعلان للنوايا خال من التفاصيل الجغرافية أو الزمنية، استعدادها لإصدار أمر بسحب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي من مناطق غير محددة من الضفة الغربية إلى أن يبدأ تنفيذ ترتيب دائم مع الفلسطينيين. وقد صدر إذن صوت لصالحه ١٦ وزيرا وامتنع اثنان عن التصويت إلى فريق خاص يرأسه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بوضع الخرائط والجداول الزمنية المطلوبة لتنفيذ هذا القرار. وقد اشتمل أيضا قرار مجلس الوزراء على تأييد علني لا لبس فيه للمستوطنات في الضفة الغربية، بما في ذلك تعهد باتخاذ كل التدابير اللازمة لكفالة وجودها وتعزيزها. وشدد أمين مجلس الوزراء دان نافيه على أن تنفيذ إعادة نشر القوات مشروط بوفاء السلطة الفلسطينية بنفس الالتزامات الواردة في اتفاق الخليل، بما فيها نزع سلاح حماس، وتسليم "القتلة" لإسرائيل، وإكمال تنقيح الميثاق الوطني الفلسطيني. (هآرتس، جروسالم بوست، ١ كانون الأول/ديسمبر)

٦٦ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، حذر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من أنه سيقوم، في حالة إعلان رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات من جانب واحد عن قيام دولة فلسطينية، بإعلان ضم وادي الأردن و "غيره من الأراضي" ردا على ذلك. وذكر ياسر عرفات، تعليقا على تهديد السيد نتنياهو، أن هناك بالفعل دولة فلسطينية قائمة. وقال، متحدئا إلى الصحفيين في ٢ كانون الأول/ديسمبر: "ليكن الأمر واضحا تماما أن دولة فلسطين موجودة وأن القدس الشريف الذي احتل عام ١٩٦٧ ستكون عاصمتها". (هآرتس، ٢ كانون الأول/ديسمبر؛ جروسالم بوست، ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر)

٦٧ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع الانتفاضة، التزم أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في بداية جلسة المجلس بدقيقة صمت حدادا على أرواح الفلسطينيين الذين قُتلوا في أثناء الانتفاضة. (جروسالم بوست، ٩ كانون الأول/ديسمبر)

٦٨ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت منظمة بتسيلم لحقوق الإنسان تقريرا عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين منذ بداية الانتفاضة. وادعى التقرير أن جيش الدفاع الإسرائيلي أو قوات الأمن قد قتلت ٣٤٦ ١ فلسطينيا، منهم ٢٧٦ طفلا تحت سن الـ ١٧ و ٧٠ تحت سن ١٣، منذ بدء الانتفاضة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقد أصيب ٣٠٨ ١ من الضحايا من جراء الطلقات النارية، وقُتل ١٥ فردا نتيجة الضرب، وتوفي ١٠ في أثناء استجوابهم وخمسة من جراء سوء الأحوال في المعتقلات. وقتل في أثناء الفترة نفسها ١٣٣ فلسطينيا آخرين على يد المستوطنين، بينما قتل الفلسطينيون ٢٥٦ من المدنيين الإسرائيليين، منهم ١٨ طفلا، و ١٢٧ من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الأمن. وادعى التقرير أن قوات الأمن لم تكن في معظم حوادث

القتل الناجم عن إطلاق النار، تواجه حالات تهدد الأرواح. ورغم هذا، فلم يقدم المسؤولون عنها للمحاكمة إلا في ٥٥ حالة. وقد أدين ١٩ جندياً بتهمة القتل أو القتل نتيجة الإهمال. وأدين ١٧ بجرائم لا صلة لها بسبب الوفاة (بما في ذلك إساءة المعاملة وإحداث إصابات)؛ وحُكم ببراءة ١٤ من جميع التهم، ويحاكم في الوقت الراهن ثلاثة جنود، بينما أُلغيت لوائح اتهام اثنين آخرين. وأشار التقرير إلى حدوث انخفاض ملموس في عدد الفلسطينيين الذين يُقتلون برصاص جيش الدفاع الإسرائيلي عقب انسحاب قوات جيش الدفاع الإسرائيلي من معظم قطاع غزة والمدن الواقعة في الضفة الغربية كجزء من تنفيذ اتفاقات أوسلو. بيد أن هذا الانخفاض لم يحدث بالنسبة للأطفال الذين يمثلون ٢٧ في المائة من الذين قتلوا في عام ١٩٩٧. واتهم التقرير قوات الأمن بعدم القيام بأي محاولات تذكر لمنع العنف من جانب المستوطنين أو اعتقال المجرمين. وادعى التقرير أنه لم يجر التحقيق مطلقاً في العديد من أعمال العنف، بينما يستغرق التحقيق في حالات أخرى وقتاً طويلاً ينتهي دون تقديم أي شخص للمحاكمة. وأضاف التقرير أنه في معظم المحاكمات التي تعقد بالفعل، تصدر أحكام بعقوبات متساهلة بشكل خاص، مما يشكل تناقضاً ملحوظاً مع سياسة إنفاذ القوانين والعقوبات في حالات الهجمات التي يشنها الفلسطينيون على إسرائيليين. ووفقاً لما ورد في التقرير، تم هدم ٤٤٧ منزلاً فلسطينياً وختم ٢٩٤ منزلاً منها كعقاب على جرائم عنف ارتكبتها أحد أفراد الأسرة المشتبه فيهم أو المدانين. وتم هدم ١٠٦ منازل بنيران المدفعية للاشتباه في اختباء أشخاص هاربين بداخلها. وهدم ٨٠٠ منزل آخر بسبب بنائها دون تصريح. (جروسالم بوست، ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر، هآرتس، ٩ كانون الأول/ ديسمبر)

٦٩ - وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أصدر الكنيست قانوناً يحظر إجراء تعداد للسكان الفلسطينيين في القدس الشرقية. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قدمت مشروع هذا القانون. وفي أول يوم للتعداد، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية أحد موظفي التعداد ثم أطلقت سراحه بعد استجوابه. (جروسالم تايمز، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر)

٧٠ - وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، وافق الكنيست على تعديل للقانون المتعلق بتنفيذ اتفاقات أوسلو بغية منع السلطة الفلسطينية من إجراء تعداد للسكان في القدس الشرقية. وكان التشريع الأصلي يحظر على السلطة الفلسطينية "فتح مكاتب أو تشغيلها أو عقد اجتماعات داخل دولة إسرائيل" في حين وسّعت الصيغة الجديدة من نطاق هذا الحظر بحيث يشمل "الأنشطة" كذلك. وأدلى رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو ببيان موجز بشأن أهمية وحدة القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل. فقال

"أعتقد أنه ما دامت القدس موحدة فسيكون شعبنا متحداً. وأدعو جميع الحاضرين إلى تأييد مشروع القانون المتعلق بتنفيذ الاتفاق المؤقت الذي يحظر جميع الأنشطة التي لها طابع سياسي أو طابع مماثل لا يتماشى مع احترام سيادة إسرائيل في القدس".

وحت المجلس التشريعي الفلسطيني سكان القدس الشرقية على تحدي هذا القانون الإسرائيلي. ودعا بيان للمجلس السكان الفلسطينيين بالقدس إلى "تجاهل قانون الاحتلال الإسرائيلي وممارسة حقهم في تقديم

المعلومات لموظفي جمع بيانات التعداد". (هآرتس، ١٠ و ١١ كانون الأول/ ديسمبر؛ جروسالم بوست، ١١ و ١٢ كانون الأول/ ديسمبر)

٧١ - وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة لدى انتهائها من مناقشتها السنوية لقضية فلسطين، قراراً بأغلبية ١٦٠ صوتاً مقابل صوتين (إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) أعادت فيه تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وفي قرار اتخذته قبل ذلك بأسبوع، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بوقف بناء مستعمرة حار حوماً في جبل أبو غنيم. وفي قرار بعنوان "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية" اتخذ بأغلبية ١٥٥ صوتاً مقابل صوتين (إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية)، طلبت الجمعية من الأطراف المعنية، ومن راعيي عملية السلام في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي إعادة عملية السلام إلى مسارها وضمان نجاحها. كما اتخذت الجمعية العامة قراراً بأغلبية ١٤٨ صوتاً مقابل صوت واحد (إسرائيل) ينص على أن فرض إسرائيل قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس غير قانوني. واتخذ قراراً بأغلبية ٩٢ صوتاً مقابل صوتين (إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية) يطلب من إسرائيل الانسحاب من الجولان السوري. وأخيراً، صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة على أن تواصل تقديم دعمها لشعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة وإلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وكانت حجة الولايات المتحدة وإسرائيل اللتين صوتتا ضد ذلك أن هاتين الوحدتين قد تجاوزهما الزمن وأنهما تستهلكان أموالاً عزيزة يمكن تخصيصها بدلاً من ذلك لأغراض إنسانية. (جروسالم بوست، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر)

٧٢ - وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر، نقلت الأنباء عن الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية إعلانه أن "الصهاينة قد تعهدوا بتقديم مئآت الملايين من الدولارات من أجل تهويد القدس وتخليدها كعاصمة إسرائيل الأبدية. كما أشار السيد عرفات في خطاب ألقاه أمام المؤتمر الإسلامي في طهران إلى فتح منفذ يفضي إلى ما يسمى نفق الحائط الغربي في عام ١٩٩٦ وما ترتب عليه لاحقاً من "غضب الأمتين العربية والإسلامية والعالم أجمع". واتهم بأن هذه الخطوة تأتي إضافة إلى مخططات الاستيطان في رأس العمود وحار حوماً التي تستهدف عزل القدس عن سائر المناطق الفلسطينية الداخلية. (جروسالم بوست، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر)

٧٣ - وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، أصدر المكتب الصحفي الحكومي تقريراً خاصاً وثق أكثر من ٥٠ تعليقاً معادياً للسامية ورد خلال العام الماضي في وسائل الإعلام الفلسطينية وعلى لسان كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية. وأشار ذلك التقرير المؤلف في ١٣ صفحة والمعنون "خلاصة من الكراهية، السلطة الفلسطينية والعداء للسامية منذ اتفاق الخليل"، إلى أن "اتفاقات أوسلو وبروتوكول الخليل يطلبان من السلطة الفلسطينية أن تمتنع عن التحريض وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع الآخرين من المشاركة فيه. غير أن أحد التقارير أفاد أن مسؤولين في السلطة الفلسطينية، انتهاكاً منهم للاتفاقات، يقومون بترويج العداء للسامية كجزء لا يتجزأ من خطبهم الرنانة ويشجعون على استخدامه في وسائل الإعلام الفلسطينية. ووفقاً للتقرير، هناك ستة مواضيع متكررة يمكن تمييزها: القولية التقليدية المعادية للسامية؛

ومقارنة إسرائيل بالنازيين والفاشيين؛ وإنكار حدوث المحرقة اليهودية؛ وإلصاق الاتهامات بغرض التشهير؛ وإنكار الحق الشرعي لإسرائيل والشعب اليهودي؛ ومساواة الصهيونية بالعنصرية. وادعى التقرير كذلك أنه تبعاً لتقليد التشهير بالسلالة الذي كان سائداً في العصور الوسطى، اتهم كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية إسرائيل بحقن الأطفال الفلسطينيين بفيروس نقص المناعة البشرية، وبإجراء تجارب طبية على السجناء وبيع منتجات غذائية فاسدة للفلسطينيين. وأفاد التقرير أن الفلسطينيين يشيرون تكراراً إلى "بروتوكولات حكماء صهيون" التي كذبها التاريخ، وإلى الحكايات المنشورة المعنونة "المؤامرات اليهودية" و "الأنياب اليهودية"؛ ويصورون اليهود على أنهم شعب تواق إلى السلطة "يلهث وراء كسب المال". واشتملت أمثلة لاقتباسات من أدبيات السلطة الفلسطينية على التالي: "أن الممارسات الإسرائيلية تتساوى في جوانب عديدة منها من حيث الوحشية، مع ممارسات جنود الاحتلال النازيين في تعاملهم مع المواطنين الفرنسيين - الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، هذا إن لم تكن أكثر وحشية منها". (بيان صحفي أصدرته وزارة الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)؛ "أن خطة نتنياهو تتطابق تماماً مع أسس الخطة الصهيونية الكبرى المعدة وفقاً لمراحل معينة حددت حينما وضعت بروتوكولات حكماء صهيون". (من مقالة نشرت في الصحيفة الرسمية للسلطة الفلسطينية، الحياة الجديدة، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧). (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر)

٧٤ - وفي ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، ذكرت التقارير أن ما يقرب من ثلث مستوطنات الضفة الغربية - ٤٢ من ١٤٤ - من بينها كريات أربع، وبيت إيل، وعفرا وكدوميم، ليست مدرجة ضمن خارطة المستوطنات التي تمثل مصالح أمنية، والتي رسمتها وزارة الدفاع. ومغزى هذا الأمر هو أن هذه المستوطنات لن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية كجزء من تسوية نهائية مع الفلسطينيين. وعلاوة على ذلك، اعتبرت الخارطة أول إقرار من جانب وزارة الدفاع بأن ما يقرب من ثلث مستوطنات الضفة الغربية لا تعد مقومات استراتيجية بل هي بالأحرى "مستوطنات سياسية" على نحو ما وصفه بها الراحل السيد رابين. غير أن عدم إدراج هذه المستوطنات في الخارطة لا يعني أنها سوف تُخلى، وهو إجراء تعارضه حكومة نتنياهو. وإسقاطها لا يعني بالضرورة أيضاً أنها ستوضع تحت السيادة الفلسطينية، لأنها ما زالت جزءاً من خارطة أخرى للمصالح الوطنية تشتمل على جميع مستوطنات الضفة الغربية. ووفقاً لمسؤولين كبار، سوف تدرج المستوطنات الـ ٤٢ المشار إليها والطرق المؤدية إليها في إطار ترتيب تبقى بموجبه تحت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الخارجة عن إقليمها. (هآرتس، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر)

٧٥ - وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر، أفادت التقارير أن الحكومة قد دفعت حتى الآن ٩٧,٥ مليون شاقل إسرائيلي جديد تعويضاً للسكان الفلسطينيين في الأراضي الذين أصيبوا خلال الانتفاضة. ففي العام الماضي وحده، دفع حوالي ٢٦ مليون شاقل إسرائيلي جديد وعدد الدعاوى القضائية يتزايد بإطراد. وأبلغ ممثلون عن مكتب المدعي العام وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي لجنة الدستور والقانون والعدل بالكنيست أن التعويضات سوف تبلغ حسب تقديرهم ما مجموعه ٧٥٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد تقريباً. وأفيد أن اللجنة تناقش ما يسمى "قانون الانتفاضة"، الذي سوف يحدد من عدد الفلسطينيين الذين تحق لهم التعويضات المالية لقاء الأضرار التي لحقت بهم خلال الانتفاضة. وعقدت دورة اللجنة بعد أن طلب وزير

الدفاع اسحق مردخاي إلى رئيس اللجنة، عضو الكنيست شاوول ياهالون، أن يسرع العمل في مشروع القانون الذي اجتاز القراءة الأولى له في تموز/يوليه. ووصف السيد مردخاي مشروع القانون بأنه فائق الأهمية وحذر من أنه ما لم يتم اعتماد مشروع القانون، "فإن أموالاً عظيمة القيمة كانت قد خصصت لتقوية الدولة ستصرف على تعويضات تدفع لأفراد شاركوا في أعمال عنادية وإثارة للقلق ضد دولة إسرائيل". ووفقاً لما ذكره رئيس وحدة المطالبات التابعة لوزارة الدفاع، فيكتور بارجيل، فإن ٢٠٠٠ ٤ من بين الـ ١٠٠٠ ٥ دعوى قضائية التي تمت معالجتها، قد سويت عن طريق ترتيبات توفيقية. ولا يزال هناك حالياً نحو ١٠٠ ١ دعوى قيد النظر، استمعت المحكمة إلى ٨٧٣ دعوى منها وتتولى وزارة الدفاع معالجة ٢٢٦ دعوى أخرى. وذكر مسؤولون في وزارة الدفاع أنهم "غَمَرُوا بفيضان" في الآونة الأخيرة من الدعاوى الجديدة، إذ بلغ عدد الدعاوى التي رفعت في هذه السنة وحدها ٦٠٠ دعوى. وأكبر مبلغ دفع حتى الآن كان ٣ ملايين شاقل إسرائيلي جديد دفع إلى أسرة فتاة أصيبت بإصابات بليغة في رأسها جعلتها في حالة عجز كامل. كما أشار مسؤولون في الوزارة إلى أن قيمة التعويضات التي تحددها المحاكم في ازدياد مطرد. فمئذ سنوات قليلة، كانت المحاكم تمنح ٨٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد لفقدان عين واحدة؛ أما اليوم فقد ارتفع المبلغ إلى ٢٨٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد. وتعرض قانون الانتفاضة المقترح لهجوم عنيف من جانب منظمات حقوق الإنسان التي احتجت بأن القانون المقترح يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ويتنافى مع المبادئ الأساسية لكلا القانونين الدولي والإسرائيلي. وذكر بيان أصدرته هذه المنظمات أن من شأن هذا القانون أن يعفي قوات الأمن إعفاء كاملاً من المسؤولية عن الضرر الذي لحق بالسكان المدنيين في الأراضي. ولاحظت هذه المنظمات أن القانون المقترح يوسع بشكل مصطنع من نطاق تعريف "العمل العسكري"، مما يؤدي إلى إعفاء الدولة من المسؤولية عن الضرر الذي أصاب المدنيين. والاستثناء الوحيد بموجب القانون يتعلق بالحالات التي تدان فيها قوات الأمن للتسبب في إلحاق "ضرر متعمد بلا مبرر". واحتجت هذه المنظمات بأن معنى ذلك أنه لن يقدم إلى المحاكمة تقريباً أي من الجنود، الأمر الذي يفضي إلى إعفاء الدولة من واجب دفع تعويض عن الأضرار. وأشارت أخيراً إلى أن القانون المقترح ينص على فترة تقادم مدتها سنة واحدة للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسببت به قوات الأمن في الأراضي، بالمقارنة لفترة التقادم البالغة سبع سنوات للتعويض عن الضرر المطبقة داخل إسرائيل. (هآرتس، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر)

٧٦ - وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، أعلن رئيس الوزراء في خطاب ألقاه أمام صحفيين يهود، أن الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل وأنه ينبغي لليهود أن يبقوا فيها نظراً لأنها بلدهم ووطنهم. وأثارت ملاحظات السيد نتنياهو هذه استنكاراً فلسطينياً واسع النطاق. وصرح رئيس السلطة الفلسطينية الرئيس ياسر عرفات أن ملاحظات السيد نتنياهو تشكل خرقاً سافراً للاتفاقات الموقعة وتعرض عملية السلام للخطر. وادعى بيان أصدره وزير الاتصالات وشؤون البريد في السلطة الفلسطينية - عماد الفالوجي، بأن هذه الملاحظات تكشف نوايا إسرائيل إزاء عملية السلام، وحذر من أنها ستفضي إلى وضع المنطقة كلها على شفير الحرب. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر)

٧٧ - وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، ذكر أن نحو ٥ ٠٠٠ دعوى قد رفعت في المحاكم الإسرائيلية ضد الجيش الإسرائيلي من جانب الفلسطينيين الذين أصيبوا أثناء الانتفاضة، ونُشر ذلك في صحيفة "معاريف" اليومية التي تصدر في تل أبيب. وذكرت التقارير أن الكنيست كان ينظر في مشروع قانون يرمي إلى إعفاء قوات الأمن الإسرائيلية من المسؤولية المدنية عن الأضرار التي تقع لمعظم الأنشطة التي تقوم بها في الضفة الغربية (ما عدا القدس الشرقية) وقطاع غزة. والقانون، الذي يعرف الأنشطة القتالية تعريفاً بالغ العمومية، ينص على أنه لن يُطلب من إسرائيل دفع تعويضات أضرار عن الإصابات التي يحدث خلال مثل تلك الأنشطة، إلا إذا كان مرتكبها مقتنعا بإحداث هذه الإصابات عمداً. (جروسالم تايمز، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر).

٧٨ - وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر، أفصح أحد كبار القانونيين في قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، وهو المقدم دانييل رايزنر، عن أن غالبية ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي لم يتلقوا أي تعليمات رسمية بشأن قواعد الحرب. وأن القسطنطين الأوفر من علمهم بالمسألة مستمد من الأفلام السينمائية والتلفزيون. وأشار السيد رايزنر إلى أن القادة العسكريين يواجهون معضلات تتعلق بالقانون الدولي أثناء خدمتهم في لبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. كما صرح المحامي العام بجيش الدفاع الإسرائيلي، العميد يوري شوحام، بأن مستوى المعرفة بالقانون الدولي ليس مرضياً. وفي رده على النقد الذي تعرض له، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي أنه سيعلم عام ١٩٩٨ سنة القانون الدولي وأنه سيبدأ مشروعاً طموحاً لزيادة التعليم عن هذه المسألة. (جروسالم بوست، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر)

٧٩ - وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، نفى بيت الشرق في القدس التقارير التي ذكرت أن جهداً فلسطينياً إسرائيلياً مشتركاً قد أدى بوزارة الداخلية الإسرائيلية إلى وقف سياستها في سحب بطاقات الهويات من فلسطينيين القدس. وذكر بيت الشرق أنه منذ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، تم سحب بطاقتي هوية إضافيتين، بذريعة أن حاملتهما يعيشان خارج حدود المدينة التي رسمتها إسرائيل. (جروسالم تايمز، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر)

٨٠ - وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر، أفادت التقارير أنه خلال الأشهر الستة الماضية، سجلت زيادة تقدر بعدة مئات في المائة في عدد الموقوفين وفي محاكمات المقيمين في الأراضي الذين بقوا في إسرائيل بصورة غير قانونية، وذلك بالمقارنة بالفترة نفسها في عام ١٩٩٦. كما قدم للمحاكمة أرباب العمل، والسائقون الذين أُلِّقوا الفلسطينيون بسياراتهم إلى أماكن عملهم. والأفراد الذين رتبوا إيواءهم. وبصورة إجمالية، حوكم ١ ٥٤٠ عاملاً من الأراضي في الفترة بين أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر - وذلك بزيادة بنسبة ٣٠٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ١٩٩٦. وفتح نحو ٢ ١٠٠ ملف جنائي لاتخاذ إجراءات بحق أفراد لتقديهم المساعدة في الإقامة غير القانونية في حين أن كثيرين آخرين أُجبروا على دفع غرامات ضخمة. (هآرتس، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر)

٨١ - وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، رفضت الحكومة الإسرائيلية اقتراح الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية وضع قوة دولية في مناطق الضفة الغربية التي تعتبرها إسرائيل ذات أهمية حيوية لأمنها، بوصفه اقتراحا خائبا مصيره الفشل. (جروسالم بوست، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر)

٢ - الحوادث الناتجة عن الاحتلال

٨٢ - تستخدم في الجداول، المختصرات التالية لأسماء الصحف:

هـ : هآرتس
ج ب: جروسالم بوست
ج ت: جروسالم تايمز

(أ) قائمة بالفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجنود أو المدنيين الإسرائيليين

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
١٥ تشرين الثاني/نوفمبر	حسن علي جراويش، ٧ أو ٩	بيت صفافا (القدس)	أصيب في رأسه بعبار ناري أطلقتة جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي خلال اضطرابات وقعت بالقرب من قبة راحيل في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر وقد توفي متأثرا بجراحه بعد ذلك بأربعة أيام. (هـ، ١٢ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ج ب، ١٢ و ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر)
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر	جيمي قنواطي، ٣٦ أو ٣٧	بيت لحم (من رعايا السلفادور)	قتل برصاص رجال شرطة الحدود الذين ادعوا أنهم أطلقوا النار بعد أن تخبطت السيارة التي كان يقودها حاجز الطريق الذي أقاموه بالقرب من مستوطنة غيلو. وقد أفاد أحد الركاب بأن رجال الشرطة أطلقوا النار دون توجيه أي تحذير أو التعرض لأي استفزاز. ويتردد أن إدارة التحقيقات المتعلقة بالشرطة في وزارة العدل قد بدأت تحقيقا في ذلك الحادث. (هـ، ج ب، ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر؛ أشير أيضا، إلى الحادث في ج ت، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

(ب) قائمة بالفلسطينيين الآخرين الذين قتلوا نتيجة للاحتلال

التاريخ	الاسم والعمر	مكان الإقامة	الملاحظات والمصدر
٤ أيلول/سبتمبر	لم يبلغ عن الاسم والعمر	قرية عصيرة الشمالية (منطقة نابلس)	عضو في حركة حماس قام بهجوم انتحاري بالقنابل حيث فجر نفسه في مركز بن يهودا التجاري بالقدس. (هـ. و ج ب، ٥ و ٢٤ أيلول/سبتمبر)
١٦ أيلول/سبتمبر	مروان معالي، ٢١	لم يبلغ عنه	محتجز إداري اعتُقل في ٤ آب/أغسطس. وعثر عليه مشنوقاً في زنزانته بسجن مجدو. وتدعي جماعات حقوق الإنسان الفلسطينية بأنه تعرض للتعذيب. وقد أعلن المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن القضية أُحيلت إلى الشرطة للتحقيق فيها. (هـ، ١٧ أيلول/سبتمبر؛ ج ب، ١٩ أيلول/سبتمبر)
٢١ تشرين الثاني/نوفمبر	بدران عبده، ٢٢	رفات (الضفة الغربية)	أحد حركيي حماس ومدرس كيمياء. وقد قُتل فيما يبدو لدى انفجار قنبلة كان يقوم بإعدادها في قرية رفات. (ج ب، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر)
لم يبلغ عن تاريخ محدد	جهاد عبد الرازق، ٤٠	لم يبلغ عنه	محتجز في غزة مشتبه في أنه متعاون مع الاحتلال وقد لقي مصرعه على يد قاتل مدان اشتبه في أنه يتعاون مع نظام الأمن العام. (ج ب، ٧ كانون الأول/ديسمبر)

(ج) حوادث أخرى

٨٣ - في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٧، أصيب شرطي حدود ومتطوع في الحرس المدني وأربعة فلسطينيين بجراح خلال مصادمات بين رجال الشرطة وسكان مخيم قلنديا شمال القدس. وقد بدأ الحادث عندما قام عشرات من سكان المخيم بإلقاء الحجارة على سيارة شرطة كانت تطارد سيارة مشبوهة في المخيم. ورد رجال الشرطة بإطلاق الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية على المتجمهرين. فأصيب أربعة فلسطينيين بجراح طفيفة. وألقي القبض على أحد المشتركين في إلقاء الحجارة. (جروسالم بوست، ٣١ آب/أغسطس)

٨٤ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، وقع حادثان انطويا على إلقاء حجارة على الجنود الإسرائيليين في قطاع غزة. وفي أحد الحادثين، عند تقاطع دير البلح، تحطم الزجاج الأمامي لسيارة دورية جيب تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي. ولم يسفر الحادثان عن أية إصابات. (جروسالم بوست، ٢ أيلول/سبتمبر)

٨٥ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اعتقلت قوات الأمن سبعة أشقاء فلسطينيين في قرية الخضر في منطقة بيت لحم. وأفادت مصادر فلسطينية بأن زهاء ٢٠ من الجنود وأفراد الأمن داهموا القرية الساعة الثالثة صباحاً حيث اقتادوا الرجال السبعة الذين اتهموا بالتورط مع جماعات الجهاد الإسلامية. (جروسالم بوست، ٣ أيلول/سبتمبر)

٨٦ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، قام ثلاثة انتحاريين، الواحد بعد الآخر بثوان، بتفجير أنفسهم في مركز بن يهودا التجاري بالقدس، مما أسفر عن مصرع أربعة أشخاص، بينهم فتاتان عمرهما ١٤ عاما، علاوة على الانتحاريين أنفسهم، كما أسفر عن إصابة ٢٠٠ شخص. وتوفي إسرائيلي خامس، بعد ذلك بأربعة أيام، متأثرا بجراحه البالغة التي أصيب بها خلال الهجوم. وذكرت مصادر الشرطة الإسرائيلية أنها تعتقد أن مرتكبي الحادث وفدوا من الخارج ولكنهم تلقوا عوناً سوقيًا مكثفًا من مناصرين لهم في القدس الشرقية. وقد أعلن الجناح العسكري لحركة حماس، مسؤوليته عن الهجوم وهدد بشن مزيد من الهجمات في ١٤ أيلول/سبتمبر. وذكر مسؤولون أمنيون أن الهجوم كان يمكن أن يكون أشد تدميرًا لولا أن الانتحاريين فجّروا قنابل صغيرة نسبيًا وأنهم وصلوا إلى مكان الحادث في وقت من النهار تكون فيه المنطقة أقل ازدحامًا. وصرح رئيس الوزراء بأن مواطني إسرائيل لن يكونوا حقل تجارب لاختبار حسن نوايا ياسر عرفات أو مصداقيته. وحذر من أن إسرائيل ستسلك سبيلًا مختلفًا وستعيد النظر في نهجها حيال عملية المفاوضات برمتها. واتهم يهودا أولمرت عمدة القدس السيد عرفات بأنه مصدر إلهام "الأعمال الإرهابية" ومدبرها، وقال إن عملية السلام لن تستمر على نحو ما كانت عليه في السابق. وفي مؤتمر صحفي عقد في غزة، أدان ياسر عرفات حادث الاعتداء بالقنابل بوصفه عملاً إرهابياً ضد مواطنين أبرياء، وقال إنه يقوض عملية السلام التي يجاهد الشعبان في سبيلها. كما أدان مسؤولون فلسطينيون آخرون الحادث، وأعلنوا أنهم سيتخذون إجراءات للقبض على مرتكبيه. (هآرتس، جروسالم بوست، ٥ أيلول/سبتمبر؛ وأشير، أيضاً، إلى الحادث في جروسالم تايمز، ١٢ أيلول/سبتمبر)

٨٧ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، لبي ١٥٠ من سكان نابلس نداء وجهته منظمة فتح وحركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونظموا مظاهرة في وسط المدينة لمناهضة زيارة مادلين أولبرايت وزير الخارجية الأمريكية للمنطقة. وأحرق المتظاهرون العلم الأمريكي وصورة أولبرايت ونددوا بما وصفوه بانحياز الولايات المتحدة. (هآرتس، ١١ أيلول/سبتمبر)

٨٨ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، حاولت سيدة فلسطينية، من رام الله، تبلغ من العمر ٢١ عاماً طعن شرطي حدود بسكين مطبخ في أثناء قيامه بدورية بالقرب من المدينة. ولم يصب الشرطي وألقي القبض على السيدة. (جروسالم بوست، ١٤ أيلول/سبتمبر)

٨٩ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اندلعت حوادث شغب في الخليل ألقى خلالها عشرات من الفلسطينيين حجارة وزجاجات على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين ردوا بإطلاق أعيرة مطاطية وغاز مسيل للدموع. وادعى الفلسطينيون أن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ضربوا أحد الفلسطينيين حتى فقد الوعي، وهي تهمة أنكرها المتحدث باسم جيش الدفاع. وذكر المتحدث أن حوادث الشغب اندلعت إثر رفض عدة فلسطينيين الخضوع لإجراءات التفتيش الأمنية عند أحد حواجز الجيش. وذكر، أيضاً، أن خمسة فلسطينيين اعتقلوا واقتيدوا إلى أحد مراكز الشرطة لاستجوابهم. وقد أصيب جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي في واحد من حوادث إلقاء الحجارة العديدة التي وقعت في الأراضي. وفي تطور آخر، اعتقلت قوات الأمن ١٧ فلسطينياً من منطقة بيت لحم للاشتباه في انتمائهم إلى حركة حماس. وعثرت قوات الأمن، أيضاً، على

بندقية وحقيبة مليئة بالرصاص أثناء تفتيش منزل يقع في قرية عرابة بمنطقة جنين. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٨ أيلول/سبتمبر)

٩٠ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، اشتبك مئات من الشباب الفلسطينيين مع الجنود الإسرائيليين احتجاجاً على استيلاء المستوطنين على منزلين عربيين في حي راس العمود بالقدس. وسقط عدد من الجرحى لم يعلن عنه؛ وألقي القبض على آخرين. (جروسالم تايمز، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٩١ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أفادت القناة ١ بالتلفزيون الإسرائيلي بأن دائرة الأمن العام اعتقلت ستة من أعضاء خلية من خلايا حماس متهمين بالتخطيط لهجوم على مركز تجاري بالقدس وبالتآمر لاختطاف يهود أولمرت عمدة القدس وشخصية أخرى لم يفصح عن اسمها. ومن بين المشتبه فيهم إثنان من القدس. أما الأربعة الآخرون فهم من الضفة الغربية. وقد ضبط بعض أعضاء الخلية عقب دخولهم إلى المركز التجاري حاملين حقائب تحتوي على مسامير بغية اختبار وسائل الأمن هناك. وأفادت التقارير بأنهم أرشدوا جهاز الأمن العام إلى أفراد آخرين في "العصابة". (جروسالم بوست، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٩٢ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أعلنت قوات الأمن أن دائرة الأمن العام اكتشفت بالاشتراك مع جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة، خلية "إرهابية" تابعة للجهاد الإسلامي كانت تعمل في منطقة السامرة (الضفة الغربية). ويدعى أن أفراد "العصابة" الثلاثة، الذين كانوا يقيمون ثلاثتهم في قرية عرابة، ارتكبوا عدة هجمات ضد الإسرائيليين وإنهم اعترفوا بالتخطيط لهجمات أخرى. (جروسالم بوست، ٢١ أيلول/سبتمبر)

٩٣ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اندلعت حوادث شغب في مخيم قلندية للاجئين أطلقت خلالها شرطة الحدود أعيرة مطاطية وغازاً مسيلاً للدموع داخل المخيم. وفي حادث آخر، أُلقيت حجارة في سلوان. ولم يبلغ عن أية أضرار أو إصابات. وقد وقع الحادثان، حسبما أفادت التقارير، احتجاجاً على الوجود اليهودي في حي راس العمود الغربي في القدس الشرقية. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ أيلول/سبتمبر)

٩٤ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي باعتقال عدد من حركيي حماس في قرى الضفة الغربية يصل إلى ٧٠ شخصاً وذلك في إطار حملة اعتقالات جماعية تستهدف منع وقوع اعتداءات والتعرف على هويات الانتحاريين الخمسة الذين نفّذوا الاعتداءات بالقنابل التي وقعت مؤخراً في القدس. وفي حادث آخر، طعن رجل يهودي بالقرب من باب العمود في مدينة القدس القديمة. وأفادت الشرطة أنه لم يتضح بعد ما إذا كان الاعتداء ارتكب بدافع إجرامي أو وطني. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٢ أيلول/سبتمبر)

٩٥ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، واصل جيش الدفاع الإسرائيلي اعتقال حركيي حماس في الضفة الغربية. وقد اعتقل ما يربو على ١٠٠ حركي، بعضهم كانوا على قائمة المطلوب القبض عليهم والبعض الآخر من المتعاونين مع حماس، وذلك من خلال موجات اعتقالات شرع فيها منذ بداية الأسبوع. وذكر ضابط كبير

بالجيش أنه تم إحباط اعتداءين، على أقل تقدير، بفضل عملية الأيام الثلاثة تلك. وقال إن معظم الاعتقالات تمت في منطقة نابلس وإنها متصلة بالتحقيق في حادث التفجير الانتحاري الذي وقع في القدس. (هآرتس، ٢٣ أيلول/سبتمبر)

٩٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، ألقى القبض على ثلاث شبان فلسطينيين وبحوزتهم سائل قابل للاشتعال، وذلك إثر قيام بعض الشباب بإلقاء الحجارة على السيارات المارة وسد مفترق طرق الرام في القدس. وقد أطلق رجال شرطة الحدود عيارين في الهواء لتفريق المتجمهرين. وفي حادث آخر وقع في القدس، ألقى شباب من جبل المكبر حجارة على مستوطنة أرنون هناكزيف المتاخمة، مما ألحق أضراراً بسيارتين. ولم يصب أحد. واحتجز صبي لاستجوابه. (جروسالم بوست، ٤ أيلول/سبتمبر)

٩٧ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، وفيما حذرت دائرة الأمن العام من وقوع مزيد من الهجمات "الإرهابية"، واصلت قوات الأمن تنفيذ عمليات تفتيش مكثفة في الضفة الغربية تهدف إلى هدم البنية الأساسية للمجموعات المتطرفة ولمخططي الهجمات "الإرهابية". وأفادت التقارير عن اعتقال أكثر من ٥٧ ناشطا من حركة حماس خلال الأيام الأخيرة في قرية عصيرة الشمالية (منطقة نابلس)، موطن الانتحاريين، الذين فجروا أنفسهم في القدس في شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. وفي تطور ذي صلة، صرح مسؤولون في الأمن بأنهم تعرفوا على هوية رئيس المجموعة المسؤول عن تجنيد الانتحاريين في حركة حماس، الذين فجروا أنفسهم في سوق "محانيه يهودا" في ٣٠ تموز/يوليه وفي شارع بن يهودا في ٤ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى مقتل ٢٠ إسرائيليا. (هآرتس، ٢٤ أيلول/سبتمبر، جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

٩٨ - وفي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، اشتبك الفلسطينيون مع الجنود الإسرائيليين في عصيرة الشمالية الواقعة في شمال الضفة الغربية والتي يدعى أنها القاعدة التي تدرب فيها الانتحاريون الذين شنوا الهجمات في شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. (جروسالم تايمز، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٩٩ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اخترقت سيارة فلسطينية حاجزا لجيش الدفاع الإسرائيلي قرب قلقيلية، متسببة في إصابة ضابط في جيش الدفاع الإسرائيلي. ووجدت السيارة فيما بعد مهجورة في مستوطنة ألفي مينايشيه. وفي تطور آخر، اكتشف في رفح، عند نقطة التقاء الحدود مع مصر نفق ربما كان يستخدم لتهريب الأسلحة، والمتسللين والمطلوبين إلى إسرائيل. (هآرتس، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

١٠٠ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن مواطنين فلسطينيين نظموا عدة مسيرات خارج المنازل التي يشغلها مستوطنون يهود في حي رأس العامود وفي الخليل. ورشق المتظاهرون الجنود الإسرائيليين بالحجارة بعد أن استفزتهم الشرطة الإسرائيلية. (جروسالم تايمز، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠١ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أضربت القدس العربية احتجاجا على استمرار تواجد المستوطنين في منزلين عربيين في حي رأس العامود. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٢ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي عملية تمشيط، على نطاق ضيق، في الضفة الغربية للقبض على المشتبه في أنهم من حركتي حماس. وصرح الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه تم إلقاء القبض على ١٤ فلسطينياً بتهمة الاشتراك في "أنشطة معادية". وصرح سكان من قرية الزاهرية في الضفة الغربية أن جنوداً إسرائيليين متكررين ألقوا القبض على فلسطيني بتهمة الاشتراك في عمليات انتحارية. ووفقاً لإفادات الشهود، اندفع عشرة جنود إسرائيليين متكررين كعرب من سيارة عند محطة وقود في قرية واقعة في منطقة الخليل وانهاكوا على عامل المحطة الفلسطيني بالضرب ومن ثم قيده و اختطفوه بسرعة. ورفض الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إعطاء أية تفاصيل عن الحادث أو الإفادة بما إذا كان الجنود متكررين كعرب أم لا. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٣ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تظاهر فلسطينيون في حي رأس العامود في القدس إثر إزالة الشرطة الإسرائيلية لخيمة نصبها "بيت الشرق". وكانت الخيمة قد نصبت قبل شهر احتجاجاً على استيلاء المستوطنين على منزلين عربيين. وجرى اعتقال خمسة فلسطينيين كانوا يمكثون داخل الخيمة. وأطلق سراحهم في وقت لاحق بعد أن دفعوا غرامة. (جروسالم تايمز، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٤ - وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب سائق حافلة وطفلة بجروح طفيفة عندما ألقى حجارة على حافلة قرب سلواد، شمال رام الله. (جروسالم بوست، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٥ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، حاول رجال الشرطة الفلسطينية منع الشرطة الإسرائيلية من احتجاز مواطن من قطاع غزة اتهم بتنفيذ "أنشطة معادية" في إسرائيل. ووقعت الحادثة لدى وصول المتهم إلى رفح في طريقه إلى مصر. ولدى تدقيق قوائم الحاسوب تبين أن اسمه في عداد المطلوبين بتهمة القيام بأنشطة "إرهابية" معادية. وعندما حاولت الشرطة اعتقاله، طوق زهاء ٢٠ شرطياً فلسطينياً، بعضهم كان مسلحاً، سيارة الدورية المحتجز بداخلها ومنعوا رجال الشرطة الإسرائيليين من اعتقاله. وانتهت الحادثة، حسبما تفيد التقارير، دون حدوث أي عنف، وذلك بفضل تدخل مسؤولين رفيعي المستوى. (هآرتس، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٦ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب عامل بناء يوغوسلافي بجروح طفيفة في مدينة القدس القديمة وذلك إثر قيام فلسطيني بطعنه من الخلف جراء رفضه خلع قبعته التي كتب عليها جيش الدفاع الإسرائيلي. واقتيد ثلاثة متهمين للاستجواب. وفي حادثة أخرى، أصيب فلسطينيان نتيجة إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار عليهما خلال المصادمات التي وقعت في بيت لحم عقب مظاهرة للتضامن مع السجناء الفلسطينيين. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر)

١٠٧ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، جرت مظاهرات في رام الله والخليل، ونابلس، واريحا للمطالبة بإطلاق سراح سجناء من جهاز الأمن الفلسطيني، وبتجميد بناء المستوطنات. وتجمع ٥٠٠ فلسطيني في حرم

جامعة النجاح، واستمعوا إلى خطاب ألقاه زعيم حركة الجهاد الإسلامي رمضان الشلاح عبر الهاتف من دمشق. وقال للحشد "نحن نستعد لخوض حرب مقدسة للدفاع عن أرضنا وعن ديننا". وأضاف قائلاً إنه سيحارب الصهيونية حتى آخر قطرة من دمه. وأحرق المتظاهرون أيضاً الأعلام الإسرائيلية والأمريكية. وعلت فوق رؤوس الجماهير المحتشدة التي كانت تطلق الهتافات، صورة يبلغ ارتفاعها سبعة أمتار لقائد حركة الجهاد الإسلامي المغدور فتحي الشقاقي الذي اغتيل في مالطة عام ١٩٩٥. وفي رام الله، انطلقت مجموعة من الناشطين في حركة فتح يصل عدد أفرادها إلى ٢٠٠ شخص في مسيرة طافت الشوارع وهم يهتفون "لا سلام إلا بعد الإفراج عن السجناء". كما أحرق المتظاهرون الأعلام الإسرائيلية وصورة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وتفيد التقارير أنه كان في صفوف المشاركين أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وأحرقت أعلام أمريكية وإسرائيلية خلال مظاهرات مشابهة درت في الخليل وأريحا. ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو اعتقالات. (جروسالم بوست، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٨ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ عن وقوع صدامات خطيرة في منطقة رام الله بين جيش الدفاع الإسرائيلي وأصحاب الأراضي في قرية عين ببرود الذين يناضلون من أجل وقف مصادرة أراضيهم. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عيارات من الذخيرة الحية وطلقات مطاطية وقذف قنابل مسيلة للدموع في محاولة منه لتفريق المحتجين. ولم يتعرض أحد لإصابة. (جروسالم تايمز، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٠٩ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك حوالي ٢٠٠٠ فلسطيني في مظاهرة في الجامعة الإسلامية في الخليل لإحياء الذكرى الثانية لاغتيال قائد حركة الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي في مالطة، وأحرق الفلسطينيون المشاركون في المسيرة الأعلام الإسرائيلية والأمريكية وكانوا يهتفون "الموت لإسرائيل ولأمريكا". وفي حادثة أخرى، اعتقل الجنود والشرطة أربعة فلسطينيين من قرية الخضر بالقرب من بيت لحم. وصرح الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه تم العثور على بندقية وطلقات في أثناء تفتيش أحد منازل هؤلاء الفلسطينيين. (هآرتس، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٠ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عمليات تفتيش في منازل ١٦٨ من الفلسطينيين والمقيمين في مدينة الخليل القديمة بجوار منازل المستوطنين في المنطقة التي تخضع لسيطرة الأمن الإسرائيلي. ولقد أجبر السكان على الخروج من منازلهم والتجمع بالقرب من المسجد الإبراهيمي حيث التقطت صور لهم وسجلت تفاصيل شخصية عنهم. وأطلق سراح السكان بعد الانتهاء من عملية التفتيش التي استغرقت عدة ساعات وصرح الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الغرض من العملية كان "تسجيل معلومات عن المقيمين في المنطقة في إطار الحرب ضد أعمال الإرهاب والشغب". (هآرتس، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١١ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، جرت مظاهرة ضد إسرائيل في رام الله ردد فيها الفلسطينيون الشباب شعارات مؤيدة للرئيس العراقي صدام حسين، وطالبوا بقذف تل أبيب بالصواريخ، وأحرقوا الأعلام الأمريكية والإسرائيلية. وأقيمت مظاهرات مماثلة في غزة. وفي تطور آخر، تظاهر ما يقارب ٢٠٠

فلسطيني عند قبة راحيل احتجاجا على اعتقال سيدة فلسطينية تدعى عفاف عليان، قيل إنها أضربت عن الطعام لمدة ثلاثة أسابيع احتجاجا على سجنها دون محاكمة بموجب قانون الاحتجاز الإداري. وقام المتظاهرون بقذف حجارة على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين ردوا عليهم بقنابل مسيلة للدموع وبقنابل مكافحة الشغب، سقط بعضها بالقرب من مدرسة للفتيات الفلسطينيات. وأصيب متظاهران فلسطينيان بجروح طفيفة نتيجة إطلاق عيارات مطامية عليهما، بينما أصيب ١٠ أشخاص جراء استنشاقهم للغاز المسيل للدموع خلال الحادثة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٢ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب فتى فلسطيني بجروح خطيرة في الرأس عندما فتح جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار على فلسطينيين كانوا يقذفون الحجارة بالقرب من قبة راحيل في بيت لحم. وقال شهود إن جنديا كان يطارد أحد رماة الحجارة في مخيم عائدة للاجئين بالقرب من قبة راحيل أطلق النار على فتى من مسافة ١٥ مترا. وصرح الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن جنديا كان يصوب سلاحه نحو شاب من قاذفي الحجارة على مسافة ٤٠ مترا منه فأصيب الفتى لدى عبوره خط النار. (هآرتس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وجروسالم بوست، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٣ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت وحدة من الجنود المتكرين تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي القبض على قاندي حلقة مشتبه بهما في خلية صورييف "الإرهابية" وعلى شخص آخر مشتبه في أنه من حركة حماس عند حاجز على الطريق بالقرب من نابلس. كما ألقى القبض على عشرة فلسطينيين آخرين، من بينهم أفراد من جهاز الأمن الفلسطيني ذكر أنهم كانوا يساعدون المشتبه فيهم. وفي تطور ذي صلة، كشفت قوات الأمن عن مجموعة أخرى يزعم أنها تنتمي لحركة حماس، تضم في صفوفها عشرات من الناشطين في منطقة بيت لحم. وقيل بأنه ألقى القبض على أكثر من ١٠٠ من الناشطين في حركتي حماس والجهاد الإسلامي خلال فترة الشهرين الماضيين في قريتي زعترة وعبيدة، جنوب شرق بيت لحم. كما قيل بأنه عثر على متفجرات وأسلحة أثناء عملية التفتيش التي أجريت هناك. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٤ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت قوات الأمن العديد من الفلسطينيين في السامرة (الضفة الغربية) بتهمة الاشتراك في أنشطة "إرهابية". (جروسالم بوست، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٥ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت عيارات نارية على جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا يقومون بأعمال الدورية بالقرب من مستوطنة إفرهام أفينو اليهودية الواقعة في الحي اليهودي في الخليل. وصرح الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأن الجنود ردوا على النار بالمثل ولم يبلغ عن وقوع إصابات. (جروسالم بوست، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٦ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك مئات من الفلسطينيين في جنازة الفتى الفلسطيني الذي أصابه جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي في رأسه أثناء الاضطرابات التي حدثت بالقرب من قبة راحيل

في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي توفي فيما بعد متأثراً بجراحه (انظر القائمة) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد حملوا جثمانه، وقد لف بالعلم الفلسطيني، وطافوا به في شوارع مخيم عائدة متجهين نحو مقبرة المسلمين الواقعة خلف قبة راحيل في بيت لحم، بينما كان الحشد يردد "الله أكبر" و "سوف ننتقم لشهادتنا". وبعد دفن الفتى في مثواه الأخير بفترة قليلة، قام عشرات من الشبان الفلسطينيين بقذف جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بالحجارة والزجاجات، ورد الجنود على ذلك بقنابل مسيلة للدموع وعيارات مطامية، مما أدى إلى إصابة ما يقارب سبعة فلسطينيين. وأصيب جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بحجارة سببت له جروحاً طفيفة في الرأس. وأبلغ فيما بعد عن حدوث مزيد من الصدامات بالقرب من قبة راحيل لدى وصول عشرات من الشبان إلى هناك قادمين من بيت لحم. ولم تتوقف المواجهات إلا بعد أن سيطرت الشرطة الفلسطينية على الموقف. وفي تطور آخر حدث في قرية صوديف بالقرب من الخليل، تظاهر حشد من نحو ٢٠٠ فلسطيني احتجاجاً على قيام جنود متكرين تابعين لجيش الدفاع الإسرائيلي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر باعتقال شخصين "إرهابيين" مطلوبين ينتميان إلى حركة حماس. وقام الفلسطينيون، الذين ألقوا اللوم على السلطة الفلسطينية لاعتقالهما، برمي الشرطة الفلسطينية الموجودة في القرية بالحجارة، ومن ثم توجهوا سيراً على الأقدام إلى مركز الشرطة الفلسطينية في الخليل ورشقوا المبنى بالحجارة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٧ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استمرت أعمال الشغب عند قبة راحيل في بيت لحم، حيث كان طلاب من جامعة بيت لحم القريبة يلقون الحجارة والزجاجات على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين ردوا بالعيارات المطامية والغاز المسيل للدموع بغرض تفريقهم. وأفادت مصادر فلسطينية أن طالبين نقلوا إلى المستشفى بسبب استنشاقهما الغاز المسيل للدموع. وفي حادث آخر، اعتقل جنديان متكران بالقرب من جنين أحد المطلوبين من أعضاء حماس. وقد أقتيد الرجل الذي كان مطلوباً بشبهة المساعدة في شن هجمات على إسرائيليين، بغرض استجوابه. ووفقاً لما قاله شهود عيان، ضرب الرجل بقضيب حديدي قبل اقتياده على وجه السرعة. (هآرتس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر؛ جروسالم بوست، ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٨ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، هددت حركة حماس بالقيام بمزيد من الهجمات ضد الأهداف الإسرائيلية رداً على اعتقال إثنين من زعماء "عصابة" حوريف، في الأسبوع السابق. وفي تطور آخر، نظمت مظاهرات في رام الله والخليل ونابلس وغزة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلة الفلسطينية عفاف عليان. (جروسالم بوست، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر؛ هآرتس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

١١٩ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع طالبان بمدرسة اتيريت كوهانيم الدينية في البلدة القديمة بالقدس، في كمين نصب لهما أثناء عودتهما إلى المهاجع. وقد قتل أحد الطالبين في الحين وأصيب الثاني بجروح بليغة، بعد أن أطلقت عليهما نيران بنادق آلية. ووصف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الهجوم بأنه عملية "إرهابية" لم يسبق لها مثيل. وأشار إلى أن المهاجمين استخدموا بنادق كلاشنيكوف آلية، مؤكداً على أن ذلك يمثل تصعيداً خطيراً في أنواع الأسلحة المستخدمة من جانب فرق الاغتيالات التي تنفذ عملياتها

في أورشليم. وتعهد السيد نتنياهو بإنشاء مركز جديد للشرطة في البلدة القديمة وتعزيز الوجود الأمني الإسرائيلي هناك. وفي حادث آخر وقع بالقرب من قبة راحيل في بيت لحم، أصيب ٢٠ فلسطينياً بالعيارات المطاطية، وعانى عشرات آخرون من استنشاق الغاز المسيل للدموع، وذلك خلال الصدامات التي وقعت بين قوات الأمن ومتظاهرين فلسطينيين يطالبون بالإفراج عن عطايف عليان، من الاحتجاز الإداري. وقد أصيب بجروح طفيفة جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي، وثلاثة من شرطة الحدود، بعد تعرضهم للرشق بالحجارة، وأصيب شرطيان فلسطينيان بإصابات طفيفة بالأعيرة المطاطية عندما كانا يحاولان تفريق المتظاهرين. ونظمت مظاهرات أخرى للمطالبة بإطلاق سراح عليان، في رام الله والخليل ونابلس وغزة. (هآرتس، ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ جروسالم بوست، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٠ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل فلسطيني (انظر القائمة) في منزل والديه في قرية رافات بالضفة الغربية، عندما كان يحضر قنبلة، حسبما زعم. وأفاد الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الجنود الذين وصلوا إلى بيت الرجل بعد ربع ساعة من وقوع الانفجار عثروا على شظايا ومادة الاسيتون وبطاريات وأسلكة كهربائية وأداة لقياس تدفق الكهرباء. وهي جميعها أدوات ومواد تستخدم في صنع القنابل. وأفادت إذاعة الجيش أن الرجل كان يشتبه في اشتراكه في هجمات سابقة بالقنابل، غير أن المصادر العسكرية لم تستطع سوى أن تؤكد أن الرجل كان من حركتي حماس المعروفين. وتعتبر قرية رافات من معاقل حماس، وهي القرية التي ولد فيها القاتل يحيى عياش الذي كان يعرف "بالمهندس". (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢١ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق مهاجمون مجهولو الهوية، النار على مستوطن إسرائيلي فأردوه قتيلاً وأصابوا آخر بجروح، في الحي الإسلامي بالقدس. وتعتقد الشرطة الإسرائيلية أن الهجوم كان يستهدف اتيريت كوهانيم، أكبر وأنشط الحركات الاستيطانية داخل البلدة القديمة. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٢ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل فلسطيني من سكان بيت لحم عندما أطلقت شرطة الحدود النار عليه عند حاجز غيلو، بالقرب من بيت لحم (انظر القائمة). ووفقاً لما ذكرته الشرطة، أطلقت النار على الرجل بعد أن تجاهل أمراً بالوقوف وأسرع بسيارته نحو الحاجز في محاولة لصدم شرطي. غير أن راكبا لم يصب بجروح كذب رواية الشرطة للحادث، وأفاد أن الرصاص أطلق على الرجل دون توجيه إنذار إليه أو حدوث استفزاز من جانبه، بعد أن تجاوزت السيارة مركز التفتيش بسلام، بعشرة أمتار. وأضاف يقول إن الجنود الذين وصلوا إلى مكان الحادث انهالوا عليه بالضرب بينما كان صديقه يحتضر إلى جانبه. وقد ألقى عشرات من الشباب الحجارة على جنود جيش الدفاع الإسرائيليين المتمركزين في قبة راحيل للاحتجاج على الحادث، ولكن الشرطة الفلسطينية فرقتهم. وفي حادث آخر، أصيب طالب في إحدى المدارس الدينية اليهودية بجروح طفيفة بعد أن هاجمه شاب فلسطيني بسكين مطبخ، بالقرب من باب العمود في البلدة القديمة بالقدس. وقد احتجز عدد من العرب للاستجواب. وفي حادث آخر، تظاهر عدد كبير من أعضاء حركة حماس ومناصريها، في نابلس لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للانتفاضة. وقد اختارت

حماس ذلك اليوم لأنه يصادف اليوم الذي بدأ فيه الفلسطينيون مقاومتهم للوجود الإسرائيلي في الأراضي. وقد أحرق المتظاهرون العلمين الأمريكي والإسرائيلي، ومثلوا الهجمات "الإرهابية" في فناء جامعة النجاح حيث قام طلاب يرتدون زي مفجري القنابل الانتحاريين بتفجير نماذج لحافلات مصنوعة من الورق المقوى. ولم تبلغ الإذاعة أو التلفزة الفلسطينية عن المظاهرة، غير أن وسائط الإعلان التي تؤيد سياسة السلطة الفلسطينية أذاعت بيانات شديدة اللهجة ضد إسرائيل أدلى بها مسؤولون فلسطينيون، إضافة إلى تقييمات تفيد أن عملية السلام لم يعد لها وجود. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر؛ أشير إلى ذلك أيضا في جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٣ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أُلقيت عدة متفجرات على جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل، دون أن تؤدي إلى وقوع إصابات أو خسائر. وفي حادث آخر وقع في قباطية بالقرب من جنين، اكتشف جنود جيش الدفاع الإسرائيلي مخبأ للأسلحة الصغيرة وجدت فيه خراطيش وقنبلتان يدويتان. وفي حادث آخر، تعرضت حافلة تابعة لشركة إيغيد، في طريقها من القدس إلى مستوطنة كريات أربع، لوابل من الحجارة بالقرب من العروب، ولم يبلغ عن أي إصابات. (جروسالم بوست، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٤ - وفي يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت شرطة الحدود أثناء اضطلاعها بعمليات تفتيش روتينية للسيارات عند حاجز بالقرب من قبة راحيل، باعتقال أربعة فلسطينيين بعد أن عثرت على أسلحة ومواد متفجرة في السيارة التي كانوا يستقلونها. وخشية من وجود مزيد من المتفجرات بالسيارة، أغلقت شرطة الحدود المنطقة، وقام خبراء إبطال مفعول القنابل بتفجير السيارة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٥ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت الشرطة أربعة فلسطينيين يشتبه في كونهم اعتدوا على مصلّين يهود عند الحائط الغربي، وألقوا الحجارة على المدارس الدينية اليهودية في البلدة القديمة بالقدس. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٦ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تظاهر آلاف الفلسطينيون في الضفة الغربية احتجاجا على عرض إسرائيل انسحابا محدودا لقواتها من الأراضي. وفي بيت لحم اخترق المتظاهرون حواجز الشرطة الفلسطينية وألقوا الحجارة على القوات الإسرائيلية التي تحرس قبة راحيل. كما صعدوا إلى سطوح المنازل المجاورة وألقوا بقطع من الآجر على الجنود الذين ردوا بالغازات المسيلة للدموع والقنابل الإرتجائية والعيارات المطاطية، فأصابوا بجروح ٣٧ فلسطينيا على الأقل من بينهم واحد أصيب في رأسه، وأفيد بأنه في حالة خطيرة. وأصيب، خلال نفس الحادث، جنديان من جيش الدفاع الإسرائيلي إصابات طفيفة من جراء تعرضهم للحجارة. وفي مظاهرة أخرى في بيت لحم، خرج ما يربو على ٢٠٠٠ فلسطيني إلى الشوارع مطالبين بإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين ومن بينهم عطايف عليان، وهي سيدة فلسطينية تنتمي إلى حركة الجهاد الإسلامي، كانت مضربة عن الطعام لمدة ٤٠ يوما احتجاجا على احتجازها. وفي نابلس، قابل حشد في أكثر من ٣٠٠٠ طالب حرق العلم الإسرائيلي بالتصفيق وتعالّت أصواتهم بالهتاف عندما حمل إلى

المنصة نموذج لمستوطنة إسرائيلية مصنوع من الورق المقوى وله سقف أحمر وفجر بالمفرقات النارية. كما نظمت مظاهرة حاشدة في رام الله وفي مناطق الخليل التي يسيطر عليها الفلسطينيون. (جروسالم بوست، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٢٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى متطرفون يهود من داخل الخط الأخضر، مواد حارقة في شقة في القدس الغربية تقطنها أربعة طالبات فلسطينيات. وكان ذلك ثاني هجوم على طلاب خلال شهر. ولم يصب أحد بأذى، ولكن المبنى تعرض لأضرار بليغة. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)

١٢٨ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أعتقل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي ١٢ فلسطينيا من قرية العبادية القريبة من بيت لحم. وأفاد الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أنه يشتبه في انتماء أولئك الفلسطينيين إلى منظمات "إرهابية" فلسطينية، وأنهم نقلوا إلى دائرة الأمن العام للاستجواب. وذكرت المصادر الفلسطينية أن الاعتقالات تمت حينما داهم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي القرية بعد الفجر بوقت قصير، وقاموا بتفتيش المنازل واحدا تلو الآخر. وفي حادث آخر، أصيب جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي بجروح خفيفة بعد أن استهدفت طلقات نارية مركزا متقدما لجيش الدفاع الإسرائيلي في جنوب قطاع غزة. (جروسالم بوست، ٣ كانون الأول/ديسمبر)

١٢٩ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، اكتشفت قوات الأمن مخبأ للأسلحة في قرية العبادية جنوب بيت لحم. وقيل إنه عثر في الأيام الأخيرة على أسلحة أخرى في قرى أخرى بالضفة الغربية. (هآرتس، ٥ كانون الأول/ديسمبر)

١٣٠ - وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، أفادت مصادر فلسطينية أن ثمانية فلسطينيين ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أعتقلوا في منطقة رام الله. وأفادت مصادر أخرى أن عدد الذين تم إلقاء القبض عليهم من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أكبر من ذلك. (جروسالم بوست، ٧ كانون الأول/ديسمبر)

١٣١ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أبلغت مصادر فلسطينية أن ٣٠ فلسطينيا على الأقل أصيبوا في اشتباكات وقعت في رفح مع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. وذكر أن العنف بدأ حينما قذف مئات من الفلسطينيين بالحجارة والقنابل الحارقة مركزا متقدما لجيش الدفاع الإسرائيلي، متهمين الجنود بالاستيلاء على جزء من أرضهم لإقامة مركز متقدم آخر. وادعت المصادر الفلسطينية أن الجنود أطلقوا الذخيرة الحية على المتظاهرين وأن من بين المصابين طفل عمره ثلاث سنوات، ومصور تابع لوكالة اسوشيتد بريس. وقد أصيب المصور في يده. وأفاد الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الجنود أطلقوا الغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية بعد أن أخفقت الشرطة الفلسطينية في تفريق المظاهرة. ونفى بشدة أن يكون الجنود قد استخدموا الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين. وفي حادث آخر، قيل أن قوات الأمن اعتقلت عددا من أعضاء خلية من خلايا حماس، زعم أنهم كانوا يخططون لاختطاف جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي

واستخدامهم كوسيلة للمساومة في المحادثات بشأن الإفراج عن حركيي حماس المعتقلين في إسرائيل. (هآرتس، جروسالم بوست، ٧ كانون الأول/ ديسمبر)

١٣٢ - وفي ٦ كانون الأول/ ديسمبر، قام حوالي ٥٠٠ من حركيي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بحرق تمثال لجندي من جيش الدفاع الإسرائيلي، وإشعال النار في أعلام إسرائيلية وأمريكية. وفي أحداث أخرى، أصيب شاب فلسطيني بجروح خفيفة من جراء طعنه بقطعة من الزجاج المكسور، خارج باب العمود في البلدة القديمة من القدس. وأصيب جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي إصابة طفيفة حينما ألقي فلسطينيون الحجارة على دورية للجنود في بيت عنان بالقرب من رام الله. وأفاد الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن مركبة تابعة للجيش أصيبت بأضرار في الحادث. وأطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عيارات مطاطية وغازات مسيلة للدموع لتفريق قاذفي الحجارة. (جروسالم بوست، ٧ كانون الأول/ ديسمبر)

١٣٣ - وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر، تظاهر حوالي ٢٠٠٠ طالب في الجامعة الإسلامية في الخليل لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للانتفاضة. وكان عدد منهم يحمل لافتات تنادي بالإفراج عن السجناء الفلسطينيين، وتجميد بناء المستوطنات. (جروسالم بوست، ٩ كانون الأول/ ديسمبر)

١٣٤ - وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، قبض جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي على فلسطيني كان يحاول التسلل إلى إسرائيل من الأردن. وقد نقل الفلسطيني لاستجوابه. وفي حادث آخر احتجزت شرطة القدس موظفة فلسطينية من موظفات التعداد، عمرها ٢٣ سنة، لاستجوابها إذ اشتبه بأنها قامت بزيارة منازل فلسطينية في القدس الشرقية. وقد تم اعتقالها بعد أن صرح وزير الداخلية أفيغدور كاهالاني، أن الشرطة ستعمل على منع السلطة الفلسطينية من إجراء تعداد في القدس الشرقية. (هآرتس، ١١ كانون الأول/ ديسمبر)

١٣٥ - وفي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر، ألقي الفلسطينيون القبض على دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي دخلت خطأ منطقة دير البلح، في قطاع غزة، الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية، ثم أخلي سبيلها بعد ساعة حينما تأكد الفلسطينيون أنها دخلت إقليمهم خطأ. (هآرتس، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر)

١٣٦ - وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر، أصيب أربعة إسرائيليون بجراح، كانت بليغة بالنسبة لواحد منهم وخفيفة بالنسبة للباقيين، حينما انقلبت سيارتهم بعد قذفها بالحجارة عند مفترق طرق حوريف - جبعة في منطقة بيت لحم. وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بعمليات تفتيش في المنطقة. (هآرتس، ٢١ كانون الأول/ ديسمبر)

١٣٧ - وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر، ألقي عشرات من الفلسطينيين الحجارة على جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة الحدود المتمركزين في الخليل. وأطلق الجنود الأعيرة المطاطية والغاز المسيل للدموع لتفريق المشاغبين. وأفيد أن شابا فلسطينيا قد أصيب بعيار مطاطي، إلا أنه لم يصدر تصريح فيما يتعلق

بنوع الإصابة التي لحقت به. ووفقا لمصادر فتح، كان الفلسطينيون يحتجون على سياسة إعادة الانتشار الإسرائيلية وعلى طلبها من السلطة الفلسطينية بأن تتخذ إجراءات صارمة بحق "الإرهاب" قبل حدوث أي انسحاب إضافي. وصرح المتحدث باسم الطائفة اليهودية في الخليل بأن أحجارا قد ألقيت على حي أفراهم أفينو، وحذر من أن رجاله سيدخلون منطقة المدينة القديمة لاستعادة القانون والنظام فيها. وفي حادثة أخرى، أصيب رجل بجروح طفيفة حينما ألقيت حجارة على سيارته المتجهة على الطريق الذي يصل بين جفعات زئيف ورعوت. وادعى المستوطنون أن ثمانية من مستوطني يهودا والسامرة (الضفة الغربية) قد أصيبوا جراء رمي الحجارة خلال الأيام السابقة. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر)

١٣٨ - وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، أفاد مدير مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني، باعتقال مشرف إحصاء لدى السلطة الفلسطينية عند نقطة تفتيش لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من رام الله. وفي حادثة أخرى، أطلقت أعيرة نارية على مركز لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من الجيب اليهودي في الخليل. وقد رد الجنود بإطلاق النار باتجاه الأعيرة النارية؛ ولم يبلغ عن حدوث أية أضرار أو إصابات. وهذه هي الحادثة الثانية خلال يومين يطلق فيها أعيرة نارية على مركز أمامي للجيش. وفي حادثة أخرى في نابلس، أصيب فلسطيني بجروح طفيفة إثر انفجار قنبلة مسببة للصدمات من قنابل جيش الدفاع الإسرائيلي عثر عليها في أرضه. (هآرتس، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر)

١٣٩ - وفي ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، ادعى مستوطنون بأن رجالا من الشرطة الفلسطينية قد أطلقوا النار على سيارة إسرائيلية كان يقودها مستشار سابق لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لشؤون المرأة. وبدأت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وشرطة الحدود وقوات الشرطة عمليات تفتيش في المنطقة. وفي حادثة أخرى، اعتقلت شرطة القدس فلسطينيين من مخيم شعفاط بتهمة تحضير متفجرات لهجمات "إرهابية". وأفيد بأن الشرطة قد عثرت، أثناء مداومة منازل المشتبه فيهم، على أربع قنابل أنبوبية جاهزة للاستعمال وقنبلة أخرى مجهزة جزئيا. وذكرت الشرطة أن أحد المشتبه فيهما اعترف بتحضير القنابل، مدعيا بأنه قد اشتبه في تعاونه مع السلطات الإسرائيلية وأنه كان يعتزم استخدام القنابل للدفاع عن النفس. وأمر قاضي التحقيق في القدس بتوقيف المشتبه فيهما لمدة سبعة أيام. وفي تطور آخر، كشف جيش الدفاع الإسرائيلي أن قوات الشرطة قد اكتشفت مؤخرا في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ثلاث خلايا "إرهابية" تضم ٣٦ عضوا. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٤ و ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر)

١٤٠ - وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أصيب ثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٢ سنة جراء انفجار لغم أرضي بالقرب من قرية بيت أولا بالقرب من الخليل. وكان الجيش الإسرائيلي قد استخدم الأراضي القريبة من القرية الواقعة في المنطقة بء، كقاعدة تدريب للمناورات العسكرية. وكانت إصابات الأطفال متوسطة الخطورة. (جروسالم تايمز، ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

١٤١ - وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، ألقت شرطة الحدود القبض على فلسطينيين بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم، كان أحدهما يرتدي لباس لجيش الدفاع الإسرائيلي. وعثر على سكينين أثناء تفتيش

مركبتهما. وجاء اعتقالهما وسط تحذير متزايد من قيام حماس بعمليات اختطاف للجنود. وفي حادثة أخرى، دخلت سيارة جيب تابعة لشرطة الحدود منطقة الخليل الخاضعة للسيطرة الفلسطينية مسببة اندلاع أعمال شغب عمد أثناءها بضع عشرات من الشبان إلى رمي الحجارة على سيارة الجيب وعلى جنود جيش الدفاع الإسرائيلي الذين ردوا على ذلك بإطلاق عدة أعيرة نارية في الهواء. وانتهت أعمال الشغب عندما قامت الشرطة الفلسطينية بتفريق المحتجين. واعتقل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي فلسطينيين واقتادوهما للتحقيق. (هآرتس، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر)

١٤٢ - وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر، نظم فلسطينيون ملثمون، كان البعض منهم يحمل أسلحة، مسيرة في مخيم قلنديا للاجئين بالقرب من رام الله، إحياء للذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لإنشاء حركة فتح. (هآرتس، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر)

١٤٣ - وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر، منعت الشرطة عددا من أعضاء حركة مؤمني جبل الهيكل من الاقتراب من منطقة جبل الهيكل (منطقة الحرم الشريف). ومن التطورات الأخرى ذات الصلة، ألقى شبان فلسطينيون الحجارة على الشرطة التي كانت تحمي العشرات من أعضاء حركة مؤمني جبل الهيكل الذين نظموا مسيرة متجهة صوب الحي المسيحي حيث لقي طالب في مدرسة دينية يهودية مصرعه في تشرين الثاني/نوفمبر. (هآرتس، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر)

١٤٤ - وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، أبلغت الشرطة الفلسطينية ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي في الخليل بأنها اكتشفت خلية "ارهابية" مسؤولة عن رمي الناباث المتفجرة مؤخرا على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي المرابطة بجوار الحي اليهودي في المدينة. وفي حادثة أخرى قرب بين لحم، طعن الركاب سائق سيارة أجرة إسرائيلي وأصابوه بجروح طفيفة. وهرب الجناة في سيارة الأجرة متجهين نحو مناطق بيت لحم الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

باء - إقامة العدل، بما في ذلك الحق في محاكمة عادلة

١ - السكان الفلسطينيون

١٤٥ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، لجأت أسرة فلسطينية من الخليل، كان جيش الدفاع الإسرائيلي قد دمر محلات تملكها في شارع الشهداء، إلى محكمة العدل العليا كي تصدر أمرا لوقف أعمال توسعية في الشارع حيث يتم تنفيذها فوق ممتلكات الأسرة، مما شكل بالتالي انتهاكا لحرمة حق الملكية. وذكر أيضا أنه إثر هجوم حدث في ٢ أيار/ مايو ١٩٩٨ بالقرب من بيت هداسا قتل فيه ستة طلاب من مدرسة دينية يهودية، قامت قوات الأمن بهدم ثلاثة مبان من طابق واحد وتحتوي ١٥ محلا مملوكا للأسرة. وفي عام ١٩٨٧، قدمت الأسرة التماسا إلى محكمة العدل العليا ضد جيش الدفاع الإسرائيلي. وأقرت المحكمة بموجب اتفاق تسوية منح قوة نفاذ الحكم، بأن الأسرة هي المالكة للمباني، ومُنحت الموافقة على البناء على الأرض بعد انقضاء

أربع سنوات - وذلك وفقا لمادة تخول قائد منطقة الخليل تأجيل عملية البناء في حال حصول "تدهور واضح للحالة الأمنية في المنطقة". واتهمت الأسيرة جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه لم يسمح لها بالبناء منذ ذلك الحين. وإضافة إلى ذلك، ادعت الأسيرة بأنها لم تتلق أي تعويض عن الأضرار المالية التي أصابتها والتي قدرت بمبلغ مليون دولار. (هآرتس، ١ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤٦ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن المحكمة العليا قد سمحت للشرطة السرية الإسرائيلية، الشفاك، باللجوء إلى التعذيب أثناء استجواب السجناء. وصدر الحكم بصدد نظر المحكمة في قضية السجن جمال أبو جديال الذي احتج محاميه بشدة على أساليب التعذيب التي استخدمتها الشرطة السرية. (جروسالم تايمز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٤٧ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أذاع راديو الجيش أن أفراد الشرطة الفلسطينية الثلاثة الذين كانوا قد احتجزوا لمدة أربعة أشهر بتهمة التدبير لشن هجوم على المستوطنين قد وضعوا قيد الاحتجاز الإداري، ومن المتوقع توجيه التهم الرسمية ضدهم رغم إقرارهم بالتهمة التي وجهت ضدهم. (جروسالم بوست، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٤٨ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة عسكرية حكما على فلسطيني من قرية بالقرب من رام الله يقضي بالسجن مدى الحياة جراء قتله ١٠ فلسطينيين اشتبه في أنهم يتعاونون مع إسرائيل. ووفقا للدعاء، فإن الفلسطيني قد أطلق النار على ثمانية من ضحاياه وأمر آخرين بتنفيذ الهجومين الآخرين. (جروسالم بوست، ١١ كانون الأول/ديسمبر)

١٤٩ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، رفضت المحكمة العليا التماسا تقدمت به حركة "حي فيكايام" لوقف الأشغال "غير القانونية" التي تقوم بها الأوقاف الإسلامية في جبل الهيكل (ساحة الحرم الشريف). (هآرتس، ٤ كانون الأول/ديسمبر)

١٥٠ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا التماسات قدمتها أربع أسر تطلب فيها إيقاف تدمير منازلها في قرية عصيرة الشمالية. وكان يقطن المنازل رجال أقرباء لتلك الأسر، ادعت إسرائيل أنهم مسؤولون عن الهجمات الانتحارية التي حصلت في القدس الغربية في ٣٠ تموز/يوليه وفي ٤ أيلول/سبتمبر. ولم يكن أي فرد من أفراد الأسرة متورطا في التفجيرات. (جروسالم تايمز، ١٩ كانون الأول/ديسمبر)

٢ - الإسرائيليون

١٥١ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أدانت المحكمة العسكرية لقيادة المنطقة الجنوبية ثلاثة جنود "جيفاتي" بضرب معتقلين فلسطينيين. وحُكم عليهم بالسجن لمدة شهرين إضافة إلى السجن لمدة ستة

أشهر مع وقف التنفيذ. ووفقا لما جاء في لائحة الاتهام، قام هؤلاء الجنود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بعصب عيون فلسطينيين معتقلين، وبتقييد أيديهما، وبركلهما بالأقدام، وضربهما وإجبارهما على ترديد النشيد الخاص بوحدهم أثناء نقلهما من قاعدتهم العسكرية إلى مرفق الاعتقال عند نقطة تفتيش إيريز. وبعد الحوادث، قيل إن جنديين قد أعفيا من أداء مهامهما القيادية. (هآرتس، ٢ تشرين الأول/أكتوبر)

١٥٢ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، وبناء على توصيات من وزير العدل زاهي هانغبي، منح الرئيس عيزر وايزمان العفو لناشطين من الجناح اليميني اتهموا بالقاء قبلة يدوية على أسواق القصابين في البلدة القديمة بالقدس في عام ١٩٩٢، مما أدى إلى قتل تاجر عربي وجرح ثمانية أشخاص. وإضافة إلى ذلك، خفض الرئيس الحكم الصادر بحق أربعة سجناء يهود آخرين اتهموا بجرح أو قتل عرب. كما خفف الحكم إلى ١٣ سنة بالسجن لأحد مستوطني كريات أربع، كان قد حكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة لإطلاقه النار على سيارة مسرعة في آب/أغسطس ١٩٩٠، متسببا في قتل امرأة فلسطينية. وخفف الحكم على سجين آخر من مستوطني معاليه هيفر كان قد حكم عليه بالسجن مدى الحياة، إلى فترة ١٥ عاما. وكان قد أدين في آذار/مارس ١٩٩٣ بقتل فلسطيني معتقل بعد أن عصبت عيناه، وقيدت يده، وذلك بإطلاق الأعيرة النارية عليه من رشاش عوزي. كما خفف الحكم بالسجن الصادر بحق سجينين ثالث ورايع، اتهموا بقتل عامل فلسطيني في محطة بنزين طعنا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وذلك من مدة ٢٢ سنة إلى ١٥ سنة، ومن مدة ٢٥ إلى ٢٠ سنة على التوالي. (هآرتس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر)

١٥٣ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأنه قد أطلق سراح جنديين إسرائيليين اتهموا بقتل الفلسطيني محمد أبو خليل من قرية حزمة، بعد أن قرر المدعي العام في الجيش الإسرائيلي أن يكتفي باستدعاء قائد وحدتهما للمثول أمام محكمة تأديبية من أجل إغلاق ملف القضية. ووفقا لتقرير أعده الجيش الإسرائيلي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أطلق الجنديان النار على أبو خليل دون إصدار أي تحذير وتصرفا على نحو غير ملائم عندما جلس واحد منهما على صدره وهو ينزف إلى أن لفظ أنفاسه. (جروسالم تايمز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

١٥٤ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفرج من سجن أيالون عن رجل من مواليد الولايات المتحدة الأمريكية كان يقضي حكما بالسجن مدى الحياة جراء إطلاقه النار على عرب كانوا يتعبدون في جبل الهيكل (ساحة الحرم الشريف) في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٢، متسببا في قتل اثنين منهم وجرح تسعة آخرين، وذلك إثر تخفيض الحكم الصادر بحقه، وبعد أن وافق على العودة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وبموجب اتفاق توصل إليه محاميه ومجلس العفو في وقت سابق من الشهر، تقرر أن يقضي المذكور الذي يحمل الجنسية الإسرائيلية والأمريكية السنوات الثماني المقبلة في الولايات المتحدة قبل أن يسمح له بالعودة إلى إسرائيل. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٥٥ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، خفضت المحكمة العليا مدة الحكم بالسجن على رجل من القدس اتهم بقتل شاب فلسطيني يبلغ من العمر ١٨ سنة خلال فترة الانتفاضة. وخفضت مدة سجن الرجل من

٤ سنوات إلى سنتين، وأعفي من الالتزام بدفع ٧٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد كتعويض لأسرة المجني عليه. (هآرتس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر)

١٥٦ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن المحكمة الإسرائيلية العليا قد خففت حكماً صدر بحق إسرائيلي اتهم بقتل فلسطيني. وحكمت المحكمة بأن يقضي شلومو مالول حكماً بالسجن مدته سنتان بدلاً من أربع سنوات، مما جعله فعلياً مؤهلاً للإفراج عنه. وكان مالول قد أطلق النار على رائد شعبان البالغ من العمر ١٨ سنة في نيسان/أبريل ١٩٩٣. ولدى إعادة النظر في القضية، أعفت المحكمة العليا أيضاً مالول من الالتزام بدفع ٧٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد كتعويض لأسرة شعبان. (جروسالم تايمز، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٥٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت قيادة المنطقة الخلفية أوامر تقييدية بحق ثلاثة ناشطين من الجناح اليميني تحظر عليهم دخول منطقة جبل الهيكل. (هآرتس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٥٨ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت محكمة الصلح في القدس على مايكل بن هورين، مؤلف كتاب مثير للجدل في مديح باروخ غولدشتاين، منفذ مجزرة الحرم الإبراهيمي، بالسجن لمدة ثمانية أشهر. وصرح بن هورين، الذي اتهم بالتحريض على العنصرية وبدعم منظمة إرهابية، أنه سيستأنف الحكم. وحُكم على شخصين إسرائيليين آخرين بالسجن مع وقف التنفيذ لمدة شهرين وبدفع غرامة قدرها ٣ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٥٩ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، حُكم على ضابط في وحدة مدرعات بالحبس الانفرادي لمدة ٢٥ يوماً لرفضه الخدمة في منطقة رام الله. (هآرتس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر)

١٦٠ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، اتهمت محكمة منطقة القدس امرأة إسرائيلية تدعو تتيانا سوسكين، بتعليقها ملصقات في الخليل تصور فيها النبي محمد على أنه خنزير. واتُهمت بارتكابها عملاً عنصرياً، وبدعمها منظمة عنصرية، ولمحاولتها أن تسبب الإساءة الدينية، وأن تقوم بأعمال التخريب عمداً وأن تعرض حياة السائقين العرب للخطر أثناء رميها الحجارة عليهم. وحُدد موعد إصدار الحكم بحقها في الثامن من شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقد أثارت الملصقات موجة من الغضب في أنحاء العالم الإسلامي، بما في ذلك مظاهرات الاحتجاج الغاضبة بالشوارع في بنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية فضلاً عن إصدار رجال الدين الإسلامي أحكاماً تقضي بأن إهانة النبي عقوبتها الموت. (هآرتس، ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وجروسالم بوست، ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

جيم - معاملة المدنيين

١ - التطورات العامة

(أ) المضايقة والإيذاء البدني

١٦١ - في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، اتُّهم الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية إسرائيل بأنها لم تسمح لطائرته الهليكوبتر بالطيران؛ وبذلك لم يستطع مغادرة قطاع غزة في أعقاب الهجوم الانتحاري الثلاثي بالقنابل الذي وقع في القدس. وقد ذكر السيد عرفات بأن الإسرائيليين أبلغوه بأن طائرته الهليكوبتر لا تستطيع مغادرة غزة مما منعه من الوصول إلى رام الله لحضور اجتماع وزاري. وكانت هذه هي المرة الثانية التي لم يُسمح فيها لهليكوبتر السيد عرفات بالمغادرة. أما المرة الأولى فقد حدثت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، عندما قام الفلسطينيون بأعمال شغب بعد افتتاح منفذ نفق الحائط الغربي. (جروسالم بوست، ٥ أيلول/سبتمبر)

١٦٢ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، الساعة ١١ مساءً أحاطت أعداد كبيرة من قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ودائرة الأمن العام بقرية عصيرة الشمالية الواقعة شمال نابلس ودخلتها. وفرض الجيش حظر تجول على القرية حيث قام بالتفتيش واعتقل ٣١ شخصا. واشتكى السكان من أعمال الضرب والأضرار التي وقعت أثناء تفتيش منازلهم. وادعى أعضاء أسرة شخص فلسطيني هارب بأن مئات الدنانير قد سُرقت من منزلهم أثناء المداهمة. (هآرتس، ٢٤ أيلول/سبتمبر)

١٦٣ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، ادعت سُهَي عرفات بأنها قد تعرضت للإهانة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عند حاجز طريق خارج الخليل. وذكرت بأن الجنود الإسرائيليين قد احتجزوها لمدة نصف ساعة لمجرد أنها فلسطينية. وكانت في طريق عودتها إلى منزلها في غزة بعد أن رافقت زوجها رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات إلى بيت لحم. وردا على ذلك، قال الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأن الجنود أوقفوا سيارة عرفات كجزء من تفتيش روتيني، وأن الجنود سمحوا للسيدة عرفات بالمرور بالرغم من أنها لم تكن تحمل أوراق هوية. وأضاف الناطق بأن الحادث بأسره استغرق ١٠ دقائق. (جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

١٦٤ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، اعتُقل فلسطينيان عندما حاول ٢٠ تاجرا منع مسؤولي الإدارة المدنية من هدم الأكشاك التابعة لهم بالقرب من حلحول. وادعى شهود بأن الجنود وصلوا معهم جرافة وبدأوا في هدم الأكشاك. وذكر الناطق باسم الإدارة المدنية الملازم بيتر ليرنر بأنه تم هدم ثمانية أكشاك في منطقة الخليل لأنها تشكل خطرا على السير، مسببة حوادث متعددة عندما تقف السيارات لشراء البضائع. وشدد الناطق على أن الفلسطينيين قد تجاهلوا أمرا سابقا بأن يقوموا أنفسهم بهدم الأكشاك. (جروسالم بوست، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٦٥ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن ضابط اتصال فلسطيني في جسر اللنبي (الملك حسين) قد اشتكى للشرطة بأنه قد ضُرب وتعرض للإهانة على يد أفراد شرطة الحدود عند حاجز طريق بالقرب من أبو ديس. وقد قال الناطق باسم الشرطة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بأنه تسلم الشكوى، وأنها ستحال إلى إدارة تحقيقات الشرطة في وزارة العدل. وفي الوقت نفسه، قدم أيضا أفراد شرطة الحدود المشتركين في الحادث شكوى ضد الفلسطيني الذي ادعوا بأنه وجّه إليهم كلمات نابية ورفض أن يكشف عن هويته أو أن يخضع للتفتيش. وذكر بأن شرطة معاليه أدوميم قد افتتحت ملفا ضد الفلسطيني. وكان الحادث قد وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر عندما كان الضابط الفلسطيني مسافرا من جسر اللنبي (الملك حسين) إلى بيته في قرية دورا. وفي منطقة أبو ديس، أوقفت سيارة التاكسي التي كان مسافرا فيها عند حاجز طريق مفاجئ. وأمر أفراد الشرطة المسافرين بالخروج من السيارة وفتح صندوقها وطلبوا إليهم أن يسلموا بطاقات هويتهم. وذكر الضابط الفلسطيني بأن الركاب أذعنوا للأوامر، وأنه قدم بطاقته، ولكن أفراد شرطة الحدود واصلوا مخاطبتهم بكلمات نابية. وقد احتج الضابط على ذلك وطلب إليهم أن يكشفوا عن هويتهم إلا أنهم رفضوا وأمروا الفلسطينيين بأن يقفوا ووجوههم مقابلة للحائط وأيديهم مرفوعة. وبعد ذلك بدأ أحدهم بضربه في رجله وعلى ظهره ووجهه مع مواصلة توجيه الكلمات النابية إليه. وادعى المشتكي بأنه قد ضُرب من قبل شرطي آخر في مكان الحادث، وأنه عندما ذكر لأفراد الشرطة بأنهم ينتهكون القانون ويضرون بعملية السلام لم يكن منهم إلا أن زادوا من سوء معاملته وطلبوا إليه أن يخلع ملابسه للتفتيش. عندئذ ظهر في مكان الحادث أحد ضباط شرطة الحدود وطلب إلى أفراد الشرطة الأربعة أن يتوقفوا عن سوء معاملته، واقترح أن يتم الصلح بين الجانبين. إلا أن المشتكي رفض ذلك معلنا عن عزمه تقديم شكوى للشرطة. عندئذ أخذ إلى قاعدة مجاورة لشرطة الحدود حيث واصل الضابط محاولاته للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. غير أن المشتكي ثابر على رفضه. وأبلغه أفراد الشرطة بأنه معتقل وأخذوه إلى مركز شرطة معاليه أدوميم حيث قدموا شكوى ضده. (هآرتس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٦٦ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن إدارة تحقيقات الشرطة بوزارة العدل كانت تحقّق فيما زعم من مضايقة شرطة الحدود لأحد السكان الفلسطينيين في منطقة بيت لحم الذي كان قد اعتقل داخل الحزام الأخضر وضُرب ووجّهت إليه الشتائم أثناء نقله إلى الأرض المحتلة. واضطر إلى دخول المستشفى نتيجة ذلك. (هآرتس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٦٧ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بمضايقة صحفية فلسطينية في شارع الشهداء في الخليل. وذكر أن الجنود وجهوا إليها كلمات نابية مثل "ساحرة" وغير ذلك. وذكرت الصحفية بأن الجنود أحاطوا بها مدة نصف ساعة تقريبا، وهم يغنون الأغاني ويشتمونها في حين أنه لم يتدخل أحد من الضباط الموجودين في المكان. وقيل إن الحادث هو الثالث من نوعه في أسبوعين حيث تعرض الصحفيون للمضايقة على أيدي جنود قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد شرطة الحدود. (هآرتس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)

١٦٨ - في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر، ذكر وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية، فيصل الحسيني بأن الخطط لإجراء تعداد للسكان تجريه السلطة الفلسطينية في القدس الشرقية قد تأجلت إلى أجل غير مسمى بسبب تدخل الحكومة الإسرائيلية، وخوف السكان العرب من فقدان بطاقات هويتهم الإسرائيلية. (جروسالم بوست، ١٧ و ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر)

١٦٩ - في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر، وصفت السلطة الفلسطينية تعداد السكان الوطني الذي قامت به بأنه نجاح كبير بلغت نسبة المشاركة فيه ٩٩,٩ في المائة على الرغم من ادعائها بوقوع ١٠٠ حالة من المضايقات الإسرائيلية ضد موظفي التعداد. وقال المدير التنفيذي المساعد للشؤون العامة للمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، داود الديك، بأن حالات المضايقة شملت الإغارة على مكاتب التعداد في المناطق الفلسطينية، وفرض حظر التجول، واحتجاز موظفي التعداد وقيام الجنود بتمزيق الاستبيانات. (جروسالم بوست، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر)

(ب) العقاب الجماعي

١' المنازل أو الغرف التي هُدمت أو خُتِمت

١٧٠ - في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ذكر بأن بلدية القدس هدمت أساسات بناء "غير مشروع" في ضاحية سَوَانا في الطور وأن هدم هذا البناء الذي يقع بالقرب من منزل فيصل الحسيني، وزير السلطة الفلسطينية المسؤول عن شؤون القدس، هو الهدم الثالث عشر الذي قامت به بلدية القدس في القدس الشرقية على مدى الشهرين الماضيين. (هآرتس، ٩ أيلول/سبتمبر)

١٧١ - في ٢٤ أيلول/سبتمبر، اتهمت منظمة بيتسلم لحقوق الإنسان الحكومة الإسرائيلية بارتكاب "أعمال ثأرية وعقابية" ضد الفلسطينيين بزيادة عدد المنازل التي هدمتها في الضفة الغربية والقدس منذ الحادثين الانتحاريين بالقنابل في محانيه يهودا. وذكرت بيتسلم في تقرير مؤلف من ٤٣ صفحة بأن إسرائيل هدمت ٢٩ منزلاً في الأراضي المحتلة بعد الهجوم الذي وقع في ٣٠ تموز/يوليه في محانيه يهودا، مما أسفر عن ترك ١٦٣ فلسطينياً بلا مأوى، بمن فيهم ٧٣ طفلاً. وأشار التقرير استناداً إلى عدة مصادر إلى أنه تم مؤخراً هدم ١٠٩ منازل. وذكر التقرير بأن ٨٠٠ ١٠ فلسطيني على الأقل أصبحوا بلا مأوى بعد هدم حوالي ٨٠٠ ١ منزل على مدى العقد الأخير، بحجة عدم وجود تصاريح بناء. وذكر يوفال غنبار، كاتب التقرير المعنون "سياسة إسرائيل للهدم الجماعي للمنازل الفلسطينية في الضفة الغربية" بأن الزيادة في أعمال الهدم منذ آب/أغسطس لا تعود إلى "الانتشار المفاجئ للبناء غير المرخص" بل إلى قرار الحكومة الإسرائيلية المتخذ بعد الهجوم العنيف في سوق محانيه يهودا في ٣٠ تموز/يوليه القاضي بزيادة أعمال هدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولاحظ التقرير بأن أعمال الهدم قد وقعت بصورة رئيسية في المناطق المجاورة للمستوطنات والطرق الفرعية أو المناطق التي تعتزم إسرائيل الاحتفاظ بها في المستقبل. كما ذكر عدداً من انتهاكات البناء التي وقعت في المستوطنات على مدى السنين مشيراً إلى أنه على عكس ما تدعيه الإدارة المدنية من أن أعمال الهدم هي مجرد إجراءات إدارية، فإنه لا توجد تدابير مشابهة اتخذت ضد أبنية في المستوطنات التي عادة تتسلم التصاريح بعد إنجاز البناء. وقد اتهم رئيس

منظمة بيتسليم، أيتان فيلنر، الحكومة الإسرائيلية بمحاولة "تجميد" حياة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وأشار إلى بيان رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو بأن إسرائيل لا تنوي تجميد الحياة في المستوطنات، ولاحظ بأن موقف الحكومة من هذه المسألة بالنسبة للفلسطينيين هو على النقيض من ذلك. وقال "إن الفلسطينيين أيضا يعيشون ويربون أطفالا ويحتاجون إلى منازل"، بيد أن السياسة الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ قد منعت بصورة منتظمة ومتعمدة التخطيط والبناء لهم. وقال الملازم بيتر ليرنر، الناطق باسم الإدارة المدنية، معلقا على تقرير "بتسليم" بأنه "حافل بالأخطاء ولا يمت بصلة إلى الحقيقة إلا عرضا". وعلاوة على ذلك اتهم الناطق السلطة الفلسطينية بتشجيع البناء "غير المشروع" بإصدارها تصاريح البناء الخاصة بها في المنطقة "جيم". (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

١٧٢ - في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧، دمر جيش الدفاع الإسرائيلي ١٦ منزلا في قرية فروش أبو دجن في وادي الأردن بحجة أنها بُنيت دون تصريح. أما الأسر المتأثرة بالتدمير فهي جزء من مجموعة من اللاجئين الذين استقروا في وادي الأردن أثناء الخمسينات بعد أن سيطرت إسرائيل على أراضيهم عام ١٩٤٨. (جروسالم تايمز، ٥ أيلول/سبتمبر)

١٧٣ - في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي أسر الأشخاص الأربعة الذين فجروا أنفسهم بالقنابل في القدس بأن منازلهم سوف تهدم أو تختم. وقد تعرفت قوات الأمن على هؤلاء الأشخاص وهم من قرية عصيرة الشمالية بالقرب من نابلس، بعد إجراء فحوص (DNA) على أعضاء أسرهم. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ؛ هآرتس ١٩ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٤ - في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير منزلين على وشك الاكتمال بالقرب من مدينة بيت أمّر على الطريق الرئيسي بين بيت لحم والخليل، بحجة أنهما قد بُنيا دون ترخيص. (جروسالم تايمز، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٥ - في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أن ٢٣ منزلا تقع في قرية عناتا (الضفة الغربية) تعرضت لخطر الهدم من جانب الإدارة المدنية. وقيل بأن هذه المنازل التي يعيش فيها ٢٠٠ شخص، بُنيت دون تصاريح خارج المنطقة المشمولة في الخطة الرئيسية للقرية. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، جرى في القرية تنظيم مسيرة احتجاج على أعمال الهدم المزعمة اشترك فيها حوالي ٢٠٠ فلسطيني وإسرائيلي. (هآرتس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٦ - في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، هدمت الإدارة المدنية ثلاثة منازل غير مكتملة البناء في قريتين في منطقة بيت لحم (اثنان في فرداس والثالث في حرملة). وقال الناطق باسم الإدارة المدنية الملازم بيتر ليرنر إن أصحاب المنازل تجاهلوا إشعارات سابقة طلبت إليهم تدميرها. وشدد على أنها كانت قد بُنيت بصورة "غير مشروعة" في المنطقة جيم، التي تتولى إسرائيل فيها مسؤولية كاملة عن الأمن والشؤون المدنية. (جروسالم بوست، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)

١٧٧ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الإدارة المدنية بتدمير منزلين فلسطينيين "بُنيا بصورة غير مشروعة" في قريتي بني نعيم وبيت أمّزّ بالقرب من الخليل. (جروسالم بوست، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

١٧٨ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، هدم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي منزلا في قرية بورين (في منطقة نابلس) وأطلقوا قنابل مكافحة الشغب والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين الذين تجمعوا في الموقع. (هآرتس، ٢ كانون الأول/ديسمبر)

١٧٩ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، هدمت الجرافات الإسرائيلية منزلا في منطقة ضاحية الأقباط، وآخر في بلدة عناتا في محافظة القدس. وتم هدم المنزلين بحجة أنهما شُيدا دون ترخيص. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الأول/ديسمبر)

١٨٠ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، هُدمت ثلاثة منازل في السواحة الشرقية والعيزرية في منطقة القدس. وتم الهدم بحجة البناء بدون ترخيص. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الأول/ديسمبر)

١٨١ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي، تدعمه ٢٠ قطعة من ناقلات الأسمت والجرارات الثقيلة حظرا للتجول في قرية عصيرة الشمالية في الضفة الغربية، حيث تم هدم منزلين وشُمع اثنين آخرين كانا ملحقين ببيوت أخرى. وتعود ملكية المنازل لعائلات الأشخاص الأربعة الذين نفذوا هجوما انتحاريا بالقنابل على شارع محانيه يهودا وبن يهودا في صيف عام ١٩٩٧. وقد أصبح ٣٠ شخصا بلا مأوى بعد هدم وختم المنازل بعد أن رفضت المحكمة العليا طلبا لأولئك الأشخاص ضد الإجراءات. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٦ كانون الأول/ديسمبر)

١٨٢ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بهدم منزلين وشُمع منزلين آخرين في قرية عصيرة الشمالية حيث يقطن أقرباء أشخاص متهمين بشن هجوم انتحاري بالقنابل. وكانت المنازل من أقدم منازل القرية ويعود بعضها إلى مائة عام. (جروسالم تايمز، ١٩ كانون الأول/ديسمبر)

٢٠ فرض حظر التجول أو عزل المناطق أو إغلاقها

١٨٣ - في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفي أعقاب الهجوم الانتحاري بالقنابل الذي جرى في القدس، أمر وزير الدفاع إسحق مردخاي بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالإضافة إلى ذلك وضع كل البلدات في الأراضي تحت الإغلاق الداخلي. (هآرتس وجروسالم بوست، ٥ أيلول/سبتمبر)

١٨٤ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، خفف جيش الدفاع الإسرائيلي من حدة الإغلاق المفروض على الأراضي قائلا إنه سيُسمح لـ ٧٠٠٠ عامل فلسطيني بدخول المناطق الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (جروسالم بوست، ٨ أيلول/سبتمبر)

١٨٥ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، رفعت إسرائيل الإغلاق الداخلي عن البلدات والمدن التي يديرها الفلسطينيون في الضفة الغربية والذي كان قد فُرض بعد الهجوم الانتحاري بالقنابل الذي وقع في القدس يوم ٤ أيلول/سبتمبر. بيد أن إغلاقاً عاماً يمنع الفلسطينيين من دخول إسرائيل ظل سارياً. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٥ أيلول/سبتمبر)

١٨٦ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، فرض جنود جيش الدفاع الإسرائيلي حظراً للتجول قريباً من منتصف الليل على كسر تقوى في الضفة الغربية واعتقلوا ١٧ فلسطينياً كجزء من أنشطتهم التنفيذية ضد المنظمات الإسلامية. وبعد تلك الاعتقالات، غادرت قوات الأمن القرية. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٨ أيلول/سبتمبر)

١٨٧ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قررت قوات الأمن الاستمرار في التخفيف من إغلاق الأراضي بالسماح لـ ٣٠٠٠ تاجر فلسطيني إضافي بدخول إسرائيل بالإضافة إلى العمال الذين يعملون في النوبات الليلية في المناطق الصناعية وموظفي السلطة الفلسطينية الذين لا يمكن الاستغناء عنهم. (هآرتس، ١٧ أيلول/سبتمبر)

١٨٨ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعلن متحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن ٢٠٠٠ فلسطيني من قطاع غزة و ٢٠٠٠ آخرين من الضفة الغربية سوف يسمح لهم بدخول إسرائيل للعمل فيها ابتداءً من اليوم التالي. (جروسالم بوست، ٢١ أيلول/سبتمبر)

١٨٩ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، فرضت قوات الأمن حظراً للتجول وهاجمت القرى الفلسطينية حول نابلس كجزء من حملة اعتقالات واسعة استهدفت تفكيك البنى الأساسية لحماس ومنع هجماتها. وقالت مصادر فلسطينية إن مئات الفلسطينيين قد جُمعوا في مدرسة للبنات في إحدى القرى وإن ما بين ٢٠ إلى ٣٠ منهم قد اعتُقلوا بعد استجوابهم. وأفادت المصادر أيضاً أن خطوط الهاتف في القرية قُطعت. وفي فجر يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر، حلقت طائرات القوات الجوية الإسرائيلية حول القرية باحثة عن الفلسطينيين الذين حاولوا الهروب من المنطقة. وفي تطور آخر، أمر جيش الدفاع الإسرائيلي بإغلاق الجسور إلى الأردن في وجه الفلسطينيين القاطنين في السامرة (الضفة الغربية) خوفاً من هروب المتواطئين مع حماس عبر تلك الجسور. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٢ أيلول/سبتمبر)

١٩٠ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، طوق الجيش الإسرائيلي بلدة عصيرة الشمالية في شمال الضفة الغربية مدعياً أن البلدة هي قاعدة انطلاق مفجري القنابل الانتحاريين المسؤولين عن تفجيرات ٣٠ تموز/يوليه و ٤ أيلول/سبتمبر في القدس الغربية. (جروسالم تايمز، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

١٩١ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر التجول على قرية عصيرة الشمالية (منطقة نابلس) بعد أن تم التعرف على أربعة من المهاجمين الانتحاريين الخمسة الذين فجروا أنفسهم في القدس في ٣٠ تموز/يوليه و ٤ أيلول/سبتمبر على أنهم من سكان القرية. (هآرتس وجروسالم بوست، ٢٤ أيلول/سبتمبر)

١٩٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر تظاهر قرابة ٥٠٠ شخص من سكان عسيرة الشمالية احتجاجا على إغلاق قريتهم. ونظم حوالي ٢٠٠ شخص من سكان نابلس مظاهرة على طول الطريق المؤدي إلى عسيرة الشمالية تضامنا مع القرويين (هآرتس، ١ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٣ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، رفع جيش الدفاع الإسرائيلي الإغلاق المفروض على قرية عسيرة الشمالية منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر عندما تعرفت قوات الأمن على أربعة من الانتحاريين الخمسة الذين اشتركوا في هجومين بالقنابل وقعا في القدس على أنهم من سكان البلدة. (جروسالم بوست، ٩ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٤ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أثناء الصوم اليهودي في عيد الغفران، فرض جيش الدفاع الإسرائيلي إغلاقا عاما على الضفة الغربية وقطاع غزة. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٥ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر أنه قد رفع الحصار الذي فرضته إسرائيل على مدى ١٩ يوما على بلدة عسيرة الشمالية. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٦ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، فتحت السلطات الإسرائيلية جزئيا شارع الشهداء الذي يربط شرق الخليل بغربها وسمحت لسيارات الإسعاف الفلسطيني وسيارات البلدية بالمرور. ولا يزال الشارع الذي أغلق بعد مذبحة الخليل في شباط/فبراير ١٩٩٤ ممنوعا على المشاة والمدنيين الفلسطينيين الآخرين. (جروسالم تايمز، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

١٩٧ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بإغلاق قرية رافات وجمع سكانها للاستجواب بعد حادثة قتل فيها أحد ناشطي حركة حماس في حادث انفجار قنبلة قيل إنه كان يّعدها. (جروسالم بوست، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٠ أشكال العقاب الجماعي الأخرى

١٩٨ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وكبادرة مبكرة على ارتياح الحكومة للتدابير التي أمر بها رئيس السلطة الفلسطينية الرئيس ياسر عرفات ونزولا على طلب وزيرة خارجية الولايات المتحدة السيدة مادلين أولبرايت، أذن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو بالتحويل الفوري لنصف المبالغ التي دفعها الفلسطينيون كرسوم جمركية أو كضريبة للقيمة المضافة والضرائب الأخرى التي احتجزتها إسرائيل بعد الهجوم الانتحاري بالقنابل الذي وقع في القدس في ٣٠ تموز/يوليه. وجاء في إعلان رسمي أن رئيس الوزراء اتخذ القرار كدلالة على حسن النية نظرا للخطوات الاستهلاكية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في الحرب على "الإرهاب". وطبقا لاتفاقات باريس لعام ١٩٩٤ يتعين على إسرائيل تحويل مدفوعات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية في غضون ستة أيام من جبايتها. وقد شكّا رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وإلى وسائط الإعلام الإسرائيلية من أن الإغلاق وتجميد الأموال يدفعان بالفلسطينيين إلى شفا المجاعة. (هآرتس، ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر؛ جروسالم بوست، ١٥ أيلول/سبتمبر)

١٩٩ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعرب ممثلو البلدان المانحة مرة أخرى عن استيائهم إزاء رفض إسرائيل تحويل مدفوعات الضرائب التي تجبى من العمال الفلسطينيين والرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المتجهة إلى مناطق الحكم الذاتي إلى السلطة الفلسطينية. وحثوا إسرائيل على تحويل المبالغ المقدرة بحوالي ١٦٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد. (هآرتس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠٠ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو أنه أعطى تعليمات إلى وزير المالية بأن يحول للسلطة الفلسطينية مبلغ ٢٠٠ مليون شاقل إسرائيلي جديد من المبالغ المستحقة لها والتي جمدها الحكومة بعد الهجمات الأخيرة. (هآرتس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر)

(ج) عمليات الطرد

٢٠١ - لا تتوفر معلومات في هذا الشأن.

(د) الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٢٠٢ - في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قُدم تقرير مستكمل من البنك الدولي ومنسق الأمم المتحدة الخاص في المناطق المحتلة لممثلي البلدان المانحة ووزراء السلطة الفلسطينية ومسؤوليها في اجتماعهم الشهري في غزة. وتشير استنتاجات التقرير إلى أن كل يوم من الإغلاق التام يكلف اقتصاد الأراضي خسارة مباشرة في الداخل تُقدر بمبلغ ١,٢٥ مليون دولار بالإضافة إلى ١,٣ مليون دولار من الخسائر الناشئة عن انقطاع الصادرات. وهناك خسارة يومية مماثلة أو أكبر يتسبب فيها تدهور النشاط التجاري. وعموما فإن ما بين أربعة إلى ستة ملايين من الدولارات قد ضاعت عن كل يوم من أيام الإغلاق. وقد شدد واضعو التقرير على أن المبالغ المذكورة لا تشمل الخسائر التي تم تكبدها أثناء فترات الإغلاق الداخلي للضفة الغربية التي أعاق عمل مكاتب السلطة الفلسطينية الموجودة بصورة رئيسية في رام الله. فقد كان الموظفون الذين يعيشون خارج رام الله يُمنعون من دخول المدينة أو يصلون إلى عملهم متأخرين كثيرا بعد أن يسافروا عبر دروب جانبية تفاديا للحواجز التي أقامها الإسرائيليون. وقد تأثر أداء المستشفيات والمدارس في الضفة الغربية بالإغلاق بشكل حاد. كما أشار التقرير إلى قرار إسرائيل بالامتناع عن تحويل الضرائب والرسوم الجمركية إلى السلطة الفلسطينية التي تمثل حوالي ٦٠ في المائة من دخلها. وقال أحد كبار ممثلي المانحين لهآرتس إن منطق استئناف تحويل المبالغ للسلطة الفلسطينية يتعرض للتشكيك بشكل مطرد من برلمانات البلدان المانحة إذ أن تلك الأموال أصبحت عمليا لا تؤدي إلا إلى التعويض عن الخسائر التي تنشأ عن سياسة إسرائيل في الإغلاق. ولاحظ أيضا أن الإغلاق يؤثر على المشاريع التي ترعاها البلدان المانحة بسبب نقص المواد الخام والارتفاع الحاد في الأسعار والقيود الكبيرة على حرية الحركة بالنسبة لأفرقة المشاريع المختلفة. (هآرتس، ٨ أيلول/سبتمبر)

٢٠٣ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، قال اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية إن الأدوية الموجودة لدى السلطة الفلسطينية آخذة في النفاد بسبب الإغلاق. وذكر الاتحاد أن ٥٠ في المائة من اللوازم الطبية في الضفة

الغربية وقطاع غزة قد استُهلكت وحذر من أنه إذا لم يُرفع الإغلاق ستنفذ اللوازم المتبقية في غضون أسبوعين تقريباً. (جروسالم بوست، ١٤ أيلول/سبتمبر)

٢٠٤ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، تردد، حسب دراسة استقصائية أجريت بواسطة مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن هنالك ارتفاعاً في عدد الفلسطينيين الذين يؤيدون الهجمات الانتحارية ضد إسرائيل. وقد أوضحت هذه النتيجة أن ٣٦ في المائة يؤيدون تلك الهجمات مقابل ٢١ في المائة في شباط/فبراير. (جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

٢٠٥ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع وفد من تجار القدس برئاسة بلدية القدس، أهود أولميرت، لمناقشة التدابير التي اتخذتها البلدية ضدهم بسبب عدم دفع الضرائب. وشرح التجار الأسباب التي خلفها الإغلاق على الأسواق في القدس الشرقية. وذكر أولميرت أنه سيعطي التجار مهلة شهر واحد لإيجاد حل لمشاكلهم الضريبية. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠٦ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قال وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية والتجارية والزراعية للمراسلين في القدس، إنه بينما استفاد الاقتصاد الإسرائيلي على نطاق واسع من اتفاقات أوسلو عندما فتحت له أسواق واسعة، لا سيما في آسيا، ازدادت عزلة المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. والسبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة. وذكر وكيل وزارة الخارجية أن إجراءات الإغلاق آخذة في القضاء على اقتصاد الأراضي. ولاحظ أنه منذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، انخفض مستوى معيشة سكان الأراضي بشكل مثير. إذ هبط الاستثمار الخاص بنسبة ٥٠ في المائة بين ١٩٩٣ و ١٩٩٦ وازدادت البطالة بنسبة ٥٠ في المائة على الأقل. (هآرتس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠٧ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أن بائعي السلع التذكارية على امتداد درب الآلام في القدس القديمة اتهموا إسرائيل بتأليب السياح والمشتريين المحتملين عليهم. وذكر التجار أن وكالات السياحة الإسرائيلية قامت مؤخراً بتوزيع منشورات على السياح وصف فيها بائعو السلع التذكارية الفلسطينيون بشكل سلبي. وقد نعت التجار بأنهم لصوص وقتلة وإرهابيون. ويقوم المرشدون بتحويل طرق سير السياح. ويجري توجيه السياح عبر نفق هاشموني الذي تسيطر عليه إسرائيل إلى درب الآلام، كما يجري حثهم على الشراء من سوق كاردو في الحي اليهودي. (جروسالم تايمز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٠٨ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن عدداً من وكالات العمالة المؤقتة في إسرائيل ضالع في عملية بيع رخص عمل مزيفة إلى الفلسطينيين. وفي تطور منفصل، أفادت التقارير أن وزارة الزراعة في السلطة الفلسطينية ذكرت أن الخسائر التي لحقت بالمزارعين في عام ١٩٩٧ بسبب اعتداءات المستوطنين بلغت ٥٠٠ ٤٢٨ دولار. فقد قام المستوطنون بإتلاف محاصيل وبساتين زيتون عن طريق حرقها بالمواد الكيميائية السامة. (جروسالم تايمز، ٢٦ كانون الأول/ديسمبر)

٢٠٩ - وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر، أفاد المركز الديمقراطي لحقوق العمال في غزة أن السلطات الإسرائيلية بدأت مؤخرا بسحب رخص العمل من عمال غزة المتوجهين إلى إسرائيل. وذكر المركز أن العمال الذين فقدوا رخصهم هم أولئك الذين رفضوا العمل كمخبرين لحساب دائرة الأمن العام الإسرائيلية، "شين بيت". وأضاف المركز أن رخص ٥٠٠ ٢ عامل سحبت في عام ١٩٩٧. (جروسالم تايمز، ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

(هـ) حالة الأطفال

٢١٠ - في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، خطف مستوطن إسرائيلي كان يقود شاحنة قرب بيت لحم طفلين فلسطينيين، حسبما أفاد أحد الفلسطينيين المقيمين في المنطقة. وذكر الفلسطيني أن المستوطن الذي كان قادما من بيطار، أوقف شاحنته قرب قرية حوسان جنوب بيت لحم، وأرغم الطفلين البالغين من العمر ١٠ سنوات و ١٢ سنة على دخول الشاحنة، وبعد ذلك قاد شاحنته إلى داخل الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وأبلغت أسرتا الطفلين الحادث إلى الشرطة الفلسطينية التي قامت بالاتصال بجيش الدفاع الإسرائيلي. وأفاد ناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي بأنه ليس لديه أية معلومات عن الحادث. (هآرتس، ١٥ أيلول/سبتمبر)

٢١١ - وفي ١ كانون الأول/ ديسمبر، أصيب فتى يبلغ من العمر ١٥ عاما بجروح في صدره خلال اشتباكات وقعت بين جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي ومتظاهرين في قرية بطّا بالقرب من نابلس. ووقع الحادث بعد أن أطلق الجنود قنابل مكافحة الشغب إلى داخل ملعب إحدى المدارس في القرية ردا على إلقاء الحجارة. (هآرتس، ٢ كانون الأول/ ديسمبر)

٢١٢ - وفي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، أفادت التقارير أن السلطة الفلسطينية قدمت شكوى إلى الولايات المتحدة بشأن إطلاق سراح مستوطن في الآونة الأخيرة كان قد قتل طفلا فلسطينيا منذ سنة خلت. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ هاجم أفراهم كورمان، الذي يعمل حارسا في مستوطنة بيطارة الطفل حلمي أبو شوشة البالغ من العمر ١٠ سنوات بالقرب من المستوطنة الواقعة في منطقة بيت لحم، وظل يضرب الطفل بعقب مسدسه إلى أن قتله. (جروسالم تايمز، ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

(و) التطورات الأخرى

٢١٣ - في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ادعى وزير الزراعة في السلطة الفلسطينية، عبد الجواد صالح، بأن مصنعا إسرائيليا لمبيدات الحشرات يقع غرب طولكرم، فضلا عن مصانع إسرائيلية أخرى على الأرض الفلسطينية، ألحقت أضرارا بصحة السكان والبيئة والأرض الزراعية الفلسطينية. وذكر سكان قرية أرتاح الذين تقع أرضهم بمحاذاة مصنع مبيدات الحشرات أنهم قد أُجبروا على التوقف عن زراعة أرضهم خلال السنوات الثلاث أو الأربع الماضية، لأن النفايات التي يخلفها المصنع لوثت أراضيهم ومياههم. واستنادا إلى أقوال السكان، فإن مصنع مبيدات الحشرات أنشئ في عام ١٩٨٧، وأنشئت ٥ مصانع إسرائيلية إضافية في الجوار، وهي تشمل مصانع الأسبستوس، والزجاج الليفي، وتعبئة اسطوانات الغاز. ووفقا لما صرح به وزير

الزراعة في السلطة الفلسطينية، أدت إقامة المصانع على أرض زراعية إلى انخفاض في إيرادات القطاع الزراعي في المنطقة بنسبة ٢١,٥ في المائة (٢٨٠ ٠٠٠ دولار). وبالإضافة إلى ذلك، أصيب بأضرار ما نسبته ١٧ في المائة من أراضي طولكرم. ووفقا للشهادات التي أدلى بها سكان قرية أرتاح وطولكرم، حيث تقع عدة منازل على بعد مائة متر من المصانع، يعاني عدد كبير من السكان أيضا من مشاكل صحية، ولا سيما من داء الربو وغيره من اضطرابات الجهاز التنفسي، ومن الشقيقة وتهيج العيون. (هآرتس، ٤ أيلول/سبتمبر)

٢١٤ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن اللجنة الوطنية والإسلامية المناهضة للاستيطان كشفت عن تفاصيل حفريات إسرائيلية لنفق يمتد تحت مدينة الخليل القديمة، تلحق أضرارا بالمنازل والتراث الفلسطينيين في المدينة. ومن شأن النفق أن يربط مستوطنة بيت رومانو بالحرم الإبراهيمي عبر ساحة القصبه وسوق القزازين، ويصلها بمستوطنة أبراهام أفينو الواقعة في سوق الخضار المركزي. (جروسالم تايمز، ١٢ أيلول/سبتمبر)

٢١٥ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أبعدت السلطات الإسرائيلية إلى الأردن مواطنا أردنيا، علي سلام أحمد عوض، مع زوجته و ٧ أطفال. وقد أخفق عوض المتزوج من امرأة مقدسية، في الحصول على إذن للم شمل أسرته بعد عدة محاولات قانونية امتدت ثلاث سنوات. وقد أُلقي القبض على عوض واحتُجز في المسكوبيّة، لبقائه فترة أطول من الفترة القانونية التي سُمح له بالإقامة فيها في القدس. ولقي معاملة سيئة أثناء وجوده في السجن. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢١٦ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، حضر المئات من مؤيدي حماس اجتماعا شعبيا في أبو ديس للاحتفال بالإفراج عن زعيمهم الروحي، الشيخ أحمد ياسين، من السجن في أوائل الشهر. وتحدث الشيخ ياسين إلى الحشد بواسطة الهاتف، داعيا إلى مواصلة "الجهاد" ضد إسرائيل. كما تكلم بواسطة الهاتف من عمان، الرئيس السياسي لحماس، خالد مشعل، فدعا ياسر عرفات إلى التخلي عن الحوار مع إسرائيل. (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٢١٧ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تجمع ٠٠٠ ٤ فلسطيني في جامعة الخليل للاحتفال بإطلاق سراح زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين. (جروسالم بوست، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢١٨ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفل فلسطينيون في الأراضي، بما فيها مدينة القدس، بالذكرى السنوية التاسعة ليوم الاستقلال الفلسطيني، وهو اليوم الذي يُحتفل به منذ أن أعلن ياسر عرفات إنشاء دولة فلسطينية في مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر العاصمة في عام ١٩٨٨. وعقدت اجتماعات شعبية ضخمة للاحتفال بهذه المناسبة في رام الله ونابلس والخليل. (هآرتس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢١٩ - وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر، صرح الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، زعيم حركة حماس في غزة، عشية الذكرى السنوية العاشرة للانتفاضة، أن نيران المجابهة ما زالت مشتعلة في صفوف الشعب الفلسطيني وأن المسألة لا تعدو كونها مسألة وقت قبل انفجار العنف مجدداً. واتهم الدكتور الرنتيسي، الذي تعارض منظمته اتفاقات أوسلو، الحكومة الإسرائيلية بمواصلة إساءة معاملة الفلسطينيين، وأعلن أن الفلسطينيين سيواصلون الدفاع عن أنفسهم ضد العدوان والاحتلال الإسرائيليين. (جروسالم بوست، ٨ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٢٠ - وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر، فاز التجمع الإسلامي بغالبية الأصوات في الانتخابات الطلابية التي جرت في جامعة النجاح في نابلس. فقد فاز التجمع بـ ٤٠ مقعداً بينما فاز جناح فتح بـ ٣٥، وتلتهم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي فازت بأربعة مقاعد وفاز تجمع الوحدة الطلابية بمقعد واحد. (جروسالم بوست، ٩ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٢١ - وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر، عقد مؤتمر للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبدء الانتفاضة في فندق أمباسادور في القدس. وحضر حوالي ١٠٠ مشترك المؤتمر الذي عقد تحت شعار "ماذا بعد ١٠ سنوات من بدء الانتفاضة، والمفاوضات واتفاق أوسلو؟". (جروسالم بوست، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٢٢ - وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر، دافع الدكتور محمود زهّار، أحد زعماء حركة حماس في غزة، عن الهجمات الانتحارية في الماضي على إسرائيل. وذكر الدكتور زهّار أن حماس بدأت حملة التفجيرات الانتحارية رداً على مذبحه الحرم الإبراهيمي (مغارة الأولياء) واغتيال يحيى عيّاش، وأضاف أن وقف المزيد من الهجمات الانتحارية بالقنابل ضد المواطنين الإسرائيليين يعتمد على وقف ما وصفه بالاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين الفلسطينيين. (جروسالم بوست، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٢٣ - وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، نظمت في جامعة الأزهر في مدينة غزة احتفالات بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين للهجوم "الإرهابي" الأول لفتح ضد إسرائيل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥. وأفادت التقارير أنه جرى إحراق علم إسرائيلي أثناء الاحتفالات. (جروسالم بوست، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

٢ - التدابير التي تمس بعض الحريات الأساسية

(أ) حرية التنقل

٢٢٤ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧، اعتقل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي فلسطينيين أثناء محاولتهما العبور من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل. وذكر أنه قبض على ثمانية فلسطينيين منذ بداية الشهر وهم يحاولون العبور من قطاع غزة إلى إسرائيل بدون تصريح. (هآرتس، ١ أيلول/سبتمبر)

٢٢٥ - وفي ١ أيلول/سبتمبر، رفع وزير الدفاع إسحاق مورديخي، ورئيس الأركان العامة أمنون شاحك مجموعة من القيود المفروضة على سكان الأراضي الخاضعة للإغلاق. وسُمح لـ ٤ ٠٠٠ عامل فلسطيني متزوج يتجاوز عمر كل منهم ٢٥ عاما (٢ ٠٠٠ من الضفة الغربية و ٢ ٠٠٠ من قطاع غزة) بدخول إسرائيل. وسُمح لـ ٢ ٠٠٠ تاجر أعمارهم تتراوح من ٢٠ عاما فما فوق بدخول إسرائيل، وبذلك ارتفع عدد التجار الذين سمح لهم بدخول البلد إلى ٤ ٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، فقد سمح لـ ٢٥٠ مدرسا من الضفة الغربية بدخول القدس الشرقية وسمح لـ ٢٠٠ موظف من موظفي السلطة الفلسطينية بالعبور إلى الضفة الغربية عن طريق إسرائيل. (هآرتس، ٢ أيلول/سبتمبر)

٢٢٦ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أعلن ناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أنه بدءا من اليوم التالي سيسمح لـ ٤ ٠٠٠ عامل فلسطيني و ١ ٠٠٠ تاجر بدخول إسرائيل بينما سيسمح لـ ٤ ٠٠٠ موظف من موظفي السلطة الفلسطينية بالتجول بحرية داخل الضفة الغربية. (جروسالم بوست، ٢٤ أيلول/سبتمبر)

٢٢٧ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، سمح لـ ٤ ٠٠٠ عامل فلسطيني، ٢ ٠٠٠ من غزة و ٢ ٠٠٠ من يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، بعبور الخط الأخضر، وبذلك أصبح مجموع عدد الفلسطينيين المسموح لهم بدخول إسرائيل ٢١ ٠٠٠ شخص. (جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

٢٢٨ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اشتبك ١٥٠ من سائقي الشاحنات من إسرائيل الذين كانوا ينقلون الحصباء ومواد البناء إلى مناطق الحكم الذاتي في غزة عن طريق معبر صوفا، مع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي عندما تجمعوا بالقرب من حاجز على الطريق للقيام بإضراب احتجاجا على الصعوبات التي يواجهونها عندما يعبرون إلى مناطق الحكم الذاتي. وصرح مدير أحد شركات النقل لجريدة هآرتس بأن منطقة الحكم الذاتي في قطاع غزة تحتاج إلى ٢٥ ٠٠٠ طن من مواد البناء كل يوم. ولكن، وبسبب إغلاق نقطة تفتيش آيرتيز في وجه هذه البضائع، بات مستحيلا نقل حتى نصف هذه الكمية إلى مناطق الحكم الذاتي. وذكر ناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الأركان العامة تعمل على تحسين الحالة على نقاط العبور إلى غزة، ولكنه ذكر أن التأخيرات الحاصلة في صوفا يرجع سببها إلى عمليات التفتيش الدقيقة بصورة خاصة التي يقوم بها جنود جيش الدفاع الإسرائيلي لأسباب أمنية. (هآرتس، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٢٩ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن لجنة الاتصال الفلسطينية في غزة قررت تعليق عملها مع لجنة الاتصال الاسرائيلية احتجاجا على التأخيرات وفي معالجة طلبات الدخول ورفضها وعلى موقف الازدراء الذي تظهره تجاه أعضائها. وبالإضافة الى المسائل الصحية الملحة، فإن موظفي الاتصال الفلسطينيين يرسلون الى نظرائهم الاسرائيليين طلبات الحصول على تراخيص الدخول. (هآرتس، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٣٠ - وفي ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر، هاجمت سُهَى عرفات، زوجة رئيس السلطة الفلسطينية، الحكومة الاسرائيلية بشدة، متهمة إياها بوضع بيت لحم في حالة حصار وبمنع السياح المسيحيين من دخول البلدة. ورفضت الإدارة المدنية اتهامات السيدة عرفات بطريقة فظة. (هآرتس، ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر)

(ب) حرية التعليم

٢٣١ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، سحب جيش الدفاع الاسرائيلي قواته من المدرسة الثانوية لقرية عصيرة الشمالية التي استخدمتها مقرا لها منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر، عندما اكتشفت قوات الأمن أن أربعة من أصل خمسة من مفجري القنابل الانتحاريين الذين اشتركوا في هجومين في القدس جاءوا من تلك القرية. (جروسالم بوست، ٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٢ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير أنه لم يُسمح لمئات الطلاب من غزة بالالتحاق بجامعاتهم في الضفة الغربية، مما يشكل انتهاكا لاتفاقات أوسلو. ووفقا لهذه الاتفاقات، ينبغي على اسرائيل أن تفتح ممرا يصل الضفة الغربية بقطاع غزة ضمانا لحرية الفلسطينيين في التنقل بين القطاعين. (جروسالم تايمز، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٣٣ - وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر، أصدرت محكمة العدل العليا قرارا مؤقتا يمنح الدولة ٦٠ يوما لشرح سبب سماحها لجامعتين فلسطينيتين بالعمل في القدس بدون رخصة تصدر عن مجلس التعليم العالي. وقد صدر هذا القرار استجابة للطلب تقدمت به رابطة المحامين اليمينية "بيزيديك". (هآرتس، ٤ كانون الأول/ ديسمبر)

(ج) حرية العبادة

٢٣٤ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قدمت الجماعة اليهودية المتطرفة "هاي فاكيام" التماسا إلى المحكمة العليا الاسرائيلية تطلب فيها وقف أعمال الترميم الجارية حاليا في الجامع المرواني في حرم المسجد الأقصى، استنادا إلى أسباب مفادها أن هذه الأنشطة تشكل تدنيسا لموقع يعتبره اليهود موقع جبل الهيكل. (جروسالم تايمز، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٣٥ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، نشرت السلطات الأمنية مئات من الجنود الإضافيين في القدس وضواحيها، ولا سيما بالقرب من المسجد الأقصى على جبل الهيكل، تخوفا من قيام العرب بأعمال شغب واسعة النطاق بسبب الوجود اليهودي في حي رأس العمود في القدس الشرقية. وأغلقت الشرطة الطرق، مانعة بذلك السائقين من الاقتراب من البلدة القديمة، وأقيمت حواجز إضافية على الطرق للتدقيق في بطاقات هوية الفلسطينيين المتجهين الى المسجد الأقصى. (جروسالم بوست، ٢١ أيلول/سبتمبر)

٢٣٦ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن الحكومة الاسرائيلية أعلنت أن التأذين بالصلاة أيام السبت في الحرم الإبراهيمي في الخليل، يدنس قدسية السبت وطالبت بوقفه. وأدان وزير الشؤون الدينية

في السلطة الفلسطينية، الشيخ حسن طهوب، القرار الاسرائيلي وقال إنه يعتقد أن هذه هي وسيلة للحد من حقوق المسلمين في الحرم الإبراهيمي، ولإعطاء المستوطنين مزيدا من الحرية للتوسع والاستيلاء على المسجد. (جروسالم تايمز، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٣٧ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن السلطات الاسرائيلية أبلغت المؤذن فوزي الخطيب أن لا يستخدم مكبر الصوت أيام السبت لدعوة المسلمين الى الصلاة في الحرم الإبراهيمي في الخليل. (جروسالم تايمز، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٢٣٨ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن مذكرة داخلية صادرة عن مكتب رئيس الوزراء حذرت من أن السلطة الفلسطينية آخذة بسرعة "بتولي أمر" المؤسسات الإسلامية في البلدة القديمة في القدس. واتهمت المذكرة أيضا الشيخ ابراهيم صبري، مفتي القدس المعين من قبل السلطة الفلسطينية، بإلقاء خطب في المسجد الأقصى أيام الجمعة يحض فيها على معاداة اسرائيل والمتعاونين معها. وادعت المذكرة أن المفتي عبّر عن آراء دينية لها طابع سياسي، بما في ذلك دعوته الى قتل سمسارة الأراضي الذين يبيعون الأملاك الى اسرائيليين ومنع المقيمين العرب في القدس من اكتساب الجنسية الاسرائيلية. وأخيرا، لاحظت المذكرة أن دائرة الأوقاف تجري عمليات ترميم وتخطط لعمليات إضافية بدون ترخيص من السلطات الاسرائيلية أو تنسيق معها. (جروسالم بوست، ٢٩ أيلول/سبتمبر)

٢٣٩ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أقيم احتفال قرب مدينة داوود لوضع حجر زاوية رمزي للهيكل الثالث في المستقبل. وتجمعت مجموعة من حراس جبل الهيكل مع ١٠٠ من مؤيديها تحت جدران القدس القديمة، حيث جرى عرض حجر زنته أربعة أطنان على ظهر شاحنة. وقال رئيس حراس جبل الهيكل للجمع، "نحن هنا لننهي ما بدأه أجدادنا"، وأضاف "لن يكون هناك سلام ما دام اليهود لا يستطيعون الصلاة على جبل الهيكل". وذكر أيضا أن العرب الذين يسيطرون على الجبل أحدثوا خرابا رهيبا وأزالوا آثار الهيكلين. وبعد ذلك حاولت المجموعة دخول جبل الهيكل، ولكن الشرطة صدتها عن ذلك. ويحاول حراس جبل الهيكل على نحو منتظم، صعود الجبل في الأعياد لرفع الصلوات هناك. وتقوم الشرطة بصورة روتينية بمنعهم. وفي عام ١٩٩٠، خلال احتفالات "السوكوت" انتشرت إشاعات أن عددا كبيرا من اليهود سيحاولون دخول منطقة الجبل، مما أدى إلى نشوء أعمال شغب فلسطينية، اقتحمت الشرطة أثناءها الموقع وقتلت ١٧ فلسطينيا. (جروسالم بوست، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٤٠ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت الشرطة الإسرائيلية القبض على أربعة مستوطنين كانوا يحاولون تسلق جدران القدس في موقع باب الأسباط، في محاولة لاقتحام المسجد الأقصى. وأوضحت الشرطة أن المستوطنين كانوا يتدربون على التسلق. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٤١ - وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، رفض مسؤولون في دائرة الأوقاف الإسلامية، الاقتراح الذي تقدمت به سلطات الأمن الإسرائيلية لتركيب معدات مراقبة خارج المسجد الأقصى خلال عيد رمضان، خوفا من

وقوع حوادث عنف ضد الفلسطينيين من جانب مجموعات الجناحين اليميني واليساري اليهوديين المتطرفين. واحتج مسؤول إدارة الأوقاف عدنان الحسيني بقوله إنه إذا قبل الفلسطينيون بالاقترح، فإن الشرطة ستستغل الحالة للتجسس على المسلمين بدلا من مراقبة المتطرفين اليهود. (جروسالم بوست، ٣ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٤٢ - وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر، أفادت التقارير أن الرئيس ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية، اتهم إسرائيل بالتخطيط لإزالة المسجد الأقصى في القدس. وأعلن السيد عرفات، في خطاب ألقاه في مؤتمر القمة الإسلامي في طهران: "إنني أقرع ناقوس الخطر محذرا من خطة يهودية ترمي إلى بناء هيكل سليمان في المكان الذي يقوم عليه الآن المسجد الأقصى". كما كرر شجبه "لخطر اتساع تهويد القدس"، الذي قال إنه يهدف إلى محو الهوية الإسلامية والعربية للمدينة. (جروسالم بوست، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر)

٢٤٣ - وفي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اكتشفت خطة أعدها متطرفون يمينيون يهود لتدنيس حرمة الحرم الشريف في القدس. فقد خطط اثنان من المتطرفين للقيام بإلقاء رأس خنزير إلى داخل المسجد أثناء إحدى صلوات الجمعة خلال شهر رمضان. وألقي القبض على الاثنين قبل أسبوع من العيد. (جروسالم تايمز، ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

٢٤٤ - وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر، وُضِعَت قوات الأمن في حالة تأهب قصوى لمنع قيام متطرفين يهود بهجمات إرهابية محتملة ضد الفلسطينيين خلال اليوم الأول من رمضان. وعززت الشرطة تواجدتها في القدس الشرقية بينما كان المصلون المسلمون يتجمعون في المسجد الأقصى للصلاة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر)

(د) حرية التعبير

٢٤٥ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧، أمرت محكمة العدل العليا الحكومة بتقديم إيضاح خلال ١٠ أيام عن السبب الذي يدعوها إلى عدم الامتناع عن تشويش البث الإذاعي لراديو فلسطين. وصدر الأمر بناء على طلب عضو الكنيست أفراهام بوراز، الذي ذكر أن تشويش البث الإذاعي هو عمل غير قانوني لأنه ينتهك اتفاقات أوصلو وغيرها من الالتزامات الدولية التي تعهدت بها إسرائيل. (جروسالم بوست، ١ أيلول/سبتمبر)

٢٤٦ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على مصور فوتوغرافي فلسطيني يعمل مع وكالة الأنباء الفرنسية في الخليل، واحتجزه لأكثر من ٣٠ ساعة بعد أن صور دبابة على حاجز طريق يقع عند مدخل طريق بيت لحم الالتفافي. وأفاد المصور أن بطاقة هويته أخذت منه، وأنه أخضع لأعمال تفتيش بدنية كأنه مجرم، وأرغم على البقاء قرب الحاجز حتى المساء عندما أقتيد إلى مرفق احتجاز "إتزيون"، حيث احتجز حتى الليلة التالية. وذكر جيش الدفاع الإسرائيلي، في تعليقه على هذا الحادث، أن المصور كان قد ألقى القبض عليه لأسباب أمنية بناء على أوامر دوائر الأمن العام بصرف النظر عن نشاطه الصحفي. (هآرتس، ٢١ أيلول/سبتمبر)

٢٤٧ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، اعتدى أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي على صحفي فلسطيني في الخليل بعد أن دخل الصحفي سوق الجملة المغلق بالقرب من الجيب اليهودي افراهام افينيوي. وقد ذكر أن الجندي طارد الصحفي ولكمه في وجهه. وقد بدأت الشرطة تحقيقا في هذا الحادث. (هآرتس، ٢١ أيلول/سبتمبر)

٢٤٨ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر صادرت الشرطة وثائق من مكتب مؤسسة الأراضي المقدسة الأمريكية في الرام في شمال القدس. وقد جاءت المداهمة وسط شكوك بأن المؤسسة تقوم بغسل الأموال لحماس في المناطق، وهو اتهام أنكره رؤساء المؤسسة الذين قالوا إن المؤسسة تتعامل بالمسائل الخيرية فقط. (هآرتس، جروسمال بوست، ٩ كانون الأول/ديسمبر)

٢٤٩ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أغلقت شرطة القدس مسرح الحكواتي في القدس الشرقية لتحول دون قيام احتفال نظمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشائها. وقد ذكر بأن الشرطة طوقت المسرح ومنعت العرب من دخوله. (جروسمال بوست، ١٤ كانون الأول/ديسمبر)

٢٥٠ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، ذكرت الأنباء بأن المكتب الصحفي للحكومة قد رفض لأسباب أمنية غير محددة، منح بطاقة صحفية لمواطن فلسطيني من القدس الشرقية يكتب لصحيفة فلسطينية. وهذه هي المرة الثانية في غضون سنة التي يرفض فيها المكتب الصحفي للحكومة إصدار بطاقة صحفية. أما الحالة الأخرى فتتعلق بصحفيين يعملون لصحيفة أخرى وقد رفض المكتب منحهم بطاقات بسبب معارضتهم لاتفاقات أوصلو و "لسجلهم الأمني" المزعوم. (هآرتس، ١٨ كانون الأول/ديسمبر)

٣ - معلومات عن أنشطة المستوطنين التي تؤثر على السكان المدنيين

٢٥١ - وفي ٣١ آب/أغسطس شقت إطارات أربعين سيارة يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية. وأعلن ناطق باسم حركة كاخ اليمينية المتطرفة المحظورة بأن حركته مسؤولة عن هذا العمل. وذكرت الأنباء أن إطارات أربع عشر سيارة فلسطينية أخرى قد شقت في الأيام الأخيرة من جانب أعضاء في حركة كاخ أيضا. (هآرتس، أيلول/سبتمبر)

٢٥٢ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، منع مستوطنو الخليل مواصلة الأعمال في شارع الشهداء مدعين بأنها تشكل "خطرا شديدا على السلامة". ومع اشتداد التوتر بين اليهود والعرب، قذف المستوطنون الحجارة على جرار كان يعمل في الموقع وكسروا زجاجه الأمامي. ووفقا لشاهد عيان، قذفت الحجارة من على سطح منزل مستوطن، بينما أطلق مستوطن النار على الجرار. وقد اعتلقت الشرطة فلسطينيين بسبب الحادث ثم أطلقت سراحهما في وقت لاحق من اليوم. وقال ناطق باسم شرطة يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بأن الشرطة تبحث عن المستوطنين الذين ألحقوا الحجارة. (جروسمال بوست، ٣ أيلول/سبتمبر)

٢٥٣ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر قامت ثلاث أسر من المستوطنين بالانتقال إلى عدد من الشقق الشاغرة (منزليين)، ذكر أن المليونير اليهودي الأمريكي إرفنغ موسكوفيتش قد اشتراها في رأس العمود في القدس الشرقية. وكان المستوطنون قد قاموا بهذا العمل الذي يهدف إلى إنشاء جيب يهودي في الضاحية العربية، بعد عدة ساعات من موافقة لجنة الطعون في وزارة الداخلية على خطة هي مثار جدل لبناء إسكان يهودي في الضاحية. بيد أنه لا يتوقع تنفيذ المشروع في المستقبل القريب بسبب معارضة مجلس الوزراء لموقعه في وسط منطقة عربية مزدحمة السكان، والمأزق القائم في المباحثات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد قام عدد كبير من الفلسطينيين بمن فيهم فيصل الحسيني، وزير شؤون القدس في السلطة الفلسطينية، بمظاهرة بالقرب من المبنى الذي احتله المستوطنون. وألقى الشباب الفلسطينيون الحجارة والزجاجات على المستوطنين وهتفوا بالشعارات ضدهم. كما أنهم حطموا نوافذ السيارات وهاجموا المصورين والصحفيين. وقد قامت شرطة الحدود وقوات الشرطة بتفريق المتظاهرين غير أن الاضطرابات انتشرت بالتدريج في المناطق المجاورة الأخرى من القدس الشرقية. (هآرتس وجروسالم بوست، ١٥ أيلول/سبتمبر، وأشارت إلى ذلك أيضا جروسالم تايمز، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٥٤ - في ١٥ أيلول/سبتمبر اصطدمت أعداد كبيرة من الشرطة وقوات شرطة الحدود بالمستوطنين الذين حاولوا عرقلة أعمال الترميم في شارع الشهداء في الخليل. وقال الناطق باسم مستوطنة الخليل بأن المستوطنين يعارضون بشدة أعمال الترميم "لأن لدى العرب مئات السبل الأخرى للتنقل في المدينة، ولأن النية الحقيقية وراء ترميم الطريق هي توجيه السيارات الفلسطينية إلى المنازل اليهودية". (هآرتس، ١٦ أيلول/سبتمبر)

٢٥٥ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أثارت السلطة الفلسطينية، في تصعيد للهجتها ضد حكومة نتانياهو، شبح وقوع أعمال شغب عربية إذا لم تقم إسرائيل بإبعاد الأسر اليهودية الثلاثة التي انتقلت إلى حي رأس العمود في القدس. وقد قال وزير السلطة المحلية في السلطة الفلسطينية، صائب عريقات، بأن السلطة الفلسطينية تحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن أي تطور يحدث إذا لم يتم إجلاء المستوطنين في الساعات القادمة. وذكر السيد عريقات ومسؤولون آخرون في السلطة الفلسطينية أيضا أنهم كفّلوا تهدة الحالة بين الفلسطينيين في القدس وما حولها لأكثر من يوم، ولكنهم أشاروا إلى أن قدرتهم على فرض الانضباط محدودة. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٧ أيلول/سبتمبر)

٢٥٦ - في ١٦ أيلول/سبتمبر أصيب شاب فلسطيني عمره ٢١ سنة من قرية الطيبة الواقعة شمال شرق رام الله بالقرب من مستوطنة أوفرا، بجروح خطيرة في عينه من حجر ادعى بأنه ألقي عليه من حافلة تقل مستوطنين. (هآرتس، ١٧ أيلول/سبتمبر)

٢٥٧ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر رفض المستوطنون اليهود الذين احتلوا منزلين في حي رأس العمود في القدس الشرقية، والفلسطينيون التسوية التي يقوم المستوطنون بمقتضاها بإخلاء المنزلين على أن يحل مكانهم طلاب مدرسة دينية يهودية يتولون العناية بالمبنيين. (جروسالم تايمز، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٥٨ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، وبمقتضى اتفاق حل وسط، قامت الأسر اليهودية الثلاثة التي انتقلت إلى مبنى في رأس العمود بمغادرة المنزلين اللذين احتلتهم، ولكن على أن يحل مكانها في اليوم التالي ١٠ طلاب من المدرسة الدينية، و ١٠ رجال إضافيين للأمن والصيانة. وقد ندد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات باتفاق الحل التوفيقى الذي وقعه إرفنغ موسكوفيتش، صاحب البناية، ووزير الأمن الداخلي أفيغدور كاهلاني، ووصفه بأنه "ليس أكثر من حيلة"، وأعلن وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية ياسر عبد ربه بأن السلطة الفلسطينية سوف تحارب الاتفاق "بجميع الوسائل المتاحة لها". (هآرتس، جروسالم بوست، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٥٩ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ذكر أن العرب الذين كانوا يستأجرون المنزلين في رأس العمود، أنكروا بأنهم تسلموا أي مال من المليونير الأمريكي إرفنغ موسكوفيتش أو من أي من ممثليه. (جروسالم تايمز، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٦٠ - في ٢٠ أيلول/سبتمبر وقعت مظاهرات متفرقة في القدس وما حولها ضد الوجود اليهودي في رأس العمود، حيث فتحت الشرطة النيران والغاز المسيل للدموع على الأطفال الفلسطينيين الذين كانوا يلقون الحجارة، وأصابوا ولدا عمره ١٣ سنة بجراح طفيفة. وذكر عدد من الأسر الفلسطينية التي تعيش في رأس العمود بأنها سوف تقدم شكوى إلى محكمة العدل العليا تطلب فيها من المحكمة أن تأمر اليهود بالمغادرة لأن وجودهم يسبب اضطرابات في المنطقة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢١ أيلول/سبتمبر)

٢٦١ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر اعتقلت الشرطة مستوطنين حاولوا عرقلة أعمال الترميم في شارع الشهداء بالخليل. وقد أثنى رئيس بلدية الخليل مصطفى النتشه على إجراء الشرطة، قائلا بأن الوقت قد حان لإنفاذ القانون ضد المستوطنين الذين أخلوا الأعمال لمدة شهرين. (هآرتس، ٢٣ أيلول/سبتمبر)

٢٦٢ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر قام حوالي ٢٠٠ طالب فلسطيني من طلاب المدارس الثانوية بمظاهرة في منطقة رأس العمود مطالبين بأن يغادر طلاب المدرسة الدينية اليهودية الحي الذي كانوا قد انتقلوا إليه. وقد ألقى المتظاهرون الحجارة على الشرطة وحاولوا إغلاق الطريق ببراميل النفايات إلى أن تم تفريقهم بالغاز المسيل للدموع. ولم يبلغ عن وقوع إصابات أو اعتقالات (جروسالم بوست، ٢٤ أيلول/سبتمبر)

٢٦٣ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ذكر بأن شرطة الخليل فتحت ملفا ضد زعيم سابق لجماعة كاخ، مستوطن من تل رميده، بتهمة مهاجمة مواطن فلسطيني في الخليل. وقال الفلسطيني في اتهامه بأنه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ضربه المستوطن على وجهه بينما كان يسوق سيارة من شارع الشهداء إلى تل رميده. وقد نفي المستوطن بشدة هذه الاتهامات الموجهة ضده. (هآرتس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦٤ - في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر أقامت الطائفة اليهودية في الخليل صلوات الصباح خارج بيت هداسا للاحتجاج على الافتتاح الجزئي لشارع الشهداء للسيارات الفلسطينية. وقد رفع حوالي ٣٠٠ مستوطن لافتات

تقول: "لا دخول للإرهابيين" و "لا مكان للعدو" وقد ذكر أنه على الرغم من الافتتاح الجزئي للطريق فإن السيارات الوحيدة التي استخدمته هي على ما يبدو السيارات التابعة للشرطة وجيش الدفاع الإسرائيلي والمستوطنين. وظلت المخازن المحاذية للطريق مغلقة، كما كانت عليه منذ أكثر من ثلاث سنوات، حيث يدعي التجار بأن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي كانوا يردعون الناس عن ارتيادها. (هآرتس، جروسالم بوست، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٦٥ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر أقلت الشرطة القبض على شابين يهوديين يبلغان من العمر ١٦ سنة عندما حاولا إشعال النار في حقل لأشجار الزيتون عربي الملكية بالقرب من معاليه لافونا في السامرة (الضفة الغربية). وقال الناطق باسم شرطة يهودا والسامرة بأن أحد الشابين أبلغ الشرطة بأنه كان يريد إشعال النار في بستان الزيتون لأنه يكره العرب. كما أنه اعترف بالانتماء إلى حركة يمينية متطرفة. وذكر الناطق بأن الشرطة قد أكملت التحقيق وأنه سيسمح للشابين بالعودة إلى منزلهما، وأضاف بأن تهما ستوجه إليهما. (جروسالم بوست، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٦٦ - في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي، على الرغم من احتجاجات المستوطنين، بأنه سيسمح للحافلات الفلسطينية من الآن فصاعداً بالمرور في شارع الشهداء في الخليل. وقد قال نائب وزير الدفاع سلفان شالوم الذي زار المنطقة واجتمع بقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي، بمن فيهم قائد القيادة المركزية الميجور جنرال عوزي دايان، بأن فتح الطريق للسيارات الفلسطينية يجري بسهولة على ما يبدو. وعلاوة على ذلك، رفض السيد شالوم مطالب المستوطنين لبناء ٣٠٠ وحدة سكنية في المنطقة، قائلاً بأنه بينما يؤيد أعمال البناء في جميع أنحاء إسرائيل فإن طلبهم غير واقعي. وأضاف بأن أي توسع في البناء في الخليل يتعين أن يتم وفقاً للحجم الطبيعي للطائفة. (جروسالم بوست، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٦٧ - في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر قال رئيس بلدية الخليل، مصطفى النتشه إن الحالة في الخليل صعبة ومتوترة. واتهم المستوطنين بمحاولة السيطرة على وسط المدينة القديمة حيث كان يعيش ١٠ ٠٠٠ فلسطيني ولكنهم أرغموا على المغادرة تدريجياً بسبب مضايقات المستوطنين وتمركز مئات الجنود في المنطقة. كما أن معظم المخازن والأعمال التجارية أصبحت مغلقة. وقال إن اللجنة التي أنشئت تحت رعاية السلطة الفلسطينية لإصلاح المدينة القديمة حددت ١٢٢ شقة وحانوتا ومخزناً شاغرة في المنطقة لإجراء أعمال ترميم لها. بيد أنه بسبب كونها تقع بالقرب من بيوت المستوطنين منع جيش الدفاع الإسرائيلي العمل فيها خوفاً من وقوع اشتباكات مع المستوطنين. علاوة على ذلك، فإن شارع الشهداء، الذي افتتح رسمياً للحافلات الفلسطينية ومركبات جمع النفايات والخدمات البلدية الأخرى، لا يستخدم بالفعل إلا من جانب المستوطنين فقط. وأضاف أن سلطات الأمن تصر على القيام بتفتيش دقيق لكل عربي يرغب في استخدام الطريق، وقد أدرك سائقو السيارات الذين تعرضوا لتفتيش طويل بأنه من الأفضل لهم استخدام طرق التفافية حتى ولو كانت أطول بدلاً من الانتظار لمدة نصف ساعة أو أكثر لإجراء تفتيش صعب. كما أن سوق الجملة، الذي كان من المفروض أن يفتح بمقتضى اتفاق الخليل، مغلق أيضاً بسبب معارضة المستوطنين، مما يعطي الانطباع بأن الاتفاق الموقع لا جدوى منه. وقد تحدث رئيس البلدية النتشه عن

مشكلة أخرى في المنطقة: فإن قناة جوفية لتصريف مياه الأمطار والمجارير في أسواق البلدة القديمة كانت قد سدت عندما بنيت ضاحية يهودية بالقرب من كنيس افراهام افينيوي. وقد تبين أن القناة الجانبية التي حفرتها السلطات الإسرائيلية ضيقة جدا ولا تستطيع تصريف كل مياه الأمطار والمجارير، مما أسفر عن تعرض البيوت العربية الواقعة في ذلك الجانب من المدينة القديمة للفيضان في الشتاء. (هآرتس، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر)

دال - معاملة المحتجزين

(أ) التدابير المتعلقة بالإفراج عن المحتجزين

٢٦٨ - في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أفيد بأنه تم الإفراج قبل أسبوع عن المحتجز إيمان صابي، وذلك بعد أن قضى عشرين شهرا في السجن لكونه من الناشطين في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أفرج عن صابي بشرط ألا يعود إلى الضفة الغربية لمدة أربع سنوات أو يشارك في أنشطة غير قانونية أو عدائية. وثمة ٣٧٠ محتجزا إداريا فلسطينيا على الأقل في السجون الإسرائيلية. وبعض هؤلاء السجناء محتجز بدون تهمة أو محاكمة منذ مدة تصل إلى أربع سنوات. (جروسالم تايمز، ٥ أيلول/سبتمبر)

٢٦٩ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، جرى تمديد فترة احتجاز أحمد قطامش، الفلسطيني الذي أمضى أطول فترة كمحتجز إداري في إسرائيل، لمدة ستة أشهر إضافية وللمرة العاشرة على التوالي. (جروسالم تايمز، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧٠ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت إسرائيل عن ١١ فلسطينيا و ٩ أردنيين محتجزين مقابل الإفراج عن اثنين من عملاء الموساد اشتبه في محاولتهما اغتيال خالد مشعل، زعيم حركة حماس في الأردن، ولم يكن أي من المحتجزين قد سجن لكونه عضوا في حركة حماس أو الجهاد الإسلامي، وأصر المسؤولون الإسرائيليون على أن ليس بينهم من يداه ملطخة بالدماء. وسيفرج عن ٥٠ آخرين من المحتجزين لأسباب أمنية خلال فترة أسبوعين، وفقا للاتفاق الذي توصل إليه الأردن إثر الهجوم الفاشل. (هآرتس، وجروسالم بوست، ٧ تشرين الأول/أكتوبر؛ وجروسالم بوست، ٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧١ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أفرج كل من دائرة السجون وجيش الدفاع الإسرائيلي عن ٢٦ سجينيا فلسطينيا كجزء من اتفاق تم التوسط بشأنه مع الأردن، وتعددت إسرائيل بموجبه بأن تفرج عن ٧٠ سجينيا مقابل الإفراج عن اثنين من عملاء الموساد قبض عليهما لدى محاولتهما قتل خالد مشعل، المسؤول السياسي القيادي في حماس، في عمان في ٢٥ أيلول/سبتمبر وجميع الذين أفرج عنهم، باستثناء اثنين كانوا من المحتجزين لأسباب أمنية. (جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهآرتس، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر).

٢٧٢ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت إسرائيل عن ٢٢ سجينيا فلسطينيا كجزء من اتفاق تم التوصل إليه مع الأردن. ونص الاتفاق على الإفراج عن سجناء أردنيين وفلسطينيين مقابل إعادة اثنين من

عملاء الموساد اشتركوا في الاعتداء على خالد مشعل في عمان قبل شهر مضى. (جروسالم تايمز، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٧٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بقبول استئنافات ثلاثة من المحتجزين إداريا ضد استمرار احتجازهم، وبأن من المتوقع تقصير مدة احتجازهم بشرط ألا تطلب دائرة الأمن العام تجاهل الحكم الذي أصدره القاضي، كما حدث في السابق، مما حدا بالمحتجزين إلى اتخاذ قرار بمقاطعة إجراءات الاستئناف. (هآرتس، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٧٤ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، ذكرت التقارير أن رئيس محكمة دوتان العسكرية، المقدم إل زيكمان، قرر تخفيض مدة احتجاز رجل فلسطيني احتجز منذ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٤. وكان أمر احتجازه قد جدد في تشرين الثاني/نوفمبر للمرة الثامنة على التوالي لغاية ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٨. ووفقا لحكم القاضي زيكمان، سيفرج عن الرجل في ١ شباط/فبراير ١٩٩٨ بشرط ألا تعترض دائرة الأمن العام على القرار وتطلب إصدار أمر احتجاز إداري جديد. وقيل بأن القاضي زيكمان قد أمر بالإفراج عن محتجز إداري آخر في ٤ كانون الثاني/يناير. وكان المحتجز قد أودع السجن في آب/أغسطس ١٩٩٤. وكان من المقرر أن ينتهي سريان أمر احتجازه الأخير في ١٧ آذار/مارس. (هآرتس، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر)

(ب) معلومات أخرى تتعلق بالمحتجزين

٢٧٥ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أفيد بأن سلطة سجن شارون قد أعلنت عن عزمها منع زيارات أسر ٣٧ معتقلا فلسطينيا لمدة شهر ونصف، ردا على رفض المحتجزين العودة إلى زناناتهم بعد طابور السير اليومي في ٢٥ آب/أغسطس. وعبر المحتجزون، في رسالة بعثوا بها من السجن، عن رفضهم العودة إلى زناناتهم احتجاجا على تجاهل سلطة السجن لشكاواهم. واتهموا سلطة السجن، بأنها أعلنت، في اليوم الذي يلي الحادثة، عن سلسلة من العقوبات الإدارية، بما فيها تقليل مدة السير اليومي إلى ساعتين، ومنع التمارين الرياضية، وإغلاق المكتبة، وصالون الحلاقة، والمغسلة، وإلغاء الزيارات العائلية لغاية ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وحذر المحتجزون من أن إلغاء الزيارات سوف يؤدي إلى حدوث انفجار في السجن. كما اتهموا رئيس السجن بأنه يتصرف على نحو مخالف للأنظمة بقيامه بفرض عقوبة جماعية دون منحهم الحق للتعبير عن شكاواهم. (هآرتس، ٣ أيلول/سبتمبر)

٢٧٦ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، ادعي أن المحتجز إداريا مروان حسن إبراهيم معالي البالغ من العمر ٣١ سنة قد انتحر في سجن مجدو. واعتبرت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وأسرة معالي أن الانتحار أمر مشكوك فيه وطالبت بإجراء التحقيق. وكان قد أُلقي القبض على معالي إثر عملية تفجير في سوق محانيه يهودا لكونه من الناشطين في حركة حماس. (جروسالم تايمز، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٧٧ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، أعلن الناطق باسم جيش الدفاع الإسرائيلي، أن فلسطينيا كان قد أوقف في الاحتجاز الإداري (انظر القائمة) أقدم على الانتحار شنقا في زنانيته في سجن مجدو. وادعت منظمات

حقوق الإنسان الفلسطينية أن المحتجز البالغ من العمر ٣١ سنة قد أخضع للتعذيب. وكان قد أُلقي القبض على الرجل، وهو أب لثلاثة أطفال، في ٤ آب/أغسطس إثر العملية الانتحارية في سوق محانيه يهودا في القدس. وكان قد صدر بحقه أمر احتجاز إداري لمدة شهرين ولم يسمح له باستقبال الزائرين من عائلته. وادعت رابطة الضمير والجماعة الفلسطينية لرصد حقوق الإنسان في بيان مشترك أن المحتجز كان مريضا واتهمتا السلطات الإسرائيلية بالإهمال. (هآرتس، وجروسالم بوست، ١٩ أيلول/سبتمبر)

٢٧٨ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قدم محتجز فلسطيني موقوف في جناح دائرة الأمن العام في سجن عسقلان التماسا إلى محكمة الصلح في بير سيع لكي تأمر رئيس السجن بتحسين ظروف احتجازه. واشتكى المحتجز، وهو من سكان قطاع غزة ومشتبه في قيامه بأنشطة "إرهابية" من أن الظروف السائدة في السجن أثرت على حقوق المحتجزين وعلى كرامتهم كبشر. وادعى، عن طريق محامي الدفاع أندريه روزنتال وهو من مركز حماية الفرد، بأنه سجن مع محتجز آخر في زنزانة عرضها متران وطولها متران ونصف، وأن نافذة الزنزانة تسدها شبكة كثيفة تمنع عنها التهوية. وينام المحتجزان على حشيتين ممزقتين فرشتا على الأرض، وقد تعين عليهما استعمال بطانيات قذرة كغطاء لهما. وإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك حاجز يحيط بالمرحاض من الزنزانة. وأشار محامي الدفاع، في هذا الصدد، إلى أنه كان قد قدم مؤخرا التماسا مماثلا إلى محكمة الصلح في بئر السبع باسم محتجز آخر لأسباب أمنية، وأن القاضي أمر دائرة الأمن العام بوضع حاجز ارتفاعه متر ونصف أمام المرحاض في الزنزانة. إلا أن محامي الدولة قدم استئنافا لدى المحكمة العليا للطعن في الحكم مستندا إلى أن تنفيذه "سيخل بأمن الدولة". (هآرتس، ١٧ أيلول/سبتمبر)

٢٧٩ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، كشفت قوات الأمن عن اعتقال الدكتور على محمد أبو راس، رئيس المعهد العربي في أبو ديس وأحد الشخصيات الرئيسية في الجناح المدني لحركة حماس. وقد اعتقلته قوات الأمن قبل أسبوعين ووضعت رهن الاحتجاز الإداري لمدة ستة أشهر. (جروسالم بوست، ٢١ أيلول/سبتمبر)

٢٨٠ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أشارت هيئة التضامن الدولي وهي من جماعات حقوق الإنسان في بيان أصدرته إلى أن نحو ٢٥٠ فلسطينيا كانوا قد اعتقلوا منذ العمليتين الانتحاريتين في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ في القدس، يعتبرون الآن محتجزين إداريا في سجن مجدو. (جروسالم تايمز، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٢٨١ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قرر الـ ٨٠٠ فلسطيني الموضوعين رهن الاحتجاز الإداري إنهاء مقاطعة استمرت ١٣ شهرا لمحاكم الاستئناف الإسرائيلية، في إطار تحرك يهدف إلى منع نظام القضاء الإسرائيلي ما وصفوه بالفرصة الأخيرة للالتزام بالقانون وعدم الاستسلام لما تمليه دائرة الأمن العام على المحاكم. ويتم سجن المحتجزين إداريا بموجب أمر عسكري، لفترات قابلة للتجديد مدتها ستة أشهر، دون توجيه أي تهمة أو إجراء محاكمة لهم. ورغم أنهم يتمتعون بحق الاستئناف لدى محكمة عسكرية فإنهم يدعون بأن تدخلات دائرة الأمن العام تفسد الإجراءات القضائية، جاعلة من الالتماسات مهزلة. وذكر محامي الدفاع جواد بولس، في مؤتمر صحفي عقد في رام الله في ٢٩ أيلول/سبتمبر، أن المستشار المدني العام لجيش الدفاع الإسرائيلي وعد بأن تكون المحاكم محايدة ولا تسمح لجهاز المخابرات بالتدخل في القضايا. وأشار السيد

بولس إلى أن نحو ٤٢٠ فلسطينيا قد وضعوا رهن الاحتجاز الإداري بعد التفجيرين "الإرهابيين" الآخرين اللذين وقعا في القدس. (هآرتس، ٢٨ أيلول/سبتمبر، وجروسالم بوست؛ ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٢٨٢ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، صرح المسؤول عن السجون في السلطة الفلسطينية أن هناك أكثر من ٣٠٠٠ سجين فلسطيني في السجون الإسرائيلية، بينهم ٤٠ من القصر، و ٦٠ جرى اعتقالهم مؤخرا. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٨٣ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن ثلاثة رجال من الشرطة الفلسطينية احتجزوا إداريا رغم عدم تقديم أي دليل على الاتهامات التي وجهت إليهم. وقد اعتقل الثلاثة قبل ثلاثة أشهر واقتيدوا إلى سجن الرملة حيث جرى استجوابهم بشأن خطط مزعومة للهجوم على المستوطنين. (جروسالم تايمز، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٨٤ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، طالب جمال طريفي، وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، بوضع نهاية للتجارب التي تقوم بها شركات الأدوية الإسرائيلية على السجناء الفلسطينيين والعرب، والتي وافقت عليها وزارة الصحة الإسرائيلية. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٨٥ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أمرت محكمة العدل العليا دائرة الأمن العام بإعطاء أحد محامي الدفاع إشعارا مسبقا إذا قررت استخدام القوة في التحقيق مع موكله، المشتبه في أنه مناضل إسلامي. وأصدرت هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة حكما غير عادي ردا على التماس قدمه أحد حركيي حماس كان يخضع منذ شهرين ونصف لحبس إداري بشبهة تورطه في أنشطة "إرهابية". وادعى المحامي أندريه روزنتال أن المحققين عرّضوا موكله للهزات وأجبروه أيضا على الجلوس على كرسي صغير وأوثقوا يديه خلف ظهر الكرسي، كما كبلوا ساقيه ووضعوا كيسا على رأسه وأسمعوه موسيقى صاخبة دون توقف. وعلاوة على ذلك، قام المحققون بالضغط على عنقه، وأجبروه على الإحناء للخلف حتى صار ظهره بموازاة الأرض، وكالوا له اللكمات على ظهره وعلّقوه من الأصفاد التي في يديه على قضيب فوق الباب. كما هددوا باعتقال أشقائه وتعذيبهم إلى أن يسمع صراخهم، واعتقال زوجته وهدم منزله. وأخيرا، ادعى المحامي روزنتال أن دائرة الأمن العام منعت مرتين من زيارة السجين بحجة أن له محاميا ثانيا، وواصلوا تعذيبه. (هآرتس، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر؛ جروسالم بوست، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٨٦ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عن قيام قوات الأمن باعتقال إحدى الحركات من الجهاد الإسلامي كان الرئيس أيزر وايزمان قد عفا عنها وأفرج عنها مع ١٩ سجين أخرى بعد قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإعادة الانتشار في الخليل في كانون الثاني/يناير. واستنادا إلى بعض التقارير، تم اعتقال المرأة وهي في طريقها من بيت لحم إلى جامعة بير زيت لحضور حفل تذكاري بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاغتيال زعيم الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي في مالطة. واحتج عضو الكنيست عبد الله الدهامشة (الجبهة الديمقراطية العربية)، الذي أبلغ عن الاعتقال، لدى وزير الدفاع اسحق مورديخي قائلا إنه من غير المعقول

أن يعاد اعتقال امرأة أفرج عنها كجزء من اتفاق سياسي. ورفضت قوات الأمن التعليق على الاعتقال.
(جروسالم بوست، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٨٧ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أُبلغ عن قيام الشرطة السرية الإسرائيلية، الشافاك، باستخدام التعذيب خلال تحقيقها مع السجين جمال أبو جدائل الذي كان قد سجن قبل شهرين. وقامت الشافاك أيضا بمضايقة أقرب أقارب أبو جدائل في حضوره بغية إجباره على الكلام. (جروسالم تايمز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٢٨٨ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أُبلغ عن إضراب سجين فلسطينية اسمها عفاف عليان عن الطعام لمدة ١٢ يوما احتجاجا على وضعها كسجينة. وكان قد تم الإفراج عن السيدة عليان في شباط/فبراير ١٩٩٧ واعتقلت مرة ثانية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر دون توجيه تهم إليها. (جروسالم تايمز، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٨٩ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، صعدت السجينة عفاف عليان الحركية في الجهاد الإسلامي إضرابها عن الطعام برفضها شرب الماء. وحذرت سلطات سجن نيفي تيرزا من أنها ستعطئها سواكل بالقوة إذا واصلت رفضها. وقام جنود جيش الدفاع الإسرائيلي باعتقال السيدة عليان في تشرين الأول/أكتوبر ولا تزال مسجونة منذ ذلك الوقت. وقد دأب ناشطون يساريون وناشطون في مجال حقوق الإنسان على مطالبة قوات الأمن إما بالإفراج عنها أو بتوجيه تهم إليها. (جروسالم بوست، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٩٠ - وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، هدّدت حركة الجهاد الإسلامي بالقيام بهجمات ما لم تفرج إسرائيل عن سجناء أمن فلسطينيين بمن فيهم الحركية عفاف عليان، من الجهاد الإسلامي التي كانت مضربة عن الطعام منذ ثلاثة أسابيع في سجن نيفي تيرزا. وكانت تحتج على سجنها دون محاكمة، بموجب أمر احتجاز إداري. ويقال إن عليان أمضت عشر سنوات في السجون لقيامها بالتخطيط لنسف مبنى حكومي في القدس الشرقية في الثمانينات ولتعيديها على أحد حراس السجن. وقام الرئيس أيزر وايزمان بالعمو عنها ومن ثم أفرج عنها مع ١٩ سجين أخرى عقب إعادة الانتشار في الخليل. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت مرة ثانية أثناء توجهها من بيت لحم إلى جامعة بير زيت لحضور اجتماع بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لاغتيال زعيم الجهاد الإسلامي فتحي الشقاقي في مالطة. ورفضت قوات الأمن التعليق على القضية. (هآرتس، جروسالم بوست، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر؛ جروسالم بوست، ١ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩١ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ سجناء ومعتقلون إداريون في إسرائيل إضرابا عن الطعام للإعراب عن تضامنهم مع المعتقلة الإدارية عفاف عليان. (هآرتس، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٩٢ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أنهى ١٠٨ من أصل ١١٥ محتجزا في سجن دامون إضرابا عن الطعام بدأوه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر احتجاجا على سلطات السجن التي ادعوا أنها لا تحترم حقوقهم

واحتجاجا على أوضاع احتجازهم التي تتسم بقسوة أشد مما هو مطلوب بموجب اللوائح التنظيمية المتعلقة بالمحتجزين الذين لم يحاكموا. ورفضت دائرة السجون ادعاءات المحتجزين. (هآرتس، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٩٣ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استمعت محكمة بيت إيل العسكرية إلى استئنافين من سجينين إداريين: هما أحمد قطامش، الذي مُدّد حبسه الإداري تسعة أشهر، ومحمد رجوب، الذي ما برح يدخل السجن ويخرج منه منذ عدة سنوات. وخلال الجلسة العلنية التي حضرها مراقبان سويديان من رابطة المحامين الدولية، حاولت المحامية ليا تزيميل استجواب ممثل دائرة الأمن العام عن الدليل المزعوم الذي مُدّد على أساسه الحبس ولكن قيل لها إن المعلومات سرية. وبعد فترة الاستجواب، طلب إلى المحامية ومقدمي دعوى الاستئناف الخروج من المحكمة بينما بقي القاضي هناك مع ممثل دائرة الأمن العام بغية فحص المعلومات السرية. وكان من المتوقع إصدار الحكم في الأسبوع التالي. (هآرتس، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٢٩٤ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أنهت السجينة عطايف عليان إضرابا عن الطعام استمر ٤٠ يوما بعدما تلقت تأكيدات بأن مدة حبسها التي تستمر ثلاثة أشهر لن تمديد بعد إنهاء مدتها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. (جروسالم تايمز، ٥ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٥ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أنهت السجينة الإدارية الفلسطينية عطايف عليان إضرابها عن الطعام الذي استمر ٤١ يوما بعدما تلقت تأكيدات من السلطة الفلسطينية بأن إسرائيل ستعيد النظر في قضيتها للإفراج عنها من السجن. وفي هذه الأثناء، حث الأمين العام لجامعة الدول العربية المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء عاجل للإفراج عن عليان. وجاء في البيان أن "الأمين العام يدين بشدة ظروف الاحتجاز غير الإنسانية التي تتعرض لها السيدة عليان". (هآرتس، جروسالم بوست، ١ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٦ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ عن قيام قاتل مدان بقتل محتجز فلسطيني يبلغ من العمر أربعين عاما (انظر القائمة) في سجن بغزة وذلك لأنه اشتبه في تعاونه مع دائرة الأمن العام. (جروسالم بوست، ٧ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٧ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قام سجين إداري فلسطيني من الخليل يبلغ من العمر ٣١ عاما بمناشدة محكمة العدل العليا منع محققي الأمن العام من ربطه بكرسي واطئ وذراعه مكبلتان خلف ظهره، بحجة أن هذا قد يسبب أذى دائم لعموده الفقري. ويقال إن السجين كان في السجن منذ أربعة أشهر. (هآرتس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٨ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، نشرت وكالة الأنباء الفلسطينية شبه الرسمية (وفا) تقريراً أعده طبيب شرعي خلص إلى استنتاج مفاده أن التعذيب وليس الانتحار هو الذي أدى إلى وفاة السجين

مروان حسن معالي في سجن إسرائيلي في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وعلقت خالدة جرار، وهي مسؤولة في مركز الضمير لدعم السجناء، بقولها إن التقرير ليس كافياً كدليل شرعي على أن معالي عذب حتى الموت. وشرحت جرار أن التقرير كان يستند إلى الآثار التي لوحظت على الجثة وأن المنظمة لا تستطيع الاستنتاج من هذه الملاحظات بأن وفاة معالي كانت ناجمة عن التعذيب. (جروسالم تايمز، ١٩ كانون الأول/ديسمبر)

٢٩٩ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ عن رفض قاض عسكري استئنافاً تقدم به المحتجز الإداري الفلسطيني الذي أمضى أطول مدة في الاحتجاز ضد استمرار حبسه. وكان المحتجز أحمد قطامش، وهو عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد اعتقل في رام الله في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وبعد نحو ١٠٠ يوم من الاستجواب، وجهت إليه تهمة حمل بطاقة هوية مزورة ووثائق منظمة محظورة. ووافقت محكمة عسكرية ومحكمة استئناف على الإفراج عنه بكفالة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. ولكن صدر بحقه فوراً أمر بالسجن الإداري لمدة ستة أشهر وجدد الأمر تسع مرات منذ ذلك الحين. (هآرتس، ١٨ كانون الأول/ديسمبر)

٣٠٠ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ عن استمرار تعليق تنفيذ حكم أصدره قاض عسكري بإجراء فحص طبي لمحتجز إداري وذلك بعد شهر من صدور الحكم. وذكر أن المحتجز وهو من منطقة جنين، محبوس منذ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم استئنافاً ضد استمرار سجنه. وحكم القاضي بإخضاع المحتجز لفحص سمع وفحص نفسي ليبيت على أساسهما في الطلب. وذكرت متحدثة باسم إدارة السجن أن فحص السمع أجل بسبب إضراب الأطباء وأن الفحص النفسي سينفذ بعد فترة قصيرة. (هآرتس، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر)

٣٠١ - وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أبلغ أنه لأول مرة منذ عام ١٩٩٤ وضع فلسطيني من قطاع غزة رهن الاحتجاز الإداري في أحد السجون في إسرائيل. وكانت دائرة الأمن العام قد اعتقلت الرجل الذي هو من مخيم مغازي للاجئين قبل نحو شهرين عند معبر رفح الحدودي أثناء سفره للخارج وسيق إلى سجن دامون. وذكر المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي أن الرجل احتجز بتهم كونه أحد الحركيين الكبار في حماس. (هآرتس، ٢٩ كانون الأول/ديسمبر)

٣٠٢ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أكدت دائرة الأمن العام أنها حرمت أحد حركي حماس من النوم وغطت رأسه بكيس وأسمعته موسيقى صاخبة. كما أكدت أنه خلال الاستجواب أجلس السجناء وذراعاه مكبلتان خلف ظهره لمنعه من مهاجمة الذين كانوا يحققون معه، كما حدث في الماضي. وزعمت دائرة الأمن العام أن الاستجواب المكثف للحركي، الذي اعتقل في مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر ولم يسمح له بالاتصال بمحام منذئذ، كان يرمي إلى إحباط هجمات قاتلة. وقدمت دائرة الأمن العام هذه المعلومات خلال المداولات التي جرت في محكمة العدل العليا بشأن دعوى استئناف رفعتها اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ضد تعذيب السجناء. (هآرتس، ١ كانون الثاني/يناير)

هـ - الضم والاستيطان

٣٠٣ - وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أمر جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات الشرطة مجموعات من الفلسطينيين بمغادرة المزرعة التجريبية اليوغوسلافية الواقعة في وادي الأردن، وألقت القبض على ١٠ فلسطينيين رفضوا الامتثال، وقيل إن المزرعة كانت مسرحاً للعديد من المصادمات في الماضي، وقد مر على آخرها ستة أشهر. وأكد الفلسطينيون أن اتفاقات أوسلو تنص على وجوب تسلمهم جميع المزارع التجريبية الموجودة في الأراضي المحتلة. غير إن إسرائيل ذكرت أن المنطقة المتنازع عليها لم تعد مزرعة تجريبية منذ عام ١٩٨٨، عندما تم تسليمها إلى شعبة المستوطنات التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، وصارت جزءاً من موشاف ماسوا في عام ١٩٩٤. (جروسالم بوست، ٢ أيلول/سبتمبر)

٣٠٤ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن الجرافات الإسرائيلية بدأت أعمال تسوية الأراضي في منطقة جبل المكبر لتهيئة المكان لمشروع إنشاء فندق يتكلف عدة ملايين من الدولارات. ومن المقرر أن يتم بناء الفندق على مساحة ١٥ دونماً من الأراضي المصادرة من سكان حي المكبر في القطاع الجنوبي من القدس. وفي تطور مماثل، قدمت عائلة الغزلان من جبل المكبر التماساً للمحكمة الإسرائيلية العليا من أجل وقف إنشاء مركز شرطة بتكلفة تبلغ ١,٣ مليون دولار على أرض تملكها العائلة. وكان من المقرر بناء مركز الشرطة، مثله مثل الفندق، في موقع يطل على الحرم الشريف ويشرف على المدينة. وفي حدث منفصل، أفيد بأن القوات الإسرائيلية قامت بتسوية ما يزيد على ٥٠٠ دونم من الأراضي بالقرب من قرية خلجان في منطقة جنين، بغية توسيع نطاق عمليات المحاجر الإسرائيلية في شمال الضفة الغربية. وقال مدير عام فرع جنين لوزارة الحكم المحلي التابعة للسلطة الفلسطينية إن ذلك الإجراء جزء من الخطوات الأولية التي تستهدف احتلال أكثر من ٧٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي التابعة لقرى خلجان وأم دار وطورة، وحمل سكانها في نهاية المطاف على الرحيل. وتعتبر المنطقة المحيطة بخلجان من أغنى مصادر الرخام في فلسطين. وأضاف المدير العام أن الشركة الإسرائيلية التي تدير المحجر امتنعت عن استخدام المرشحات ولم تبذل أي جهد لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية سكان القرية والبيئة من التلوث. ولم ينم محصول حدائق الزيتون في المنطقة في العامين الماضيين بسبب الأتربة الصادرة عن محجر أم الريحان. (جروسالم تايمز، ٥ أيلول/سبتمبر)

٣٠٥ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن ٥٦٠ وحدة سكنية بيعت في الضفة الغربية منذ بداية العام لأفراد منحوا مزايا خاصة من وزارة الإسكان والتعمير، وهذا يمثل زيادة قدرها ٥٦ في المائة عن الفترة نفسها من العام الماضي. وقد يتسارع ذلك الاتجاه، حيث أن معظم المستوطنات في الضفة الغربية اعتبرت منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أراض ذات أولوية وطنية من الفئتين "ألف" و "باء". وهذا يعني أن مشتري المساكن منحوا الحق في الحصول على مزايا مالية كبيرة، بما في ذلك الحصول على قروض تصل إلى ٦٠ ٠٠٠ شاقل إسرائيلي جديد، أو أكثر، يمنح نصفها كإعانة، ودعم لتكاليف التنمية، ومزايا أخرى في مختلف المجالات مثل التعليم. (هآرتس، ١٠ أيلول/سبتمبر)

٣٠٦ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، حكمت محكمة العدل العليا بأن جماعة إلعاد الاستيطانية هي المالكة لمنزل يقع في مدينة النبي داود في قرية سلوان، رافضة بذلك الطعن المقدم من عائلة عربية في حكم محكمة الصلح في القدس. وأفيد بأن المستوطنين كانوا قد احتلوا المنزل محل النزاع ومبنى آخر في عام ١٩٩١. وفي المعركة القضائية التي ترتبت على ذلك، ادعى المستوطنون بأن المنزل هو من ممتلكات الغائبين وقد بيع لهم بيعا قانونيا، في حين أن العائلة العربية ادعت بأن الأب كان قد باع البيت لابنته قبل إعلانه من أملاك الغائبين. وقال قضاة الاستئناف في حكمهم إنهم لا يرون أنه يصح التدخل في النتائج التي توصل إليها قاضي المحكمة المحلية لكونها استندت أساسا إلى مصداقية الشهود. وعلى الرغم من ذلك، قررت المحكمة عدم مطالبة مقدمي الطعن بدفع مصاريف القضية. (هآرتس، ١٨ أيلول/سبتمبر)

٣٠٧ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أعرب رئيس بلدية القدس، إيهود أولمرت، عن اقتناعه بأنه سيتم في نهاية المطاف إنشاء جيب يهودي في حي رأس العمود العربي في القدس الشرقية. وصرح السيد أولمرت لإذاعة الجيش بأنه "لا رجعة في تلك العملية"، وذلك عقب إجلاء ثلاث عائلات من المستوطنين من أحد مباني الحي والاستعاضة عنهم بعشرة من طلاب مدرسة دينية يهودية وعشرة من رجال الأمن والصيانة. (جروسالم بوست، ١٩ و ٢١ أيلول/سبتمبر)

٣٠٨ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للمستوطنين، في أثناء حضوره الاحتفالات بالذكرى السنوية الثلاثين لإعادة بناء المستوطنات في غوش إيتيسون، أن حكومته ستواصل دعم مستوطناتهم. وقال السيد نتنياهو الذي اجتمع أيضا بطلاب المدرسة الثانوية في مستوطنة عفرات "إننا نبنى في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ونحن نبنى في عفرات". وأشار إلى خطة وزارة الإسكان ببناء ٣٠٠ وحدة سكنية إضافية في عفرات (حيث يجري بالفعل إنشاء ٤٠٠ وحدة سكنية). وقال السيد نتنياهو لمستمعيه في عفرات إنهم لا يحتاجون إلى مناظير مقربة لرؤية البناء الجاري في غوش أتييسون وغيرها من المناطق. وأعلن أن "إسرائيل في طور البناء وسيستمر بناؤها، وهذا شيء حسن". ومضى يقول إن التطلعات الكبيرة التي ينتظرها العرب بصفة عامة والفلسطينيون بصفة خاصة من حكومته هي المشكلة الحالية. ولاحظ مع ذلك أن السنة الماضية شهدت انخفاضاً في تلك التطلعات، وربما تم ذلك أيضا في الجانب الإسرائيلي. وأردف قائلا: "من الممكن تحقيق السلام، غير أنه لن يكون سلاما هائلا، بل سيكون سلاما يعد بمثابة مخاطرة بوجودنا، مثل السلام مع مصر - فهو سلام فاتر، وإن كان أفضل كثيرا من الحرب". وأدان المسؤولون الفلسطينيون مشروع الإسكان في عفرات، ووصفوه بأنه مسمار جديد في نعش المحادثات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقالت عنه السيدة حنان عشاوي عضو مجلس وزراء السلطة الفلسطينية "إنه موقف خطير وغير مسؤول يقوم على سياسة خالية من المنطق ستؤدي إلى إدخال المنطقة كلها في دائرة جديدة من الصراع والعنف". ومع ذلك فقد رفض أمين مجلس الوزراء دان نافيه الانتقادات الفلسطينية بوصفها "مبالغا فيها" وبأنها "زوبعة في فئجان". وفي رد فعل إسرائيلي آخر لاحظ مدير المكتب الصحفي الحكومي موسى فوجل أن الخطط حظيت بموافقة حكومة العمل وأنها تدخل في إطار السياسة الحكومية الحالية المتمثلة في تعزيز المستوطنات القائمة. وقال رئيس حزب العمل وعضو الكنيست إيهود باراك إن هذا ليس هو الوقت المناسب، لكنه لاحظ أن الحكومة لها الحق في البناء. وأفيد

بأنه يجري حالياً إنشاء ما يقرب من ٧ ٠٠٠ وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية، معظمها في منطقة القدس الكبرى. ومن بين الوحدات الجاري بناؤها يوجد ١ ٤٠٠ وحدة في بيطار، وما يقرب من ١ ٠٠٠ وحدة في معالية أدوميم، و ٢ ٠٠٠ وحدة في كريات هاسفير، و ٧٣٠ في آدم. (هآرتس، ٢٦ أيلول/سبتمبر، وجروسالم بوست، ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٣٠٩ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعلنت إسرائيل عن توسيع مستوطنة عفرات بإنشاء ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية إضافية على أملاك تابعة لقرية الخضر، وعفرات جزء من سلسلة من المستوطنات الواقعة جنوبي بيت لحم والمعروفة باسم مجمع غوش أتييون. (جروسالم تايمز، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١٠ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن الجرافات الإسرائيلية بدأت تحفر ثلاثة خنادق حول بلدة بيت ساحور جنوبي القدس. ويعتقد الفلسطينيون بأن هذه الخنادق التي يبلغ طولها ٥٠ متراً وعمقها أربعة أمتار ربما كانت جزءاً من خطة رئيسية لإنشاء شبكة طرق بغية الربط بين ١٨ مستوطنة في منطقة بيت لحم. وكانت بلدة بيت ساحور موقعا لمصنع سري للقنابل تديره حركة المقاومة الإسلامية حماس، وقد اكتشفته الشرطة الفلسطينية في تموز/يوليه. وأفيد بأن السلطات الإسرائيلية بدأت أيضاً في حفر خنادق بعمق مترين في ضواحي القدس الجنوبية بالقرب من قرية نعمان. وفي حدث منفصل، أفيد بأن بلدية القدس منحت المليونير الأمريكي اليهودي إيرفينغ موسكوفيتش ترخيصاً بالبناء يسمح له بالشروع في إنشاء مستوطنة جديدة في قلب حي راس العمود الذي يسكنه ١١ ٠٠٠ مواطن عربي. (جروسالم تايمز، ٢٦ أيلول/سبتمبر)

٣١١ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، هدمت الجرافات الإسرائيلية ثلاثة مخيمات للبدو في الضواحي الشرقية من القدس. وكانت المخيمات مملوكة لقبيلة الجهالين، وكانت تقع في وادي أبو هندي بين مستوطني كيدار ومعاليه أدوميم. (جروسالم تايمز، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١٢ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن سنة ١٩٩٦ شهدت زيادة في عدد الإسرائيليين المقيمين في الأراضي المحتلة بلغت نحو ٨,٥ في المائة، مما يرفع عددهم إلى ١٥٠ ٠٠٠ شخص لتصل نسبتهم إلى ٢,٦ في المائة من المواطنين الإسرائيليين. وعزيت نسبة ٢٨ في المائة من هذه الزيادة إلى النمو الطبيعي؛ بينما عزيت النسبة المتبقية إلى الهجرة من داخل الحزام الأخضر. (هآرتس، ٣٠ أيلول/سبتمبر)

٣١٣ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن الجرافات الإسرائيلية بدأت أعمال تسوية للأراضي في شرقي مستوطنتي ماعون وكرميل في منطقة الخليل. (جروسالم تايمز، ٣ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١٤ - وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، طردت الإدارة المدنية ١٦ عائلة بدوية من قبيلة الجهالين من موقع إقامتها بالقرب من مستوطنة كيدر بحجة "الإجلاء من مناطق التدريب على الرماية". وادعى السكان أنهم كانوا يعيشون في تلك المنطقة منذ عدة عقود وأنكروا أنها استخدمت كمناطق لتدريب جيش الدفاع

الإسرائيلي على الرماية. كما أن أنابيب المياه أزيلت من الموقع عند إخلائه من العائلات وممتلكاتها. وأشار السكان إلى أنه تم ثقب ثمانية أنابيب وانسابت المياه منها وهي تهمة أنكرتها الإدارة المدنية. وأفيد بأن المنطقة الواقعة بالقرب من كيدر التي كان يسكنها البدو أعلنت منطقة مغلقة بقرار يرجع تاريخه إلى عام ١٩٧٧. وأشار محامي العائلات إلى أن الإجراء الذي اتخذته الإدارة المدنية غير قانوني حيث أن البدو كانوا يعيشون في تلك المنطقة قبل إعلانها منطقة مغلقة. وأفيد برفض الالتماس المقدم من المحامي إلى محكمة العدل العليا لاستصدار أمر مؤقت في محاولة لمنع الإخلاء. وفي رد فعل على الاتهامات، قال الملازم بيتر ليرنر المتحدث باسم الإدارة المدنية إن الإخلاء من منطقة التدريب على الرماية إجراء قانوني وضروري لأسباب تتعلق بالسلامة. وأضاف أن العائلات البدوية احتلت المكان قبل قرار الإخلاء بوقت قصير، وأن عليها أن تعود من حيث أتت. (هآرتس، ٦ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١٥ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تعهدت الإدارة المدنية وجيش الدفاع الإسرائيلي بالسماح للعائلات البدوية التي تتألف من نحو ١٧٠ شخصا والتي طردت مؤخرا من محل إقامتها بالقرب من مستوطنة كيدر بالعودة إلى الموقع في غضون يومين، وبإعادة ممتلكاتها إليها. وأفيد بأن ذلك القرار صدر بعد أن وافق محامو البدو على سحب الالتماس المقدم باسم العائلات إلى محكمة العدل العليا على أساس عدم شرعية قرار الإخلاء. (هآرتس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١٦ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أذنت اللجنة المالية بتخصيص مبلغ ٣,٤ مليون شاقل إسرائيلي جديد من ميزانية المعونة للمهاجرين الإثيوبيين لأغراض البناء في الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت اللجنة على طلب وزارة المالية بتخصيص مبلغ ٣,٦ مليون شاقل إسرائيلي جديد من مخصصات الإنشاءات الريفية في الكيبوتزيم والموشافيم (وهي المستوطنات التعاونية في إسرائيل التي تضم عددا من المزارع الصغيرة) لحماية المستوطنين المقيمين في القدس الشرقية. (هآرتس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١٧ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، استجاب التجار الفلسطينيون في القدس الشرقية لنداء القوى الوطنية في القدس وأجروا إضرابا للمناداة بإخلاء راس العمود من المستوطنين ولمناهضة "سياسة تهويد القدس". (هآرتس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١٨ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن إسرائيل ألغت قرارها بإجلاء قبيلة الجهالين البدوية بناء على التماس مقدم من المحامي شلومو ليكر إلى المدعي العام للمحكمة الإسرائيلية العليا. وبذلك تعود سبع وثلاثون عائلة إلى موقعها الأصلي في الضفة الغربية في وادي أبو هندي والمنطار. (جروسالم تايمز، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر)

٣١٩ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن الإدارة المدنية كثفت من عملية اقتلاع الأشجار والأشغال، في الضفة الغربية وذلك وفقا للأرقام التي أوردتها وزارة الزراعة التابعة للسلطة الفلسطينية. وأبلغ أنه تم، منذ أيار/ مايو، اقتلاع الآلاف من أشجار وأشغال الزيتون في قرى واقعة بالقرب من الخط الأخضر، وفي

المستوطنات أو بالقرب من الطرق الالتفافية المؤدية إلى المستوطنات. وحسب تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية، تكبد المزارعون الفلسطينيون نتيجة لذلك خسائر تقدر بعدة ملايين من الشواقل الجديدة. وأفادت الإدارة المدنية أن عمليات اقتلاع الأشجار تمت في حالات "الاستيلاء على أراضي مملوكة للدولة"، وفي مناطق التدريب على الرماية وبعد إصدار أوامر الإخلاء أو في إطار مصادرة الأراضي لأغراض عامة أو عسكرية. كما أبلغت الإدارة المدنية أن الأشجار أُلقت، ولكنها أشارت إلى أنه سمح لأولئك الأشخاص الذين قاموا بأنفسهم باقتلاع الأشجار بعد إصدار أوامر الإخلاء إليهم بالاحتفاظ بتلك الأشجار وزرعها في أماكن أخرى. (هآرتس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٢٠ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفاد بيني كشريل، عمدة معاليه أدوميم، أنه تم بين ١٤٧٠ شقة من بين ١٦٠٠ شقة عرضت للبيع في المنطقة ٠٦ في مستوطنة معاليه أدوميم، وأن أكثر من ٦٥٠ شقة تم شغلها منذ أربعة أشهر. وذكر السيد كشريل أيضاً أنه سيشرع، خلال الأسابيع المقبلة، في تسويق وبناء ٤٠٠ شقة إضافية في المنطقة ٠٦. وعندما تعمر المنطقة عن آخرها، سيبلغ عدد سكان معاليه أدوميم حوالي ٢٣٠٠٠ نسمة. ويتوقع أن يبدأ، في غضون أشهر قليلة، التخطيط لبناء ٣٠٠٠ شقة إضافية في المنطقة ٠٧ بالمستوطنة. ولا يزال النظر جارياً في خطة 1-E لربط القدس بمستوطنة معاليه أدوميم ولم تنته بعد عملية الاستماع إلى الاعتراضات الفلسطينية الكثيرة على تلك الخطة. وأفاد السيد كشريل أنه فوجئ بعدم إجلاء البدو بعد من أراضي معاليه أدوميم التي أعدت بشأنها خطة رئيسية، وذلك بالرغم من وعود وزير الدفاع اسحاق مردخاي. وعلى حد قول السيد كشريل، فإن البدو الذين يقطنون في الأراضي المقررة للمدينة يشكلون "خطراً على الأمن وتهديداً إجرامياً ثابتاً". (جروسالم تايمز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٢١ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر أفيد، حسب ما ذكره مسؤول أمني فلسطيني، بأن جمعية اتيريت كوهانيم الاستيطانية تستخدم اختتاماً مزيفاً لإثبات شراء ممتلكات عربية في القدس الشرقية. وقد تولى توفير الاختتام المزيف فلسطيني من القدس. وتلك الاختتام نسخة من الاختتام الرسمية التي تستخدمها الحكومة الأردنية في ختم المستندات التي تجيز بيع ممتلكات فلسطينية في القدس والضفة الغربية مسجلة في مكتب تسجيل العقارات الأردني. (جروسالم تايمز، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٢٢ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن أعضاء التكتل في الكنيسيت المؤلف من مجلس الجماعات المحلية اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة، ومن جبهة أرض إسرائيل أنهم سيقومون بمستوطنة جديدة في غربي غوش إيتسيون. وأفادت الناطقة باسم المجلس أنه سبق للحكومة أن وافقت، في عام ١٩٧٠، على إقامة المستوطنة، مضيئة أن اسماً اختير بالفعل للمستوطنة وأنه لن يكشف عن موقعها إلا بعد أن يتضح موقف الحكومة من إقامة المستوطنات. (جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٢٣ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، نشرت حركة "السلام الآن" أرقاماً من الميزانية المقترحة لسنة ١٩٩٨، ادعت أنها تشير إلى زيادة متوقعة في التمويل الحكومي للمستوطنات مقارنة بسنة ١٩٩٧. وحسب ما ذكرته حركة "السلام الآن" فإنه سوف يخصص مبلغ قدره ١٠١ مليون شاقل إسرائيلي جديد من ميزانية ١٩٩٨ لبناء

طرق التفافية في المستوطنات، بما في ذلك الطريق العابرة للسامرة التي بوشر تشييدها في عام ١٩٩٧؛ وطريق المودعين - جيفعات زئيف التي شرع في بنائها في عام ١٩٩٦؛ وطرق اتارتوت - بيت هارون، وأريحا - ميهولا، ومعاليه أدوميم - ميشور أدوميم التي بوشر بتشيدها في عام ١٩٩٦ أيضا. (هآرتس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٢٤ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد أنه يجري إعداد مخطط هندسي لإجراء عملية ترميم كبرى في الحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس، يتضمن خططا لإعادة فتح باب مشمع في أسوار المدينة القديمة. وبناء مجمع من طابقين تحت الأرض، مع فندق بشقق، ومركز تجاري ومؤسسات تعليمية. وذكر أن الغرض من تلك الخطة التي هيأها ماثير بوروش نائب وزير الإسكان، هو زيادة عدد سكان الحي اليهودي البالغ ٤٠٠ ٢ نسمة بنسبة ٢٥ في المائة. وأفادت الناطقة باسم رئيس بلدية القدس أنه ليس لدى البلدية أي تعليق على الخطة لأنها لم توضع بعد في صيغتها النهائية ولم تقدم إليها للموافقة. (جروسالم بوست، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٢٥ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت مجموعات من الفلسطينيين بإتلاف جزء من السياج الأمني المحيط بمستوطنة أوفرا، مدعين أنه تمت مصادرة جزء من أراضيهم. ويستفاد من التقارير الواردة من مكان الحادث، أن مجموعة مؤلفة من حوالي ٢٠٠ فلسطيني يحملون لافتات كتب عليها "لا سلام للمستوطنات" و "أوقفوا لصوص الأراضي"، نظمت مسيرة إلى المستوطنة ولكن جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قاموا بتفريقهم بالقوة. (جروسالم بوست، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٢٦ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ بأن وزارة الإسكان تعتزم فعلا الشروع في بيع أراضي للبناء في مستوطنة حار حوما، قبل الأوان، في عام ١٩٩٨. ووفقا لخطة الوزارة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ سوف تباع خلال السنة القادمة أراضي لبناء ١ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنة؛ وخطط لعرض ٣٠٠ وحدة إضافية للبيع في عام ١٩٩٩. وينص مشروع حار حوما على بناء ٦ ٥٠٠ وحدة سكنية في المجموع، حيث أكملت بالفعل عمليات التهيئة الأولية منه. كما تعتزم وزارة الإسكان بيع أراضي في مستوطنة جيفعات زئيف لإتاحة بناء ٣٢٠ وحدة سكنية هناك. وتتوخى مشاريع أخرى إنشاء ٧ ١٣٥ وحدة سكنية فيما وراء الخط الأخضر، خلال السنتين المقبلتين (منها ٤٢٠ وحدة سكنية في عام ١٩٩٨)، بما في ذلك ١ ٠٠٠ وحدة في ألفي منشئ؛ و ٥٠٠ في أرييل و ٤٠٠ في أوفريم و ٣٠٠ في كارني شمرون و ١ ٠٠٠ في بيطار و ٤٠٠ في جيفعات بنيامين و ٨٢٠ في معاليه أدوميم (هآرتس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٢٧ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن مستوطنون بدأ القلق يساورهم إزاء إمكانية إيقاف بناء المستوطنات مؤقتا في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة، عند بناء ٢٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة ألفي منشئ. وإضافة إلى ذلك، نشرت وزارة الإسكان عطاء لبناء ٧٢ وحدة سكنية إضافية ممولة من الحكومة في المستوطنة. وأفاد رئيس المجلس المحلي أن عملية البناء، التي وافقت عليها الحكومة قبل ذلك بثلاثة

أسابيع، كانت قد جمدت في عهد الحكومة السابقة. (جروسالم بوست، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، هآرتس، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٢٨ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن جرافات من مستوطنة راحيل بدأت تسوي أراضي زراعية في ملكية قريتي قريوط وجالود في منطقة نابلس. وأفاد سكان القريتين أنه تم تركيب ٢٠ بيتا متنقلا. وكانت مستوطنة راحيل قد أقيمت على أراضي اختزعت من سكان قريتي قريوط وجالود. (جروسالم تايمز، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٢٩ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن أربعة فلسطينيين من سكان البيرة رفعوا ملتمسا إلى محكمة الصلح في القدس طالبين منها أن تأمر بأن يزال فوراً عشرون بيتا متنقلا ركبت على أرضهم خارج السياج المحيط بمستوطنة بساغوت منذ عام ١٩٩١. وتفيد لائحة الاتهام، بأن ١٨ من البيوت المتنقلة مأهولة. وفي تطور ذي صلة، اشتكت أسرة فلسطينية من قدوم (الضفة الغربية) من أن مستوطنين من قدومين وضعوا ستة بيوت متنقلة على أرضها. وأعلن عضو الكنيست ديدي تسوكر أنه قدم، منذ أيار/مايو، شكوى بخصوص استيلاء مستوطنين على أراضي خاصة يملكها سكان قدوم. وقال إنه أبلغ أن المسألة قيد الدراسة الدقيقة وأنه ثبت أن الأرض مملوكة للمشتكين فإن السلطات العسكرية سوف تساعد في إخلاء المعتدين. وقال السيد تسوكر، في خطاب إلى وزير الدفاع اسحاق مردخاي، أن السلطات العسكرية أبطأت في اتخاذ إجراءات عملية بشأن الشكوى ويبدو أنها تتعاضد عن الأمر، وهو ما فسره المستوطنون بأنه أذن بالمضي قدما في خدعتهم. واشتكى السيد تسوكر قائلا إن "الحقيقة هي أن ست بيوت متنقلة موجودة في الموقع، في الوقت الذي تدرسون فيه المسألة. فقد أغلق المستوطنون الطريق الترابية المؤدية إلى الأرض بحيث أصبح من المتعذر على الأسرة المالكة للأرض الدخول إليها"، وأضاف بأن المستوطنين قاموا مؤخرًا، وبدون ترخيص، بتعبيد ٥٠٠ متر من تلك الطريق. (هآرتس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٠ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أرغمت الشرطة عددا من الأسر البدوية على إخلاء مخيم بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم، بدعوى أنهم يحتلون "أرضا مملوكة للدولة". وقيل إن الشرطة أخرجت أمتعة ست أسر من حوالي ٢٠ كوخا قصديريا ثم هدمتها. وأعلن الملازم بيتر ليرنر المتحدث باسم الإدارة المدنية أن إخلاء الأسر تم حسب القانون بعد أن تجاهلوا إشعارات متكررة بالمغادرة. وقد أخلت إسرائيل من الموقع مجموعات من البدو منذ أن خسرت قبيلة الجهالين معركة قضائية ضد إخلائهم، في المحكمة العليا. واشتكت جماعات حقوق الإنسان من أن الموقع الجديد الذي أعطي لقبيلة الجهالين يقع على بعد ٥٠٠ متر من مركمة قمامة ويشكل خطرا على صحتهم. (هآرتس، جروسالم بوست، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣١ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن طريقا جديدة يجري تشييدها بغرض إقامة ضاحية جديدة تضم ٣٥٠ وحدة سكنية في مستوطنة معاليه أدوميم. وأكدت وزارة الإسكان أنه يجري بناء طريق جديدة ولكنها أنكرت وجود أي خطط جاهزة لإقامة ضاحية جديدة. وقال الناطق باسم وزارة الإسكان "إنها مجرد

طريق"، مضيفاً أن الغرض منها ربط القدس بالمستوطنة، على نحو أكفأ. (جروسالم بوست، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٢ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد أن وزارة الدفاع وافقت على توسيع الجيب اليهودي في البلدة القديمة بالخليل. وقد حذر الفلسطينيون في الخليل من اندلاع قلاقل جديدة احتجاجاً على القرار الذي أذن للمستوطنين بتنفيذ مشروع لبناء ١٠٠٠ متر مربع بالقرب من مجمع افراهام افينو. وأفاد عضو اللجنة العليا لحركة فتح أن القلق يساور الفلسطينيين إزاء عملية البناء المتوقعة التي ادعى أنها تشكل خطوة أخرى نحو تهويد البلدة القديمة بالخليل. (هآرتس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٣ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اقتلع جيش الدفاع الإسرائيلي أكثر من ١٠٠٠ شجرة زيتون وقامت بتسوية ١٢٠ دونماً من الأرض تابعة لقرية نذلة زيد، في محافظة جنين. وادعت إسرائيل أن الـ ١٢٠ دونماً التي تمت تسويتها لبناء طرق جانبية مستقبلاً بغرض الربط بين المستوطنات، هي أراضي حكومية. وقد قدم أصحاب الأرض سندات ملكية تثبت حيازتهم الأرض. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٤ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عمدت إدارة طلاب مدرسة اتيريت كوهانيم الدينية اليهودية في البلدة القديمة من القدس إلى تعزيز وجودهما في البلدة القديمة، كرد فعل مباشر على هجوم "إرهابي" وقع في الأسبوع السابق وقتل فيه أحد طلاب المدرسة الدينية وأصيب الآخر بجروح بليغة. وقام الطلاب بتنظيف مبنى قريب من باب الاسباط، تملكه المدرسة، ترقباً لانتقال أسير يهودية إليه، واستخدمت الشرطة القوة لمنع ٢٠ عربياً من اقتحام المبنى. وقد جاء ذلك بعد وعد قطعه رئيس جماعة اتيريت كوهانيم أمام رئيس الوزراء بنيامين نتيناهو بترميم البيتين اللذين تملكهما المدرسة الدينية لنقل سكان جدد إليها في غضون سنة. (جروسالم بوست، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٥ - وفي يومي ٢٦ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد بأنه يجري في الوقت الراهن إعمار مستوطنة جديدة في الأراضي المحتلة تضم ١٠٠ منزل. وتقع المستوطنة الجديدة التي أطلق عليها اسم كفار أوراني، وراء الخط الأخضر جنوبي المودعين. ومعظم القاطنين الذين سينتقلون إلى المستوطنة في غضون الأشهر المقبلة هم من تل أبيب وبات يام والقدس. وأفادت مصادر وزارة الدفاع أن حكومة رابين هي التي وافقت على إقامة المستوطنة في إطار خطة لإقامة منطقة عازلة للخط الأخضر. وتوجد قيد التشييد حالياً في الأراضي المحتلة مستوطنة جديدة أخرى هي كريات سيفير التي سيقطنها الأصوليون اليهود. (هآرتس، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، جروسالم بوست، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٦ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر كشفت حركة "السلام الآن" التي تقوم برصد أنشطة الاستيطان الحكومية أن الحكومة تخطط لإنشاء خمس مناطق صناعية جديدة على آلاف الدونمات من أراضي الضفة الغربية وذلك في خطوة تهدف إلى إيجاد حقائق على الأرض وإقامة مناطق عازلة في المنطقة بآء. والهدف

من ذلك هو القضاء على أية فرصة لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية على نحو ما اتفق عليه مع الفلسطينيين. وطبقا لحركة السلام الآن فإن المناطق المخصصة هي:

(أ) كريات أربع: على مسافة خمسة كيلومترات إلى الشمال من المستوطنة وكيلومتر واحد إلى جنوب قرية الشويح؛

(ب) تل مريم: على بعد ٨٠٠ متر غرب قرية مخماس و ١,٥ كيلومتر إلى الشرق من قرية جبعة بالقرب من طريق رام الله الالتفافي؛

(ج) كوشين: غرب نابلس على الطريق الالتفافي؛

(د) الون مورييم: على بعد ٢,٥ كيلومترا جنوب نابلس بالقرب من قرية سالم والطريق الموصل إلى مستوطنة آلون لوريح؛

(هـ) حارميش: على بعد كيلومترين إلى الشرق من مستوطنة حارميش وجنوب قرية يعبد بمنطقة جنين. (هآرتس، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٧ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر اتهم موسى راس أمين عام حركة "السلام الآن" بأن إنشاء المناطق الصناعية لا يختلف عن إنشاء خمس مستوطنات جديدة في قلب المناطق التي يسكنها الفلسطينيون. ونفى أرون دومب رئيس مجلس المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة، دعوى السيد راس في حينها مؤكدا أن المناطق الصناعية قد تمت الموافقة عليها من قبل الحكومة السابقة وأنها تقوم كلها على أراض تملكها الدولة. (هآرتس، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٨ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر أن منزلا يعود إلى أسرة الترحي في البلدة القديمة من القدس قد تم الاستيلاء عليه في أول الأسبوع وحول إلى مركز للشرطة. وكان منزل عائلة الترحي قد صودر أولا لمدة عام في سنة ١٩٦٩ ولم تتم إعادته أبدا إلى ملاكه. وكان بعض أنصار حركة أتريت كوهانيم قد استولوا على المنزل في عام ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٤ أمرت المحكمة الإسرائيلية العليا بإعادة المنزل إلى عائلة ترحي بنهاية عام ١٩٩٧. وتم الاستيلاء على ثمانية عشرة منزلا فلسطينيا في البلدة القديمة بذريعة الأمن ولم تتم إعادتها أبدا إلى ملاكها. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٣٩ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ذكر أن ٥ من عائلات المستوطنين قد انتقلت إلى مستوطنة كفر أورانيم في الضفة الغربية التي تبعد ٢٠ كيلومترا إلى الشرق من تل أبيب. ومستوطنة كفر أورانيم هي امتداد لبلدة مودعين التي شيدت حديثا داخل الخط الأخضر. (جروسالم تايمز، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر)

٣٤٠ - وفي ١ كانون الأول/ ديسمبر أعلن المستوطنون الموافقة على خطط لبناء أكثر من ٩٠٠ منزل في مستوطنة ألفت منشئه. وتعتبر وحدات الإسكان الـ ٩٠٠ المخططة والتي يجري العمل بالفعل في بناء ٢٥٠ منها إضافة إلى ٣٥٠ منزلاً تمت الموافقة النهائية على بنائها في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. وقُدِّمت خطط لبناء ٢٠٠ ١ وحدة سكنية في نفس المستوطنة ولكن لم تتم الموافقة عليها بعد. وفي الوقت ذاته ذكرت حركة "السلام الآن" أن إدارة أراضي إسرائيل قد وافقت على تشييد ٢٦ منزلاً في مستوطنة نيسانيت التي تبعد كيلومترين إلى الشمال من مخيم جباليا للاجئين في قطاع غزة. وفي تطورات ذات صلة ذكر أن العمل قد بدأ في بناء ١٢٠ وحدة سكنية في مستوطنة آريل. ويتوقع أن تعلن وزارة الإسكان قريباً عن طرح عطاء لتشييد ٢٠٠ وحدة سكنية إضافية. وأعمال البناء هذه هي جزء من الخطط التي تمت الموافقة عليها مؤخراً لبناء ١٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤١ - وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر أشارت "حركة السلام الآن" إلى أن الزيادة في بناء المستوطنات أثناء الربع الثاني من السنة قد ارتفعت بنسبة ٢٢ في المائة. وأشارت حركة "السلام الآن" في نشرها لاستنتاجاتها عن الربع الثاني إلى أن العمل قد بدأ في تشييد ٣٢٠ منزلاً في الربع الثاني، بالمقارنة بـ ٢٦٠ منزلاً أثناء الشهور الثلاثة الأولى من السنة. وارتفع حجم بناء الإسكان العام بنسبة ٦٢,٥ في المائة: ١٣٠ منزلاً بالمقارنة إلى ٨٠ في الربع الأول. كما ارتفع حجم البناء الخاص بنسبة ٥ في المائة: ١٩٠ منزلاً بالمقارنة بـ ١٨٠ في الربع الأول. وقد تم معظم البناء في مستوطنات معاليه أوديم، وعفرا، وبيطار اليت، وجيفون، وجفعات زئيف التي تعتبر جميعها جزءاً من "القدس الكبرى" وذكر بالإضافة إلى ذلك أن مسؤولي وزارة الإسكان بخططون لتحويل مستوطنة ناحنيل الصغيرة إلى مدينة وذلك ببناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة فيها. وأخيراً أشارت حركة "السلام الآن" إلى أنه طبقاً لمسح نشره مكتب الإحصاء المركزي هناك ما مجموعه ٩٢٠ ٢ وحدة سكنية يجري بناؤها في الأراضي. (هآرتس، جروسالم بوست، ٨ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤٢ - وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ذكر أنه منذ اندلاع الانتفاضة في عام ١٩٨٧ ارتفع حجم سكان المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة من ٥٠ ٠٠٠ إلى ١٧٠ ٠٠٠ شخص. (جروسالم بوست، ٩ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤٣ - وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ذكر مسؤولون فلسطينيون أن بيع قطعة أرض في قرية العيسوية إلى إسرائيليين كان غير قانوني وينبغي إعلانه باطلاً ولاغياً. وجاء تصريحهم هذا بعد تقارير أذيعت على صوت فلسطين وراديو إسرائيل تشير إلى أن قطعة أرض تقارب مساحتها ٨٠ دونماً تقع إلى شرق العيسوية قد باعها مواطن أردني إلى إسرائيليين. (جروسالم بوست، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤٤ - وفي ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ذكر مسؤول أمن فلسطيني أن رجلاً من قرية العيسوية بالقرب من القدس قد باع ٨٠ دونماً من أراضي القرية إلى طرف إسرائيلي بمبلغ ١٠ ملايين دولار. وقد هرب الرجل

ويدعى مصطفى أحمد حسين إلى الأردن وطلبت السلطة الفلسطينية من السلطات الأردنية اعتقاله. وأكدت المصادر الإسرائيلية البيع مشيرة إلى أن الأرض سيتم ضمها إلى مستوطنة معاليه أدوميم في الضواحي الشرقية من القدس. (جروسالم تايمز، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤٥ - وفي ١٨ كانون الأول/ ديسمبر كشف تقرير للسلطة الفلسطينية أن ٥٠ مستوطنة قد تم توسيعها في الضفة الغربية أثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأكد التقرير أن ٤٧ مستوطنة من المستوطنات المعنية قد تم توسيعها بالتعدي على ٥٠٠ ٢ دونم من الأراضي المصادرة من الفلسطينيين. واستمر عمل البناء أيضا في ١٥ طريقا التافيا. وذكر تقرير خاص أصدرته وزارة الزراعة في السلطة الفلسطينية أن الخطط قد أعلنت وأن العمل قد بدأ بالفعل على موقعين لإنشاء أربع مناطق صناعية إسرائيلية على أرض فلسطينية وتشغلها إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك ضمت منطقتان من المناطق المحرجة بالقرب من بيت لحم إلى مستوطنة طمسون. (جروسالم تايمز، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤٦ - وفي ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ذكرت حركة "السلام الآن" أن حكومة إسرائيل تقوم بصب الأموال في المستوطنات. وطبقا لتقرير نشرته الحركة فقد خصصت إدارة أراضي إسرائيل ١٤١ دونما إضافيا من الأرض للمستوطنات وذلك لتشجيع النشاط الصناعي. ويضاف ذلك إلى ٩١٨ ٢ قطعة كانت قد خصصتها لبناء مساكن في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبلغ متوسط سعر القطعة ١٣ ٠٠٠ دولار، وهذا يمثل نسبة ٦ في المائة فقط من سعر السوق. (جروسالم بوست، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤٧ - وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر طلب ١١ راعيا بدويا من الذين ظلوا يعيشون في صحراء يهودا منذ الخمسينات إلى محكمة العدل العليا منع جيش الدفاع الإسرائيلي من إبعادهم من المنطقة. وطلب إلى المحكمة أيضا إلغاء أمر أصدره قائد قوات جيش دفاع الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وأعلن المنطقة التي يعيشون فيها منطقة عسكرية مغلقة. وكبدل لذلك، طلب إلى المحكمة أن تلزم جيش الدفاع الإسرائيلي بإيجاد موقع بديل للرعاة ومواشيهم. وكان موظفو الإدارة المدنية قد دمروا خيم وحظائر حيوانات بعض الرعاة وأمروهم بالرحيل. (هآرتس، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤٨ - وفي ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر، أفيد بأنه من المتوقع الشروع في خطط لتوسيع مستوطنة بيت إيل في الأسبوع التالي أثناء احتفال بوضع حجر الأساس لمستوطنة جديدة أقيمت تخليدا لذكرى مستوطنين قُتلوا في جوارها في عام ١٩٩٦. ومن بين الزعماء المتوقع حضورهم الاحتفال، وزير الدفاع اسحق مورديخي، ووزير الداخلية إيلي سويسا، ونائب وزير الاسكان مائير بوروش. وذكر مستشار رئيس الوزراء للاتصالات ديفيد بار إيلان أن مشروع بيت إيل يقصد به تلبية احتياجات النمو الطبيعي للمستوطنات. وأشار أيضا إلى بناء مستوطنة نحال جديدة إلى الجنوب من الخليل، وهي جزء من عملية عسكرية لا تقع ضمن إطار اتفاقات أوسلو على حد قوله. وفي تطور آخر، ذكرت حركة "السلام الآن" أن إدارة أراضي إسرائيل طرحت عطاء لبناء مائة وحدة سكنية في نيسانيت بالإضافة إلى عطاء لبناء ٢٦ وحدة نشر في وقت سابق من الشهر مما سيضاعف حجم المستوطنة. (هآرتس، جروسالم بوست، ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٤٩ - وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر أوقضت الإدارة المدنية الأعمال التي يقوم بها مجلس مستوطنة آريل خارج سور المستوطنة على أرض يدعي سكان قريتي اسكاكا وسلفيت أنهم ظلوا يحرقونها على مدى عقود. واشتكى السكان من أنهم مَنعوا من حرق أرضهم وأن جرارا كانوا يستخدمونه في حرق الأرض قد انتزع منهم وأن شرطة آريل احتجزت ثلاثة فلسطينيين. وأُعربوا من خشيتهم من مصادرة ٣٠٠٠ دونم تقريبا ظلت تزرعها ١٥٠ أسرة على مدى السنوات من القريتين. وذكر رئيس مجلس آريل المحلي، رون نحمان، أن الأعمال التي بدأتها مستوطنته تهدف إلى رسم حدود المنطقة الواقعة تحت ولايتها والتي ادعى أنها تتجاوز السور المحيط بالمستوطنة. وهدد "بأن أي فلسطيني يسعى إلى إثارة المشاكل ستطلق النار عليه". (هآرتس، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٥٠ - وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ذكرت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قد وافق سرا على ميزانية بمبلغ ٨ ملايين شاقل إسرائيلي جديد لتنمية الأرض في مستوطنة معاليه افراييم ولبناء ٥٥ وحدة سكنية في المنطقة. وذكر أن السيد نتنياهو قد وافق على المشروع أثناء جولة قامت بها الحكومة إلى مستوطنات الضفة الغربية في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر بالرغم من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة لوقف بناء المستوطنات. (جروسالم بوست، ٣١ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٥١ - وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ذكر أن مزارعين من قرية سلفيت قد منعا من دخول أراضيها بسبب حاجز "أمني" جديد أقيم قرب الطريق "الأمني" لمستوطنة آريل. وأُعرب المزارعان ويملك كل منهما قطعة أرض تبلغ مساحتها ١٥٠ دونما ويوجد عليها ٨٠٠ شجرة زيتون عن مخاوفهما من أن يكون ذلك الإجراء ذريعة لمصادرة أرضهما (هآرتس، ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر)

٣٥٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر حضر مئات الأشخاص احتفالا في مستوطنة بيت إيل لوضع حجر الأساس لضاحية جديدة تتألف من ٢٠٠ وحدة سكنية. وذكر وزير الدفاع إسحق مورديخاي في مقابلة أجريت معه على القناة الأولى، أن الفلسطينيين يشيدون ما هو ضروري لاحتياجاتهم وأن إسرائيل لا تقوم ببناء مستوطنة جديدة ولكن ما هو ضروري لسكان بيت إيل طبقا لاحتياجات النمو الطبيعي للمستوطنات. وأثارت الأنباء عن البناء المزمع انتقادا حادا من جماعات اليسار والمسؤولين الفلسطينيين الذين ادعوا بأن هذا الإجراء تبين أن الحكومة عازمة على تدمير عملية السلام بدلا من تعزيزها. وأعلن زعيم الحزب الوطني المتطرف عضو الكنيست ريفي فام زيفي أن البناء هو "الرد الصهيوني على الإعتداءات الفلسطينية"، مشيرا إلى هجوم وقع في عام ١٩٩٦ وقتل فيه إثنان من سكان بيت إيل (جروسالم بوست، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

واو - المعلومات المتعلقة بالجولان العربي السوري المحتل

٣٥٣ - في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وصف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، في مقابلة خاصة مع صحيفة جروسالم بوست طلب الرئيس الأسد أن يكون خط الهدنة القائم من أواسط ١٩٤٩ إلى ٤ حزيران/يونيه

١٩٦٧ الحد الخارجي لانتشار القوات السورية في أعقاب انسحاب إسرائيل مقترح من الجولان بأنه "فكرة تنتهي حيث تبدأ". وذكر أن "السوريين يقومون حالياً بنسف محادثات السلام قبل استئنافها"، مشيراً إلى أن الحدود السياسية بين فلسطين وسوريا التي يرجع عهدها إلى الانتداب البريطاني يمكن أن تكون المرجع الخرائطي الوحيد المقبول لإجراء المفاوضات. وقال: "إن السوريين يريدون ببساطة الوصول إلى المياه"، مشيراً إلى بحيرة كينيريت التي رابط الجيش السوري على ضفتها الشمالية الشرقية قبل اندلاع حرب الأيام الستة. (جروساليم بوست، ٥ أيلول/سبتمبر)

٣٥٤ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، عبرت مجموعة تضم أكثر من ٨٠ درزيا من الجولان إلى داخل سوريا من أجل الدراسة في الجامعات هناك. واجتمع مئات من سكان القرى الدرزية في الجولان على الجانب الإسرائيلي من الحدود لتوديع الطلبة والطلب منهم نقل تحياتهم إلى الأقارب الموجودين على الجانب السوري. وخضع جميع الذين عبروا الحدود لعمليات تفتيش أمنية صارمة قبل ركوب حافلات الأمم المتحدة التي أقلتهم المسافة القصيرة المؤدية إلى الجانب السوري، حيث كانت المئات من الدروز السوريين الآخرين ينتظرون لاستقبالهم. وذكر أحد سكان قرية مجدل شمس أن الدروز يعتبرون دمشق عاصمتهم وسوريا وطنهم. وأضاف قائلاً إن سوريا تساعد أيضاً الدروز بأداء رسوم التعليم وتوفير السكن وأمور أخرى، وهو ما لا يستطيعون الحصول عليه في إسرائيل أو في أي مكان آخر. واعتبر عبور الطلبة إلى سوريا أكثر دلالة من المعتاد، بسبب ادعاء بعض الدروز أن إسرائيل تحاول تعطيل سفر الطلبة. وجاءت هذه الادعاءات عقب إلقاء القبض مؤخراً على طالبة في شعبة علم النفس تدعى إلهام نايف أبو صلاح، وهي من سكان مجدل شمس وتدرس في جامعة دمشق، وذلك بتهمة التجسس لسوريا. (جروساليم بوست، ٤ أيلول/سبتمبر)

٣٥٥ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أطلقت محكمة عكا الجزئية سراح درزية من الجولان بكفالة، وكانت قد اعتقلت لمدة شهر تقريباً بتهمة التجسس لسوريا. وأطلق سراح إلهام نايف أبو صلاح، وهي طالبة في جامعة دمشق بكفالة ٥٠ ٠٠٠ شاقل جديد وشرط أن تثبت وجودها يومياً في مركز للشرطة في الجولان طيلة الأيام الـ ٤٥ التالية. وقالت إلهام نايف أبو صلاح متحدثة إلى مراسلي الصحف إن استجوابها كان طويلاً وصعباً وأن المستجوبين التابعين لدائرة الأمن العام هددوا بعدم السماح لها بالعودة إلى سوريا بتاتا. وأعربت عن أملها في العودة إلى سوريا والعمل في إطار مجلس الطلبة الذي يمثل الدروز من قريتها. وحسب ما أورده أحد أساتذة العلوم السياسية بجامعة حيفا، تشكل قضية إلهام نايف أبو صلاح إحدى القضايا العديدة التي اتهم فيها دروز الجولان بالتجسس لحساب سوريا. وادعى أن العديد من الطلبة الدروز من الجولان الذين يدرسون في دمشق قد تعرضوا للضغط من أجل المشاركة في أنشطة مناهضة لإسرائيل. ويوجد حوالي ١٧ ٠٠٠ درزي يعيشون في الجولان ويسعى العديد منهم بالارتباط بسوريا. (هآرتس، ٩ أيلول/سبتمبر)

٣٥٦ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير استناداً إلى ما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية أن وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت فشلت في إحراز أي تقدم خلال زيارتها إلى دمشق. وذكرت وزارة الخارجية أن

الخلافاً القائمة بين إسرائيل وسوريا بشأن استئناف مفاوضات السلام لا تزال كبيرة. (هآرتس، ١٤ أيلول/سبتمبر)

٣٥٧ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قال ضابط كبير في المخابرات الإسرائيلية للجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست إن سوريا قد ضاعفت استعداداتها لشن هجوم مفاجئ على إسرائيل، رغم أنها تفضل التوصل إلى تسوية سياسية تعيد إليها الجولان. وذكر الضابط أن لدى دمشق خططاً لمحاولة استرجاع جزء من الهضبة واستخدامه للضغط على إسرائيل في المفاوضات. وذكر الضابط أيضاً أن سوريا لن توافق على استئناف المحادثات مع إسرائيل إلى أن تحصل على وعد بعودة إسرائيل إلى حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧. (جروسالم بوست، ١٦ أيلول/سبتمبر)

٣٥٨ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر أفادت التقارير أن إسرائيل قد سمحت لسوريا، في خطوة استثنائية، بالقيام بتفتيش مفاجئ للجولان من خلال الأمم المتحدة. وجرى التفتيش بموجب شروط اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤ الذي نص على إجراء التفتيش بعد تقديم مهلة ٢٤ ساعة. وبموجب هذا الاتفاق، يمكن لكل من إسرائيل وسوريا القيام بعمليات تفتيش كل أسبوعين والتحقق من بقاء القوات قليلة العدد، كما ينص على ذلك الاتفاق. وذكر أن التوتر بين إسرائيل وسوريا قد بدأ قبل ثمانية أشهر، عندما حرك السوريون فرقة من المناطق المجاورة للجولان إلى الجانب اللبناني من جبل الشيخ. وأثار هذا التحرك مخاوف في إسرائيل من أن يكون الجيش السوري يخطط لعملية في الجولان وأعلن عن حالة استنفار قصوى في الشمال. وكان الدافع وراء الطلب السوري إجراء التفتيش ادعاءات بأن قوات الدفاع الإسرائيلية قد عززت قواتها في الجولان. ويستفاد مما قاله قائد وحدة الاتصال مع القوات الأجنبية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، العميد ديفيد ثور، أن عملية التفتيش، التي دامت يومين، أثبتت أن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يضعف قواته في الجولان وأنها ساهمت إلى حد كبير في تخفيف حدة التوترات في المنطقة. (هآرتس، ١٦ أيلول/سبتمبر)

٣٥٩ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير وفقاً لباحث في شعبة شؤون سوريا - لبنان في جامعة تل أبيب، إياس زيسيتير، أن كل يوم يمر دون إحراز تقدم على مسار السلام الإسرائيلي - السوري يدني خطر الحرب بين البلدين. وذكر السيد زيسيتير أنه رغم أن سوريا، تلتزم بعملية السلام في الوقت الحاضر، فإنها تستعد أيضاً بشكل مطرد لخيار الحرب. وتزامنت تعليقات السيد زيسيتير مع تصريحات نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بأن سوريا غير مستعدة لاستئناف مفاوضات السلام إلا بشرط بدئها من نقطة توقفتها في عهد حكومة حزب العمال وأن سوريا تصر على انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. (جروسالم بوست، ٢٥ أيلول/سبتمبر)

٣٦٠ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، حذر وزير الدفاع السوري، مصطفى طلاس، من احتمال انفجار الوضع في الشرق الأوسط بسبب ما وصفه بسياسات العدوان التي تنهجها حكومة رئيس الوزراء نتنياهو. وأفادت وكالات الأنباء أن وزير الدفاع السوري انتقد أيضاً الولايات المتحدة لما وصفه بضعفها في التعامل مع "وقاحة" السيد نتنياهو وعدم قدرتها على استئناف عملية السلام. وفي غضون ذلك، كشف وزير الدفاع

الإسرائيلي أنه قد جرى تجنب احتكاك لا يمكن التحكم فيه مع سوريا في فصل الصيف عن طريق إعادة انتشار القوات السورية وتبادل الرسائل الملائمة بين الجانبين. (جروسالم بوست، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٦١ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ذكر قائد الهندسة القتالية، العميد اليعازر توليدا أن الحواجز الدفاعية التي وضعت في الجولان عززت بقدر كبير قدرة إسرائيل على صد هجوم سوري. وأعرب عن ثقته بأن قواته يمكن أن تخترق الخطوط السورية إذا أمرت بذلك. وفي الوقت ذاته، قال ضابط كبير في المخابرات للجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنسييت إنه لم تكن هناك أية دلائل على وقوع عمل عسكري سوري مؤخرًا، لكن سوريا تواصل تعزيز قدراتها العسكرية. وحسب أسبوعية "Jane's Defence Weekly"، شرع الجيش السوري الذي يواجه قوات الدفاع الإسرائيلية في الجولان في نشر بعض من دباباته الـ ٢٠٠ من طراز ت - ٥٥ المحسنة بواسطة تجهيزها بصواريخ متطورة مضادة للمدرعات. وتزيد التقارير أن هذا الإجراء وإجراءات أخرى خارجة عن نطاق الإجراءات العادية، التي تقوم بها القوات السورية تجعل جيش الدفاع الإسرائيلي في حالة استنفار دائم تحسباً لهجوم مفاجئ في الجولان. ويقال إن جيش الدفاع الإسرائيلي قد انفق عشرات الملايين من الشاقلات الجديدة على تجديد متاريسها وحقول ألغامه فضلاً عن تعزيز وحفر الخنادق المضادة للدبابات في الهضبة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت القوات الإسرائيلية مواقعها حتى تستطيع تحمل الهجمات بالمدفعية الثقيلة وأوفدت بعضاً من أفضل قواتها إلى الهضبة الاستراتيجية. (جروسالم بوست، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر)

٣٦٢ - وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، ذكرت حركة "السلام الآن" أن إدارة الأراضي الإسرائيلية قد طرحت عطاء لبناء ٣٩ منزلاً في مستوطنة كاتزرين في الجولان. (جروسالم بوست، ٢ كانون الأول/ديسمبر)

٣٦٣ - وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن القرى الدرزية الواقعة في الجولان توجد في أسفل قائمة الأولويات التي تعدها وزارة التعليم فيما يتعلق بميزانية التعليم، بتخصيص ٧٥ شاقلًا جديدًا فقط لكل تلميذ في عام ١٩٩٧. (هآرتس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر)

- - - - -